وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص :مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تحت عنوان :

دور وسائل الدفع الالكترونية الحديثة في تنمية التجارة الالكترونية

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة الأغواط –

من إعداد الطالبين :

– كعبوش محمد

– نبق عبد الله

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د رزق الله العيد

لجنة المناقشة		
أستاذ : مختاري عبد الجبار	رئيسا	جامعة الأغواط
أستاذ: رزق الله العيد	مقررا	جامعة الأغواط
أستاذ:بورنان مصطفى	ممتحنا	جامعة الأغواط

السنة الجامعية :2025/2024

شكر وعرفان

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله،ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

واقتداء بهذا الحديث الشريف نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: العيد رزق الله الذي كان سنداً وعونا الذي لم يبخل علينا بالإرشادات والنصائح والتوجيهات من أجل إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذه المذكرة من قريب أو بعيد وإلى كل أساتذة قسم العلوم التجارية وإلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه المذكرة.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا صلى اللهم وسلم وبارك على من بلغ الرسالة وحمل الأمانة ونصح الأمة نور العالمين ونبي الرحمة سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل

إلى حضن الأمان والدتي حفظها الله تعالى ... من بذلت الغالي والنفيس في سبيل وصولي لهاته الدرجة العلمية

إلى من شرفني بحمل اسمه إلى من حرسني بقلبه أين ما ذهبت إلى أعز من أملك أبي حفظه الله ورعاه.

إلى من منحوني حلاوة الأيام وأسعدها عائلتي زوجتي العزيزة وأولادي إسلام وإدريس

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه وأولادهم وأزواجهم

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي عمن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي

إلى من جمعتني بهم أواصل المحبة والصداقة

إلى كل من رافقوني في دروب الحياة

محمد

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم:

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي، وأن أعمل صالحا ترضاه ،

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " (19 : النمل)

أهدي ثمرة جهدي :

إلى أمي و أبي

إلى الزوجة العزيزة وأولادي

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه وأولادهم وأزواجهم

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي عمن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي

إلى من جمعتني بهم أواصل المحبة والصداقة

إلى كل من رافقوني في دروب الحياة

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع

عبد الله

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	**I**
الإهداء	**II**
فهرس المحتويات	**VI-V**
قائمة الجداول و الأشكال	**VIII**
قائمة الملاحق	**X**
ملخص الدراسة	**XII**
مقدمة عامة	أ- هـ
الفصل الأول :الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ودورها في تنمية التجارة الإلكترونية	
تمهيد	7
المبحث الأول :مدخل إلى التجارة الإلكترونية	8
المطلب الأول:تعريف التجارة الإلكترونية.	8
المطلب الثاني:نشأة التجارة الإلكترونية وظهورها.	10
المطلب الثالث :أهمية التجارة الإلكترونية خصائصها وأشكالها وتطبيقاتها	11
المطلب الرابع :الإنترانت و الإكسترانت	18
المبحث الثاني :عموميات حول وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة	23
المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة	23
المطلب الثاني : :أهمية وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة خصائصها و أنواعها وأطراف التعامل فيها	24
المطلب الثالث:آثار وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.	32
المبحث الثالث: العوامل المساعدة والمعرقلة لوسائل الدفع الإلكترونية وتحدياتها ومخاطرها	35
المطلب الأول:العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الإلكترونية	35
المطلب الثاني : العوامل المعرقلة لوسائل الدفع الإلكتروني	38
المطلب الثالث :التحديات والمخاطر التي تفرزها وسائل الدفع الإلكترونية	40
خلاصة الفصل.	43

الفصل الثاني :الإطار التطبيقي لوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ودورها في تنمية التجارة الإلكترونية في الجزائر	
تمهيد.	45
المبحث الأول: دور وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في تمويل التجارة الالكترونية في الجزائر	46
المطلب الأول :التجارة الإلكترونية في الجزائر	46
المطلب الثاني.: واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في الجزائر.	48
المطلب الثالث :آليات أمن وحماية المعاملات الالكترونية في الجزائر .	49
المبحث الثاني :التجارة الإلكترونية والدفع في الجزائر.	50
المطلب الأول :وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر.	50
المطلب الثاني:تحليل مؤشرات البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر.	51
المطلب الثالث:وضعية الدفع الإلكترونية في الجزائر.	53
المطلب الرابع :أنظمة و مؤشرات الدفع الإلكترونية في الجزائر.	56
المبحث الثالث :معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر و سبل توسيعها و المجهودات المبذولة في هذا المجال.	**64**
المطلب الأول:معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر.	64
المطلب الثاني:سبل توسيع استخدام التجارة الإلكترونية في الجزائر.	66
المطلب الثالث :مجهودات الجزائر المبذولة في مجال التجارة الإلكترونية.	73
المبحث الرابع :نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري BEA	**76**
المطلب الأول :نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري BEA	76
المطلب الثاني : مدى استخدام بنك BEA لخدمات ووسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية .	81
المطلب الثالث :المقاصة الالكترونية و التحويلات المالية	84
خلاصة الفصل.	86
الخاتمة العامة	89-88
قائمة المراجع	95-91
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر	47
02	تطور عدد مشتركي الهواتف النقالة والثابتة في الجزائر	48
03	عدد عمليات الدفع التي تمت بواسطة جهاز الدفع	55
04	الدفع على الانترنيت	56
05	الإجمالي لمعاملات السحب	57
06	الإجمالي لمعاملات الدفع	57
07	نشاط الدفع بواسطة الهاتف	58
08	البطاقات المتداولة	58

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الشيك الاليكتروني
02	دورة إستخدام الشيك الاليكتروني وإجراءاته
03	بطاقة الدفع CIB الخاصة ببنك الجزائر الخارجي
04	جهاز TPE الخاص ببنك الجزائر الخارجي

ملخص الدراسة

ملخص باللغة العربية:

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وإبراز دور وسائل الدفع الحديثة في تنمية التجارة الالكترونية في الجزائر، مع تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بكل من وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية والوقوف على واقع تطبيقهم في الجزائر .

حيث حاولنا من خلال دراستنا هذه التعرف على وسائل الدفع الحديثة المتاحة و الأكثر استخداما ، ومعرفة فيما يتجلى دورها في تفعيل التجارة الالكترونية، كما لخصت الدراسة على إن تنمية التجارة الالكترونية في الجزائر قائم على مدى تطور و تداول استخدام وسائل الدفع الالكترونية.

الكلمات المفتاحية:

وسائل الدفع الحديثة ، التجارة الالكترونية ، تنمية التجارة الالكترونية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الاقتصاد الرقمي، الصيرفة الالكترونية .

ملخص باللغة الأجنبية:

Abstract:

This studyaims to define and highlight the role of modern paymentmethods in the development of electronic commerce in Algeria, whilehighlighting the most important concepts related to Booth electronic Payement méthodes and electronic commerce and examining the reality of their application in Algeria.

Where wetried throug hour study to identify the modern and avalable means of avalable and know what is evident in the activation of electronic commerce, the study was conclu des That the development of electronic commerce in Algeria dépendons the development and circulation of the use of electronic Payment méthodes.

Key words: modern paymentmethods, e-commerce, e-commerce revival, information and communication technology, digital economics, electronic banking.

المقدمة

شهد العصر الحالي تطورًا تكنولوجيًّا متسارعًا أفرز التجارة الإلكترونية كواحدة من أبرز صور التبادل الاقتصادي انتشارا وجذبا، لتصبح رافدا أساسيا للثقافة المعلوماتية المعاصرة ومحورا للتحولات الجذرية في الألفية الثالثة. وقد غدت هذه الآلية منظورا عمليا رائجا في أوساط الأعمال والمؤسسات المالية والتجارية على اختلافها، تعرف بأنها: عمليات إبرام العقود وتسوية المعاملات عبر الوسائط الرقمية والشبكات العالمية (كشبكة الإنترنت). كما تمثل نافذةً جديدةً للتواصل الفاعل مع المستهلكين والمؤسسات على حد سواء، وتتيح تقديم حزمة واسعة من الخدمات مع اتساع نطاق الشبكات المفتوحة وتطور التقنيات، مما أسهم بشكل جوهري في تقليص الفواصل الجغرافية والزمنية وإزالة الحواجز التقليدية.

وقد تطورت وسائل الدفع الالكترونية في كل دول العالم بما فيها الجزائر مع انتشار عمليات التجارة الالكترونية ، مما أدى إلى تحول النقود من شكلها المادي الملموس لتصبح تيارا غير مرئي من الالكترونيات المحفوظة في البطاقات الذكية أو على قرص صلب للكمبيوتر أو على الفضاء المعلوماتي لشبكة الإنترنت. وقد أخذت وسائل الدفع الالكتروني على اختلاف أشكالها وأنواعها وقتا طويلا قبل أن تتخذ معالمها وتفاصيلها بشكل واضح ، قصد الارتقاء بأداء العمليات و بأقل تكاليف وبشكل سريع ودقيق وتجريد المعاملات من طبيعتها المادية على غرار المعاملات الكلاسيكية، ويتم الاستغناء عن المعاملات الورقية واستبدالها بالمعلومات والبيانات الالكترونية عبر العالم ، والتحول نحو خدمات الكترونية بكل فعالية وانفتاح وكفاءة تعمل بالتواصل الافتراضي من خلال الوسائط الالكترونية لتحقيق السرعة والشفافية والفعالية كأحد روافد ثورة المعلومات.

يشهد قطاع التجارة الإلكترونية في الجزائر نموا سريعا، حيث يوجد العديد من المنصات الإلكترونية التي توفر الخدمات والمنتجات للمستهلكين، وتشمل ذلك منصات لبيع الملابس والإلكترونيات والأجهزة الكهربائية والعديد من المنتجات الأخرى . كما تعمل الحكومة الجزائرية على دعم تطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين بيئة الأعمال الإلكترونية في البلاد، من خلال توفير المناخ المناسب لنمو هذا القطاع وتحسين اللوائح والتشريعات المتعلقة به وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات الجزائرية الاستفادة من التجارة الإلكترونية لتوسيع نطاق عملها وزيادة مبيعاتها في الأسواق الدولية، حيث يمكن لها الوصول إلى العديد من العملاء في جميع أنحاء العالم.

ولكن يواجه قطاع التجارة الإلكترونية في الجزائر بعض التحديات، مثل قلة الوعي والثقة لدى المستهلكين في الشراء عبر الإنترنت، وضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، بالإضافة إلى بعض العراقيل القانونية والتشريعية.

أولا: الإشكالية

تعد التجارة الإلكترونية من الظواهر الحديثة في الجزائر، حيث يشهد هذا القطاع نموا متسارعا في الآونة الأخيرة. ويمكن القول إن تنمية التجارة الإلكترونية في الجزائر تعزى بشكل كبير إلى الزيادة في عدد مستخدمي الإنترنت، حيث يتجاوز عدد المستخدمين في الجزائر حوالي 33 مليون مستخدم. ومن الجدير بالذكر أن هناك تطورا ملحوظا في أنظمة الدفع الإلكتروني والمرتبطة بالتجارة الإلكترونية في الجزائر، وذلك من خلال توفير عدة خيارات للدفع المتاحة للمستخدمين، مما يجعل الشراء عبر الإنترنت أكثر راحة وسهولة وأمانا.

السؤال الرئيسي:

- كيف تؤثر وسائل الدفع الالكترونية الحديثة على تنمية التجارة الالكترونية في الجزائر في ظل الهيمنة المستمرة للدفع النقدي والمعوقات الهيكلية .

الأسئلة الفرعية:

- ما هي التجارة الالكترونية ؟
- ما هي وسائل الدفع الالكترونية الحديثة ؟
- ما هي التحديات والصعوبات التي تواجه وسائل الدفع الالكترونية الحديثة والتجارة الالكترونية في الجزائر ؟

ثانيا : الفرضيات :

الفرضية الرئيسية :

تساهم وسائل الدفع الالكترونية في تنمية التجارة الالكترونية في الجزائر خلال الفترة ما بين :2020-2024

الفرضيات الفرعية :

- كلما زاد عدد بطاقات الدفع الالكترونية في الجزائر كلما زاد حجم المعاملات عبر الانترنت.
- كلما زاد عدد تجار الويب المعتمدين والنشطين زاد نمو المعاملات عبر الانترنت .
- تواجه وسائل الدفع الإلكترونية والتجارة الإلكترونية في الجزائر تحديات اقتصادية واجتماعية معقدة مما يعرقل قدرة العديد من المستهلكين والتجار على استغلال إمكاناتها الكاملة.

ثالثا : أهمية الدراسة

الموضوع لدور وسائل الدفع الالكترونية الحديثة تنمية التجارة الالكترونية أهمية بالغة بحيث يعتبر من المواضيع الحديثة التي ساعدت مختلف فئات المجتمع في الاستثمار وتحقيق أرباح كبيرة إذ يعد من بين المواضيع المهمة التي تحتاج لتفصيل وبحث في ظل المتغيرات الحاصلة اليوم، خاصة وأنه بفضل وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ، يمكن للتجار الوصول إلى عملاء من مختلف الدول والمناطق، مما يوسع قاعدة العملاء ويزيد من فرص النمو والتوسع في الأعمال التجارية. يمكن للتجارة الإلكترونية بواسطة وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة تخطي الحواجز الجغرافية والزمنية وتوفير فرص جديدة للتجارة العابرة للحدود.

رابعا : أسباب الدراسة

اختيارنا لهذا الموضوع يرجع إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية تتمثل في:

الأسباب الموضوعية :

- للأهمية الكبرى التي يثيرها موضوع دور وسائل الدفع الالكترونية الحديثة في تنمية التجارة الالكترونية وبالرغم من الدراسات التي قدمت حوله، لا تزال هناك جوانب من الدراسة مطروحة للبحث والتعمق فيها أكثر، فسعينا من خلال هذا البحث المتواضع إلى وضع دراسة أكاديمية في الجامعة حول هذا الموضوع حيث نتمنى أن تكون إضافة جديدة ومفيدة للباحثين والطلبة.
- الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بالتجارة الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني الحديثة.

الأسباب الذاتية:

- السبب الرئيسي لاختيارنا هو اهتمامنا بموضوع وسائل الدفع الالكترونية الحديثة ومدى ارتباطها بتخصصنا.
- أن الموضوع يمكن دراسته لتوفر كل الظروف العلمية من مراجع وكتب علمية وإدارية.
- موضوع وسائل الدفع الالكترونية الحديثة والتجارة الالكترونية من المواضيع المهمة والحديثة والتي تتماشى مع العصر الذي يشهده العالم اليوم .

أهداف الدراسة :

- تسليط الضوء على مفهوم التجارة الالكترونية و آثارها ومعرفة أساسيات بناءها على بنية تحتية قوية في الجزائر.

- تسليط الضوء على مفهوم وسائل الدفع الحديثة وأنواعها المتاحة و أهميتها في تنشيط التجارة الالكترونية في الجزائر .
- توعية المجتمع من خلال ما يتم تقديمه من نتائج ودراسات واضحة وشفافة حول أهمية وسائل الدفع الحديثة و دورها الفعال في انتعاش التجارة الالكترونية بالجزائر .
- الوقوف على الآثار الإيجابية والسلبية للتجارة الإلكترونية.
- معرفة المستجدات والتطورات التي طرأت على وسائل الدفع.
- محاولة معرفة أهم العوامل المساعدة على نجاح وانتشار وسائل الدفع الحديثة.

منهجية الدراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، فيكون وصفيا عند التعرض إلى المفاهيم النظرية بالتجارة الالكترونية وكذا وسائل الدفع الحديثة وتقييم وضعهما في الجزائر، وتحليل لنتائج الدراسات والأبحاث التي تعرضت لهذا الموضوع ،كما استعنا أيضا بالمنهج الإحصائي من أجل استعراض وترجمة بعض الإحصائيات المتعلقة بالبحث .

دراسات سابقة :

- سمية ديمش التجارة الالكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري – قسنطينة – 2010/2011 في هذه الدارسة قدمت الطالبة التجارة الالكترونية، وركزت على ضرورة أن تقوم الجزائر بالاستفادة من التجارب الدول العربية في تطوير أساليب التجارية لديها وكذا ضرورة مواكبة هذا التطور، هذا الأخير الذي يعد من أهم المعايير التي تبين مدى تقدم البلد من عدمه
- سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، في هذه الدراسة اعتمدت الطالبة على أهم وسائل الدفع الحديثة ودراسة حالة الجزائر، كما وضحت أهم التطورات الحاصلة في البطاقات البنكية من فترة 2001 إلى 2005 ، وكذا دراسة الجهاز البنكي الجزائري وأهم تطوراته بصفة عامة .

هيكل الدراسة :

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين نظري و تطبيقي كالتالي :

الفصل الأول :الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ودورها في تنمية التجارة الإلكترونية في الجزائر

قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث، بحيث تطرقنا في المبحث الأول لمدخل إلى التجارة الإلكترونية ، أما المبحث الثاني عموميات حول وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى أمن معاملات التجارة الالكترونية .

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي لوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ودورها في تنمية التجارة الإلكترونية في الجزائر فقسمنا إلى ثلاثة مباحث ، بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى دور وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في تمويل التجارة الالكترونية في الجزائر ، أما المبحث الثاني التجارة الإلكترونية والدفع في الجزائر ، أما المبحث الثالث معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل توسيعها و المجهودات المبذولة في هذا المجال، أما المبحث الرابع فتطرقنا إلى دراسة حالة لبنك الجزائر الخارجي وكالة الأغواط

الفصل الأول :

الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ودورها في تنمية التجارة الإلكترونية

تمهيد:

شهد نظام التبادل الدولي تطورًا ملحوظًا بفضل السوق الإلكترونية، التي أصبحت تتكون من ملايين الشبكات الافتراضية، حيث ساهمت في إزالة الحواجز بين الدول. وقد أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل جذري في تغيير وجه التجارة والأعمال، مما أتاح للتجارة الإلكترونية أن تصبح واقعًا ملموسًا، خصوصًا من خلال اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية التي ساعدت بشكل كبير في تيسير النشاطات التجارية، والتي تتم اليوم بين أطراف متعددة دون أي اتصال مادي مباشر بينهم.

وفي هذا الفصل، سيتم التطرق إلى وسائل الدفع الحديثة وأثرها في تنمية التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مدخل إلى التجارة الإلكترونية.

المبحث الثاني: عموميات حول وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة .

المبحث الثالث : العوامل المساعدة والمعرقلة لوسائل الدفع الإلكترونية وتحدياتها ومخاطرها.

المبحث الأول: مدخل إلى التجارة الإلكترونية

تمثل التجارة الإلكترونية أحد مواضيع الاقتصاد الرقمي الذي يقوم على حقيقتين: التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات أو صناعة المعلومات، فهي التي أنشأت في عصر التطور التكنولوجي، وفيه ظهر الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الإلكترونية، باعتبارها تعتمد على مختلف الوسائل التقنية لتنفيذ وإدارة النشاط التجاري المتعلق بالبضاعة والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت.

المطلب الأول: تعريف التجارة الإلكترونية

تعاريف التجارة الالكترونية :

- هي نوع من عمليات البيع والشراء بين المستهلكين و المنتجين ، أو بين الشركات بعضهم وبعض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

- أنها أداء العملية التجارية بين شراء تاجرين باستخدام تكنولوجيا معلومات متطورة بغرض رفع كفاءة دفاعية الأداء.

- هي استخدام تكنولوجيا المعلومات لإيجاد روابط فعالة بين الشركاء في التجارة .

- هي منهج حديث في الأعمال موجه إلى السلع والخدمات وسرعة الأداء ويشمل استخدام شبكة الاتصالات في البحث والاسترجاع للمعلومات لدعم اتخاذ قرار الأفراد و المنظمات .

- هي شكل من أشكال التبادل التجاري باستخدام شبكة الاتصالات بين الشركاء بعضها ببعض والشركات وعملائها أو بين الشركات وبين الإدارة العامة .

- هي مزيج من التكنولوجيا والخدمات للإسراع بأداء التبادل التجاري وإيجاد آلية تبادل المعلومات داخل الشركة وبين الشركات الأخرى والشركة العملاء (بيع و شراء) .

- هي عبارة عن بنية أساسية تكنولوجية تهدف إلى ضغط سلسلة الوسطاء استجابة لطلبات السوق وأداء الأعمال في الوقت المناسب .

- هي نوع من تبادل يتعامل أطرافه بطريقة أو وسيلة الكترونية بدلا من استخدامهم لوسائل مادية وأخرى بما فيها الاتصال المباشر [1].

❖ في الواقع ليس هناك تعريف محدد لتجارة الالكترونية وذلك بسبب تعدد الجهات والمنظمات الجغرافية لها لذلك تذكر منها :

1رأفت رضوان ، عالم التجارة الالكترونية الطبعة1 ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1999

1 – حسب منظمة التجارة العالمية OMC :

تعرف منظمة التجارة العالمية التجارة الالكترونية على أنها : أنشطة إنتاج السلع و الخدمات و توزيعها و تسويقها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الالكترونية [1].

2– حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE :

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتشير إلى (إن التجارة الالكترونية تشمل جميع أشكال المعلومات التجارية التي تمتد بين الشركات والأفراد و التي تقوم على أساس التبادل الالكتروني ، سواء كانت مكتوبة أم مرئية أو مسموعة ، هذا بالإضافة إلى شمول الآثار المترتبة على عملية تبادل البيانات والمعلومات التجارية الكترونيا و مدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة التجارية) [2].

3 – حسب منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي APEC :

عرف منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي التجارة الالكترونية بأنها : (أي شكل من أشكال الصفقات التجارية الخلفية و السلعية و التي يتعامل فيها الأطراف بطريقة الكترونية ، سواء تمت بين شخص و شخص آخر ، أو بين شخص وكمبيوتر ، أو كمبيوتر وكمبيوتر)[3] .

4 – حسب الاتحاد الأوروبي :

عرف الاتحاد الأوروبي التجارة الالكترونية (بأنها كل الأنشطة التي تتم بوسائل الكترونية سواء كانت بين المشروعات التجارية والمستهلكين أو بين كل منهما على حدا و بين الإدارات الحكومية) .

5 – تعريف التجارة الالكترونية بشكل شامل :

يعنى بالتجارة الالكترونية بصفة عامة على أنها : (كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري ، ساهمت فيها شبكة الانترنت بصفة إجمالية أو بصفة جزئية ، كالتزويد بمعلومات تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقا ، و سواء تم التسديد إلكترونيا بصك ورقي ، نقدا عند التسليم أو بطريقة أخرى) .

1إبراهيم العيسوي ، "التجارة الالكترونية" ، الطبعة الأولى المكتبة الأكاديمية ، مصر ، 2003 ، ص 11. 12 .

2 أحمد عبد الخالق ، "التجارة الالكترونية و العولمة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر ، 2006 ص 34.

3علاوة محمد الحسن ، مولاي الخضر عبد الرزاق ، "آليات التجارة الالكترونية كأداة لتفعيل التجارة العربية البينية ، الملتقى الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتمادها في الجزائر ، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 26،27 أفريل ، 2011 ، ص 04 .

المطلب الثاني :نشأة التجارة الإلكترونية و ظهورها.

إن تغيرات السلوك التجاري والاقتصادي للإنسان جاءت تبعا لتغيرات احتياجات الإنسان المتغيرة و اللانهائية ، كذلك هي تعاملات التجارة الالكترونية فهي لم تظهر فجأة و إنما جاءت تبعا للمستجدات التي طرأت على طبيعة المعاملات التجارية و التي كانت تتم على أساس المقايضة قديما إلى شكلها الحديث و التي تتم عبر الانترنت و الوسائط الالكترونية فهي لم تنشأ بقرار أو تشريع إنما ظهرت استجابة لعصر السرعة [1].

أولا – نشأة التجارة الالكترونية

لم يكن ظهور التجارة الالكترونية فجأة بل كانت نتيجة تعدد المراحل التي مرت بها ثورة الاتصالات و المعلومات و خاصة بعد نمو استخدام شبكة الإنترنت و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم ، فأول تطبيق لمفهوم التجارة الالكترونية ، كان في بداية 1970 من خلال عمليات التحويل النقدي للأموال(TFE) Transfert électronique des fonds بطريقة الكترونية من منظمة لأخرى و لكن هذه الطريقة كانت محصورة ضمن المؤسسات والشركات المالية الكبيرة إلى أن توسع هذا المفهوم ليشمل عمليات نقل و إرسال الوثائق الكترونيا (EDI) électronique datx inter change ، ومنذ عام 1995 أصبحت معظم الشركات الكبيرة و المتوسطة لها موقع الكتروني ، و في عام 1999 امتدت التجارة الالكترونية من منظمات الأعمال للمستهلك، لتشمل منظمات الأعمال لموظفي هذه الشركات وظهرت مفاهيم جديدة مثل : الحكومة الالكترونية و التعليم الالكتروني [2].

ثانيا : ظهور التجارة الالكترونية :

انطلاقا من تعريف التجارة الالكترونية ، و إتمام عمليات المبادلات التجارية عبر الوسائط الالكترونية المتمثلة في التليفون و الفاكس ، و من هنا فإن ظهور التجارة الالكترونية قد سبقت ظهور الانترنت بفترة إلا أن بدايات التجارة الالكترونية كانت من خلال شبكات الاتصال الخاصة بالكمبيوتر بتنسيق خاص بتقاسم البيانات الخاصة بالمؤسسات التجارية ، و هو ما يعرف بتبادل البيانات الالكترونية EDI و الذي يعد وسيلة لنقل البيانات بين الشركات عبر نظام مغلق ، وقد استخدم هذا الأسلوب من النظم الخاصة بأوامر الشراء و التعامل مع بطاقات الائتمان والكثير من العمليات الأخرى.

1خالد ممدوح إبراهيم ، لوجستيات التجارة الالكترونية ، الطبعة الأول، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 154
2محمد نور صالح الجداية ، سناء جودت ، "التجارة الالكترونية"، الطبعة الأولى، دار الحامد ، عمان ، 2009 ، ص 26

فتاريخ التجارة الالكترونية ، يعود إلى أحد الشبان يبلغ من عمره 29 عاما يدعى JEFF BEZOS و يعمل كمحلل مالي و مدير مالي ، أراد أن يستخدم الانترنت كأداة للربح و كسب المال ، فقام سنة 1994 بوضع قائمة من عشرين منتجا يمكنها أن تجد سوق رائعة لها على شبكة الانترنت ، و بعد قيامه بتحليل مكثف تأكد من أن الكتب جاءت في المرتبة الأولى لهذه القائمة و من هذا المنطلق أسس هذا الشاب شركة أمازون و التي أصبحت من بين أهم الشركات في عالم التجارة الالكترونية، وقد بلغ رقم أعمال الشركة التي أسسها AMAZON.COM ببيع الكتب 2 مليون دولار في السنة ، و بعد النمو السريع لشركة أمازون قرر BEZOS خلق روابط مع شركات بيع الكتب الأخرى ليتقاسم معهم الحصة عن طريق مواقعهم ، إضافة إلى هذا و مع استمرار نمو الشركة وتوسعها بدأت بيع الأقراص المضغوطة الخاصة بالموسيقى والفيديو DVD و هذا في سنة 1998، وبعد ذلك قام BEZOS بتشجيع زبائنه الأولين على تقديم مراجعات للكتب من خلال الانتقادات و التوصيات الودية، وبالتالي أصبحت شركة أمازون تمثل سلة منتجات استهلاكية متنوعة ، بما فيها الالكترونات ، البرمجيات ، الفنون و الأجهزة المنزلية ، و بهذا صار BEZOS و شركته أمازون واحدة من قصص النجاح الأولية و الملموسة بدرجة كبيرة في مجال التجارة الالكترونية [1].

المطلب الثالث :أهمية التجارة الإلكترونية خصائصها، أشكالها وتطبيقاتها

أولا أهمية التجارة الإلكترونية :

أ. أهمية التجارة الإلكترونية على المستوى القومي:

إن أهمية التجارة الالكترونية لأداء التسويق وقناة للتوزيع على المستوى القومي العالمي منخفضة التكاليف تؤدي إلى العديد من الآثار المباشرة التي من شأنها زيادة القدرة التنافسية لوحدات الأعمال في البيئة العالمية و من ثم خلق طلب فعال على المنتجات ، وفيما يلي أثر هذا الطلب على الاقتصاد القومي[2] :

دوران عجلة التنمية الاقتصادية: إن خلق طلب فعال (داخلي / خارجي) على المنتجات المختلفة من شأنه زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الاستثمارات من خلال إنشاء وحدات إنتاجية جديدة و التوسيع في الوحدات القائمة ، وكذلك فإن زيادة الصادرات تؤدي بدورها إلى زيادة النقد الأجنبي الموجه مما يساعد على دعم الاستثمارات في المجالات المختلفة ، بالإضافة إلى توفير المواد اللازمة من التكنولوجيات و المستلزمات الأخرى التي تعمل على تطوير وزيادة جودة المنتجات المصدرة.

1Layla Abu-khadra. L'avenir du commerce électronique en Jordanie, centre français d'Amman, p:28

2عبد المطلب عبد الحميد،" اقتصاديات التجارة الإلكترونية"،الطبعة الأولى،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2011،ص22 ص 25

توفير فرص عمل جديدة : تساهم التجارة الإلكترونية في توفير العديد من فرص العمل الجديدة في المجالات المختلفة، حيث أن خلق الطلب على المنتجات وما يتطلبه ذلك من زيادة الاستثمارات من خلال إقامة وحدات جديدة أو التوسيع في الوحدات القائمة يتطلب المزيد من العمالة بمستوياتها المختلفة.

مساعدة وحدات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم : تعد الميزة الرئيسية للتجارة الإلكترونية هي توفير مناخ ملائم لوحدات الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم الجديدة للبدء في ممارسة نشاطها، بل إن هذه الميزة هي المضمون الرئيسي الذي قامت عليه التجارة الإلكترونية ، ففي ظل التجارة التقليدية لم تتمكن وحدات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من الصمود ومواجهة وحدات الأعمال القائمة التي تبسط نفوذها وسيطرتها على السوق المحلية مستغلة حجمها الكبير و نفقاتها المنخفضة، وبالتالي تعجز هذه الوحدات على أن يصبح لها كيان اقتصادي مستقل مما يقلل من فرصتها في التواجد في الأسواق و من ثم تعد التجارة الالكترونية هي الطريق لهذه الوحدات للتواجد المادي بحيث تصبح على قدم المساواة مع وحدات الأعمال القائمة و الكبيرة.

منع الاحتكار : تؤدي التجارة الإلكترونية و ما توفره من شفافية وتوافر المعلومات لكل من البائع و المشتري إلى تقليل الإحتكار واتجاه السوق إلى سوق تنافسية، تخضع لآليات العرض و الطلب في تحديد السعر التوازني.

تنشيط الصادرات والواردات : تستطيع التجارة الإلكترونية أن تساهم في حل بعض المشاكل التي تعترض الصادرات و ذلك من خلال إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية بعيدا عن الفوارق الزمنية و المكانية وتوافر كافة المعلومات المتعلقة بالسلع و الخدمات ، وكيفية الحصول عليها ، خاصة في ظل التنافس في الأسواق العالمية ، و نجد أن بعض الدول خاصة الدول النامية سوف تجد صعوبة في الحصول على نصيب من الأسواق العالمية ولكن يأتي هنا دور التجارة الإلكترونية لتفعيل هذا الدور و فرض بيئة تنافسية على المستوى المحلي أو الدولي وذلك من خلال الحصول على معلومات عن السلع و الخدمات بشكل أفضل و المعلومات عن الأسعار في الأسواق العالمية التي تسمح بتحليل الأسواق و الإستجابة التغير متطلبات للمستهلكين، لذا فالتجارة الإلكترونية تمثل ميدان فعال لتنشيط الصادرات بشرط تلبية إحتياجات السوق من حيث السعر المنافس والجودة العالية و الوقت المناسب.

ب . أهمية التجارة الإلكترونية داخل المنظمات:

يمكن لأي منظمة تحويل نشاطها إلى الشبكة العنكبوتية ، فعلى سبيل المثال معظم الخدمات يمكن تقديمها عبر الشبكة مثل حجز إقامة بفندق في أي دولة ، أو حجز تذكرة طيران ، أو أخذ أي تذكرة ، أو أخذ موعد مع

طبيب في عيادة أو مستشفى أو الحصول على تقرير أو معلومات في أي جهة ، أما بالنسبة للسلع فبعضها يمكن الحصول على تقرير أو معلومات في أي جهة ، أما بالنسبة للسلع فبعضها يمكن الحصول عليها عبر الشبكة مثل كتاب أو أغاني أو برامج كمبيوتر ، أما الأغلبية من السلع تتطلب تسليمها بالطرق التقليدية ، بينما جميع المعاملات الأخرى تتم عبر الشبكة ، فمن بين الأهمية للتجارة الإلكترونية داخل المنظمات نذكر مايلي:

- تسمح التجارة الإلكترونية بالتسوق عبر شبكة الإنترنت عن طريق الإتصال الإلكتروني المباشر بين المتعاملين ، و بذلك فهي تستغني عن المستندات الورقية و ما تستلزمه من نفقات ،كما تساهم في تبسيط و تنظيم عمليات المشروعات و تحقيق أهدافها عن طريق القضاء على التأخير في إصدار القرارات الإدارية.
- توفر في النفقات الإدارية ونفقات الإتصال و غيرها، حيث تعتبر بديلا عن تخصيص جزء كبير من الرأس المال في إقامة علاقات مستمرة بين البائعين و المشترين.
- ترشيد النفقات التي يتخذها كل من البائعين و المشترين بما يتميز به من تدفق المعلومات بينهم في الوقت المناسب و بطريقة منسقة و دقيقة، مما يسمح بسهولة المقارنة بين المنتجات سواء من ناحية الأسعار أو الجودة أو طريقة الدفع .
- تعتبر ذات أهمية خاصة لكل من المنتجين و المستهلكين خاصة في الدول النامية ، حيث أنها تستطيع التغلب على الحوافز التقليدية للمسافة ونقص المعلومات عن الفرص التصديرية [1].

ثانيا خصائص التجارة الالكترونية :

من أبرز الخصائص المميزة للتجارة الإلكترونية ما يلي [2]:

1 – الطابع الدولي أو العالمي للتجارة الإلكترونية:

فالتجارة الإلكترونية التي تجري من خلالها أنشطة التجارة الإلكترونية لا سيما الأنترنيت لا تعرف الحدود المكانية أو الجغرافية ، و من ثم فان أي نشاط تجاري يقدم سلعا أو خدمات على الأنترنيت لا يحتاج إلى التوجه إلى منطقة جغرافية بعينها ، فإنشاء موقع تجاري على الأنترنيت يزود الشركة صاحبة الموقع حتى و لو كانت شركة صغيرة بإمكانية الوصول إلى الأسواق ومستخدمي شبكة الأنترنت عبر العالم كله ، و من جهة أخرى يمكن إدارة المعاملات التجارية بكفاءة لأي شركة من خلال موقعها على الأنترنت من أي موقع جغرافي .

1ناصر وسام خليل،**"التجارة و التسويق الإلكتروني"** ،الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر،عمان،الأردن، 2009 ،ص،40 ،41

2بشير عباس العلاق، **تطبيقات الانترنت في التسويق**، ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،الطبعة 01 ،2002 ، ص161-159

2- الطابع المتداخل لتخصصات التجارة الإلكترونية :

فالشركات كبيرها وصغيرها على السواء تجد أن الفواصل التقليدية بين القطاعات والتي تأسست أصلا على الفوارق في المظاهر المادية للسلع والخدمات وكذلك على الفوارق في الوسائل المادية لتوزيعها أصبحت أقل حدة أو أقل وضوحا، وهذا أمر واضح في السلع والخدمات التي يمكن توصيلها للمستهلك بالطرق التقليدية كما يمكن توصيلها على الخط المباشر، مثل الموسيقى وأفلام الفيديو، والأقراص المدمجة التي تحتوي على برامج كمبيوتر أو معلومات أو إحصاءات وغير ذلك.

وهذه الخاصية تولد ضغوطا تنافسية شديدة، وتحفز الشركات على إعادة هيكلة نفسها لمواجهة ضيق المسافة مثلا بين ما كان يعتبر خدمة كما أنه يثير صعوبات في مسألة تحديد هوية المنتج عند فرض الضرائب .

3- غياب المستندات الورقية للمعاملات في التجارة الإلكترونية :

حيث يمكن إتمام صفقة تجارية كاملة، بدءا من التفاوض على الشراء والتعاقد ودفع قيمة البضاعة واستلامها إلكترونيا دون تبادل مستندات ورقية على الإطلاق.

4- التعامل دون الكشف عن هوية المتعاملين أو دون التيقن منها مع احتمال تعرض معلومات العملاء للإفشاء أو إساءة الاستخدام عند تقديمها :

فمن الممكن أن تجرى عملية تجارية على الأنترنت بين طرفين لا يعرف أحدهما الآخر ، حيث لا يرى أي منهما الآخر، وقد لا يملك أي منهما معلومات كافية عن الآخر ، بما في ذلك موطنه أو المكان الذي يجري منه الاتصال ، وكذلك التعامل ببطاقة ائتمان مسروقة ، و هو ما يثير مسألة الخصوصية و سرية المعلومات وهناك اجتهادات كثيرة في هذا الشأن تعتمد على الأساس على تكنولوجيا الرفيعة من أجل الحفاظ على الخصوصية وتوفير الأمان و الموثوقية والنزاهة في التعاملات التجارية عبر الأنترنت.

5- سرعة تغيير المفهوم وما يغطيه من أنشطة وما يحكمه من قواعد:

ثمة تغيرات متسارعة في نوعية الأنشطة التي تندرج تحت مفهوم التجارة الإلكترونية وثمة احتمالات كبيرة لاتساع نطاق هذه التجارة، ومن جهة أخرى فان ارتباط التجارة الإلكترونية بوسائط الاتصال الإلكتروني بصفة خاصة

ومجالات الاتصال والمعلومات بصفة عامة، وهي جميعا تتعرض لتغيرات تكنولوجية متسارعة، يجعل النظم والترتيبات التي تخضع لها التجارة الإلكترونية عرضة هي الأخرى للتغير السريع [1].

ثالثا أشكال التجارة الالكترونية وتطبيقاتها:

إن التجارة الالكترونية إن ينظر إليها على أنها مفهوم متعدد الأبعاد ويمكن أن يتم من خلال أشكال (أنواع) التجارة الالكترونية ولعل أهمها التجارة الالكترونية بين وحدة أعمال التجارة الالكترونية بين وحدة أعمال ومستهلك مناولها على النحو التالي :

1- التجارة الالكترونية بين وحدة أعمال و وحدة أعمال :Business To Business :

و ترمز لها (B2B) ويقصد بما تعاملات التجارة الالكترونية التي تتم بين منظمات الأعمال البالغة ومنظمات الأعمال المشترية عبر شبكة الانترنت ، بمعنى آخر في كل الصفات (البيع والشراء) التي تتم بين الشركات وبالرجوع إلى بديات التجارة الالكترونية والتي كانت بين المنظمات التجارية منذ سنوات في مجال خدمات التحويلات المالية بين المؤسسات المالية الكبرى وهو ما يعرف(Firm to Firm Trade) ثم امتدت بعد ذلك إلى مختلف القطاعات والميادين لتشمل الروابط والعلاقات الأمامية مثل التسويق والتحضير للأعمال : مثل الموردين للمورد الأولية ومن هذا المنطلق أصبحت تعرف Business To Business وقد أصبح اليوم هذا التطور في مجال التعامل بين مختلف المنظمات بعضها مع بعض في داخل الدولة الواحدة خاصة الدول المتقدمة ، أو بين المنظمات في الدول ومنظمات في الدول أخرى ومثال ذلك موقع wwwe-steel.com مثال التجارة الالكترونية من نوع (B2B).

2 التجارة الالكترونية بين وحدة أعمال (شركة) والمستهلكCostumerBusiness To

إن التجارة الالكترونية التي تربط بين المؤسسات والمستهلكين (الزبائن) والتي تدعي تجارة التجزئة الالكترونية électronique retuiling أو التسوق الالكتروني shopping électronique ، تعبر عن العلاقة بين الشركات التي تقوم بعرض مختلف أنواع السلع والخدمات التي ترغب في تسويقها عبر الانترنت والمستهلك الذي يستعرض السلع المتاحة ويقتني منها حاجياته لإشباع رغباته [2].

1إبراهيم العيسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

2صراع كريمة ، واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة وهران ، سنة 2014 ، ص 31

ويتميز التسوق الالكتروني بمجموعة من المراحل فالمستهلك الذي يرغب في الحصول على سلعة ما يزور موقع الشركة العارضة لسلعها ويقوم بالبحث عن الجناح الخاص بنوع السلعة المطلوبة ثم ينتقي الفئة داخل الجناح فتظهر له على شاشة الحاسوب اللائحة النهائية يختار منها السلعة بالموصفات التي يريدها في أسفل الشاشة يضع ما يشاء من مشتريات في سلة البضائع ثم يقوم بضبط الكمية وسعرها النهائي ويتم دفع بطرق مختلفة أكثرها شيوعا عن طريق استخدام بطاقات الائتمان ، أو شيكات الالكترونية أو نقدا عند التسليم بأي طريقة أخرى ، أما حصول المستهلك على مشترياته فيكون بإحدى طريقتين :

- توصيلها المباشر عبر شبكة الانترنت ، إذا كانت من النوع القابل للتميز الرقمي ، والنسخ عن بعد
- إرسال البضائع والسلع المشتراة بواسطة مندوبي المبيعات أو البريد السريع express courier أو بواسطة شركات الشحن

تشهد التجارة الالكترونية بالتجزئة تطور واسعا بسبب انتشار يمكن أن يطلق عليه ثقافة الانترنت بين الأفراد في مختلف الدول ، حيث لوحظ التقدم الكبير والتعاظم في التكنولوجيا المعلومات وانتشار الايجابيات الشخصية والتكنولوجيا الخلوية في الهاتف المحول ..... الخ من جهة الأولى واستخدام هذه الوسائل في إجراء المعاملات والاتصالات ... من جهة ثانية ومن جهة ثالثة ازداد هذا النوع من التعامل بسبب عدم إدراك القائمين على المشروعات أهمية استخدام الوسائل الالكترونية في الاتصال بالعملاء والمستهلكين وتوظيفها في هذا الإطار[1]

ثانيا: تطبيقات التجارة الالكترونية

الكثير من الناس تظن بأن التجارة الالكترونية هي مجرد الحصول على موقع على الأنترنت ، و لكنها أكبر من ذلك بكثير ، هناك الكثير من تطبيقات التجارة الالكترونية من مثل البنوك و التسوق في المجمعات التجارية الموجودة على الأنترنت و شراء الأسهم والبحث عن عمل و القيام بمزادات و التعاون مع بقية الأفراد في عمل بحث ما و من أجل تنفيذ هذه التطبيقات ، يستلزم الحصول على معلومات داعمة و أنظمة و بنية تحتية [2].

تطبيقات التجارة الالكترونية مدعومة ببنى تحتية و تأدية عمل هذه التطبيقات يستلزم الاعتماد على أربعة محاور مهمة

1. الناس.

1سمية ديمش، التجارة الالكترونية حقيقتها ووقعها في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2011، ص 63

2 الدكتورحسنبيوسف،الاقتصادالالكتروني،الطبعةالأولى،المركزالقوميللإصداراتالقانونية،القاهرة،مصر،2012،ص24،23 .

2. السياسة العامة.
3. المعايير والبروتوكولات التقنية.
4. شركات أخرى.

ثالثا : أقسام تطبيقات التجارة الالكترونية

تنقسم إلى ثلاثة أجزاء:

1- شراء و بيع المنتجات والخدمات و هو ما يسمى بالسوق الالكتروني.

2- تسهيل و تسيير تدفق للمعلومات والاتصالات والتعاون ما بين الشركات و ما بين الأجزاء المختلفة الشركة واحدة.

3- توفير خدمة الزبائن.

1- **الأسواق الالكترونية électronique commerce** : هو عبارة عن محل من التعاملات و المعاملات والعلاقات من أجل تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات والأموال و عندما تكون هيئة السوق الكترونية فإن مركز التجارة ليس بناية أو ما شابه بل هو محل شكي يحوي تعاملات تجارية، فالمشاركين في الأسواق الالكترونية من باعة و مشترين و تمارين ليسوا فقطفي أماكن مختلفة بل نادرا ما يعرفون بعضهم البعض طرق التواصل ما بين الأفراد في السوق الالكتروني تختلف من فرد الأخر و من حالة الأخرى.

2- **أنظمة المعلومات ما بين المؤسسات و الأسواق الالكترونية**

أنظمة المعلومات ما بين المؤسسات ترتكز على تبادل و تدفق المعلومات ما بين منظمتين أو أكثر غرضها الأساسي هو تخليص المعاملات بصورة فعالة كإرسال الجوالات المالية و الفواتير و الكمبيالات عبر الشبكات الخارجية. وفي هذه الأنظمة فان كل العلاقات ما بين الأطراف المعنية قد تم الاتفاق عليها مسبقا ، فلا توجد مفاوضات أخرى و لكن يجرد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مسبقا في حين أن الباعة و المشترين في الأسواق الالكترونية يتفاوضون ويزايدون و يناقصون في السعر ويتفقون على فاتورة معينة و ينفذون الاتفاق و هم متصلين بالشبكة أو غير متصلين ، أنظمة ما بين المؤسسات تستخدم فقط في تطبيقات الشركات للشركات في حين أن الأسواق الالكترونية فتستخدم في تطبيقات الشركات للشركات وفي تطبيقات الشركات للمستهلكين [1].

1 الدكتور حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص.154

المطلب الرابع: الإنترانت و الإكسترانت

قد يعتقد البعض أن كل من الإنترانت و الإكسترانت هي كلمات مترادفة، غير أن الأمر مختلف تماما حين تمثل هذه المصطلحات شبكات ثلاثة يوجد فروق حقيقية بينها.

أولا: الإنترانت

هي شبكة حاسبات مقصورة على مؤسسة ما ولكنها تستخدم نفس أسلوب عمل الأنترنت وغير متصلة بالإنترنت (مثل شبكة حاسبات لشركة ما لها فروع في عدة دول ومتصلة ببعضها وغير متصلة بالإنترنت). أي أن تسمية الإنترانت تطلق على التطبيق العلمي، لاستخدام تقنيات الأنترنت والويب في الشبكة للمؤسسة أو الشركة ، بغرض رفع كفاءة العمل الإداري وتحسين آليات مشاركة الموارد والمعلومات والاستفادة من تقنيات الحواسب المشتركة، كما تقدم شبكة الإنترانت خدمة الولوج إلى الأنترنت مع منع العكس) أي لا يمكن لغير المسجلين في شبكة الإنترانت خدمة الولوج إليها عن . طريق الأنترنت. وبذلك تؤمن الإنترانت سورا منبعا يطلق عليه اسم جدار النار (Firewalls) حول محتوياتها، مع المحافظة على حق وصول العاملين عليها إلى مصادر المعلومات الخارجية على الأنترنت وبعد البعض شبكة الإنترانت نموذجا مطورا من نظام الخادم المستفيد المعتمد في الحوسبة، أما عن سرعة تدفق المعلومات عبر شبكة الأنترنت فإننا هنا سوف نفرق بين الحالات الثلاثة التالية:

– في حالة كانت الإنترانت مبنية على شبكة محلية (LAN) فإن سرعتها تكون هي سرعة الشبكة المحلية . أما في حال كانت بعض العقد (NOTES) تتصل بالإنترانت عن طريق الأنترنت فإن سرعة الإنترانت ستعتمد على سرعة الأنترنت التي تنخفض في الوقت الذروة وترتفع في ساعات التشغيل العادي، وسرعة النظام يجب أن تقاس بسرعة أبطأ.

– أما في الحالة الأخيرة فهي وجود خدمة هاتفية مخصصة للإنترانت مثل خدمة ترحيل الإطارات وفي هذه الحالة تتحدد سرعة بناء على ما تمنحه شركة الاتصالات التي تقوم بتقديم الخدمة.

ثانيا: فوائد الإنترانت:

منذ فترة طويلة والشركات تبحث عن وسيلة فعالة وغير مكلفة لزيادة الاتصالات بين الموظفين داخل الشركة وذلك لزيادة عملية التنسيق والتنظيم لتوزيع المعلومات وإجراء المخاطبات بين الموظفين من جهة والموظفين والإدارة

من جهة أخرى و الأنترنت تعتبر الوسيلة المثلى لذلك فهي غير مكلفة ولا تحتاج إلى أجهزة ثمينة مثل أجهزة الفاكس القديمة والتي كانت تأخذ وقتا وجهدا للإرسال والاستقبال و الأنترنت تعمل على الوصول الفعال والسريع للمعلومات ومصادر الشركة وعلى مدار الساعة بطريقة منظمة من قبل المستخدمين وكل حسب الصلاحيات المعطاة له وذلك للوصول إلى تطبيق أو ملف أو معلومة معينة مخزنة في جهاز الخادم الرئيسي.

إن الأنترنت تعتبر وسيلة لتجميع المعلومات والمعرفة في مكان رئيسي داخل الشركة مما يمثل مصدر للمعلومات وخبرات الشركة متاح لكل من الإدارة والموظفين حيث يستطيع المدراء الحصول على المعلومات وتحليلها عن طريق برامج ذكية وبالتالي تساعده في اتخاذ القرارات بشكل أسرع وفعال ومفيد للشركة لتحقيق أهدافها لذا يمكن تلخيص فوائد الشبكات المحلية الأنترنت إلى الفوائد التالية:

. مشاركة مصادر الشبكة من طابعات وأجهزة الفاكس والملفات والمجلدات بين كل المستخدمين في الشبكة

. كفاءة الاتصال والتنسيق بين مختلف أقسام الشركة وأفرعها مما يسهل عملية الإدارة والتحكم بكل النشاطات والعمليات داخل الشركة وخارجها

. الوصول إلى المعلومات المطلوبة بشكل سريع وفعال من قبل كل المستخدمين في الشركة؛

. تعتبر الأنترنت وسيلة فعالة لإجراء عمليات التدريب ونشر المعرفة والوعي والإرشادات المتعلقة بالعمل والمنتجات في الشركة .

. تعتبر الأنترنت وسيلة اتصالات بين الموظفين وبمختلف الأقسام وبتكلفة بسيطة جداً مقارنة مع استخدام أجهزة أخرى كالفاكس أو جهاز الهاتف .

. تساعد الأنترنت في عمليات المراقبة والتحكم بالأجهزة والموظفين [1].

فهدف المؤسسات من امتلاك هذه الشبكة هو تحسين وسائل الاتصال داخل المؤسسة بالإضافة إلى :

. تسهيل الأعمال المكتبية التي تستغرق وقتا وجهدًا كثيراً كالاجتماعات وتحضير المذكرات والرسائل وإرسالها

[1] خضر مصباح الطيطي، التجارة الالكترونية و الأعمال الالكترونية من منظور تقني و تجاري و إداري" ، دار الجامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ،ص 59 .

. تقاسم وثائق العمل داخل المنظمة بين الأفراد المعنيين .

. الوصول إلى المعلومات بأسرع طريقة وأكثر كفاءة .

. تحسين وظائف الترابط ومتابعة الأنشطة، مما يؤدي إلى خلق جو عمل تعاوني تضامي .

. تجنب المؤسسة المشاكل الناجمة عن وصول المستخدمين من الخارج إلى المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

ولهذه المزايا وغيرها فإن العديد من المؤسسات استغنت عن الأنترنت واكتفت بإنشاء Intranet..

ثانيا: الإكسترانت

شبكة الإكسترانت هي الشبكة المكونة من مجموعة شبكات انترنت ترتبط بعضها عن طريق الانترنت، وتحافظ على خصوصية كل شبكة انترنت مع منع أحقية الشراكة على بعض الخدمات والملفات فيما بينها. أي أن شبكة الإكسترانت هي شبكة حاسبات مقصورة على مؤسسة ما ولكنها تستخدم نفس أسلوب عمل الأنترنت ومتصلة بالإنترنت مع وجود وحدة حماية تسمى الجدران النارية تحمي الشبكة من القراصنة والمتسللين على الشبكات فالإكسترانت تمثل العمود الفقري المستقبل الأعمال التجارية الإلكترونية في كل أنحاء العالم إن الهدف الأساسي من الإكسترانت هو سرعة التنسيق والاتصال بين الفروع، وإن عملية توظيف الإكسترانت تعتمد اعتمادا كاملا على فهم العمليات والحركات المتعلقة بالعمل التجاري من طلبيات وبيع وتسليم وغيرها من النشاطات التجارية.

1- أنواع شبكات الإكسترانت

نشأت شبكات الإكسترانت استجابة لما يطلبه قطاع الأعمال من شراكات وتحالفات وما يقتضيه من أمن المعلومات المتبادلة عن طريق الشبكات مع العناية الشديدة بالصلاحيات (أصطلح على تسمية هذه الفعالية باسم تعاملات الشركات مع بعضها ولهذا فإن تصنيف شبكات الإكسترانت يعتمد على قطاع الأعمال الذي يقسمها إلى الأنواع التالية:

. شبكات إكسترانت التزويد:

تربط هذه الشبكات مستودعات البضائع الرئيسية مع المستودعات الفرعية بغرض تسيير العمل فيها آليا، للمحافظة على كمية ثابتة من البضائع في المستودعات قاعدة نقطة الطلب وبالتالي تقليل احتمال رفض الطلبات بسبب عجز في المستودع، إضافة للعديد من الخدمات الأخرى المتعلقة بالتحكم بالمخزون

. شبكات إكسترانت التوزيع :

تمنح هذه الشكات صلاحيات للمتعاملين مستندة إلى حجم تعاملاتهم، وتقدم باسم خدمة الطلب الإلكتروني وتسوية الحسابات آليا، مع التزويد الدائم بقوائم المنتجات الجديدة والمواصفات التقنية وما إلى ذلك من خدمات أخرى وتحاشيا للبث الذي قد يحصل بين هذين النوعين السابقين من الإكسترانت نتيجة لتداخل الوظائف التي تؤديها كل منهما

. شبكات إكسترانت التنافسية [1]:

تعزز هذه الشبكات الندية التنافس في القطاعات الصناعية، إذ تمنح الشركات الكبيرة والصغيرة فرصة متكافئة في مجال البيع والشراء عن طريق ربط الشركات الصغيرة والكبيرة كي تنقل فيما بينها الأسعار والمواصفات التقنية الدقيقة مما يرفع من مستوى الخدمة في ذلك القطاع، ويعزز جودة المنتجات ويقضي على الاحتكار ..

وتتسع تطبيقات الإكسترانت في العديد من المجالات أهمها كالآتي:

- نظم تدريب وتنظيم العملاء .
- نظم التشارك على قواعد البيانات المؤسسات أو مراكز مختلفة .
- نظم إدارة شؤون المواطنين والموارد وللشركات العالمية و متعددة الجنسيات.
- توريد المستلزمات مع السلع و الخدمات اللازمة للعمليات الإنتاجية .
- توزيع السلع والخدمات .
- إجراء عمليات البيع و الشراء .
- متابعة تحصيل المستحقات ومتابعة المدينين .
- متابعة الفواتير .

خدمات التوظيف حيث تستخدم الإكسترانت لربط مصادر الموارد البشرية المؤهلة مع سوق العمل المتخصصة، بغرض تقديم خدمة متعددة المنافع لكلا الطرفين:

- تواصل شبكات توزيع البضائع
- شبكات الخدمات المالية [2].

[1] الأنترنت (01/05/2016)، على الخط ، من الموقع http://www.ingdz.com/vb/showthread.php?t 1 .
[2] الأنترنت (28/04/2016)، على الخط]، من الموقع بوابة الأنترنت الإكسترانت ،www.it.sheikhmohammed.co.oe

3– أهمية وفوائد الإكسترانت للشركات :

لابد من الحديث عن النجاحات والفوائد التي جنتها الشركات من تطبيق شبكة الإكسترانت في الواقع العملي، وسنشير في هذه المادة إلى ما حققته الشركة في مجال خدمة العملاء ومساعدتهم على تحديد تكاليف الرحلات السياحية الموجودة في قائمة الترويح الخاصة بهم، أو التي يخططون لتقديمها إلى زبائنهم، وقد أثنت هذه التجربة الجدوى الكبيرة لاستخدام الإكسترانت في قطاع الأعمال وحققت مستوى مرتفعا من العوائد، لم يكن للشركة أن تحصل عليه باعتماد الأساليب التقليدية لتبادل المراسلات والقروض، وتذكر فيما يلي بعضا من المجالات التي يمكن أن تستخدم فيها الإكسترانت لتحسين العمل ونقله خطوة على طريق الانتقال إلى العالم الرقمي

– **تسهيل عمليات الشراء في الشركات** : إذ يمكن أن تقوم شركة من منطقة الشرق الأوسط بإرسال طلب شراء إلى شركة يابانية عبر الإكسترانت التي تربط بينهما، وتلغي الحاجة إلى المراسلات بكل أنواعها

– **متابعة الفواتير** : تسهل هذه الخدمة عملية توقيع الفواتير من مديري الفروع المنتشرين في مناطق مختلفة) في حال الحاجة للتوقيع الجماعي، كما تسمح لهم بمتابعة إجراء الصرف أو القبض ووضع العلامات التي تشير إلى كل عملية تُجرى على الفاتورة أثناء تناقلها بين الفروع والأقسام.

– **خدمات التوظيف** : تستخدم الإكسترانت لربط مصادر الموارد البشرية المؤهلة (الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب و.....) مع سوق العمل المتخصصة، بغرض تقديم خدمة متعددة المنافع لكلا الطرفين، إذ تجد الموارد البشرية المؤهلة فرصة العمل المناسبة في الوقت المناسب، كما أن سوق العمل يؤمن احتياجاته عن طريق الشبكة نفسها، وقد تصل فعالية هذه الشبكة إلى درجة المشاركة بالتخطيط مع مصادر الموارد البشرية لما فيه صالح سوق العمل .

– **تواصل شبكات توزيع البضائع** : يمكن بناء شبكة إكسترانت تربط الموزعين المحليين بالمزود الرئيس لتسريع عمليات الطلب والشحن وتسوية الحسابات كما يمكن أن تبنى التطبيقات المستندة إلى مفهوم نقطة الطلب (Request point) لتتم كامل عمليات التوزيع وتسوية الحسابات.

المبحث الثاني :عموميات حول وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

نظرًا للمخاطر المرتبطة بحمل النقود الورقية وتراجع الاعتماد على الأوراق التجارية التقليدية، اتجهت المؤسسات المصرفية والتجارية العالمية إلى تطوير وسائل دفع حديثة تتماشى مع متطلبات التجارة الإلكترونية. وقد جاءت هذه الابتكارات بهدف تسهيل إجراء المعاملات اليومية، وتوفير الخدمات، وتسوية المشتريات للأفراد، أينما كانوا، بطريقة آمنة وفعالة.

من خلال ذلك سوف تتعرف على وسائل الدفع الحديثة أهميتها ،أنواعها ،أطراف التعامل فيها والآثار الناجمة عنها.

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

- تعرف وسائل الدفع على أنها منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها الدولة بهدف تسهيل إجراءات الدفع الأمن وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة قواعد و قوانين تضمن سلامة وتأمين وحماية إجراءات الشراء وصول الخدمة [1]
- وعرفها آخرون بأنها : "كل عملية تحويل أموال خلاف العمليات المنشأة بموجب شيك أو سندات أو أية أوراق أخرى، و تحرى إنفاذا لتعليمات بواسطة نقطة الكترونية عبر أية وسيلة اتصال بالنقطة الإلكترونية الجهاز الالكتروني الذي يسمح بإنشاء تحويل الأموال إلكترونيا [2].
- و يمكن تعريفها على أنها "مجموعة من الوسائل التي تسيرها البنوك وتضعها تحت تصرف المتعاملين بها بعرض التحويل الحر للأموال بخدمة متاحة 24/24 ساعة، مهما كانت الوسائل و الدعائم المستعملة "
- التعريف حسب ما جاء به تقرير مجموعة العمل بقيادة Francis Lorentz (وزارة الصناعة والتجارية الفرنسية) " أن مصطلح التجارة الإلكترونية يدل على مجموع المبادلات الإلكترونية المتعلقة بالنشاطات التجارية فهي تتعلق بالعلاقات بين المنشآت فيما بينها كما تتعلق أيضا بالعلاقات بين نقشات والحكومة بالإضافة إلى المبادلات بين المنشآت والمستهلكين [3]" .

1باطلي غنية، وسائل الدفع الالكترونية " ، دار هومة للطباعة، الجزائر ، 2018، صفحة (09)

2 بوزرق احمد، التجارة الالكترونية في الجزائر بين النص والتطبيق ، البوابة الشمالية للجامعة الأردنية عمان .2020، صفحة (652)

3 احمد ماهر نصير ، التسويق الالكتروني، (دون طبعة) دار الحامد ،الأردن ،2005 ص 30

- في حين أن القانون الجزائري قد عرف وسائل الدفع في نص المادة 69 من الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض كمايلي:"تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل " 1.
- يقصد بالدفع الإلكتروني مجموعة من الوسائل والتقنيات الإلكترونية التي تسمح بتحويل الأموال بشكل مستمر وأمن وذلك والتسديد دين ما على السلع والخدمات بصفة تلغي العلاقة المباشرة بين المدين والدائن2.

المطلب الثاني : أهمية وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة خصائصها وأنواعها وأطراف التعامل فيها

أولا : أهمية وسائل الدفع الالكتروني :

تتجلى أهمية الدفع الإلكتروني في تسهيل التعاملات التجارية الإلكترونية التي تتم عن بعد حيث تتوارى المعاملات الورقية العادية والتي يكون دورها فعال و مسايرة لتطورات التجارة الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الأنترنت إذ لا يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة في التعاقد بين غالبين بالطرق العادية وعليه جاءت وسائل الدفع الإلكتروني لتواكب هذه التطورات حيث تؤثر هذه الوسائل المتطورة على الأطراف المتعاملة بالتجارة الإلكترونية بشكل كبير سواء بطريقة إيجابية أو سلبية. وتكمن أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في نقاط تذكر منها:

- تمتاز وسائل الدفع الإلكتروني بتسهيل وتيسير عملية الشراء والتعاملات المالية ومنحه الأمان وربح الوقت.
- هي وسيلة لضبط المصاريف والحساب والسرعة في التنفيذ.
- تيسير الحياة على الناس، والسحب الفوري للنقود من أجهزة الصرف الآلي في أي مكان في – العالم والأمان على أمواله من أي اعتداء أو سطو.
- تنظيم الدفع حيث يتم في وقت محدد ويضمن الوفاء.
- هناك أكثر أمانا وأقوى ضمانا لحقوق البائع من البطاقات البنكية ووسائل الدفع بصفة عامة، وذلك أن الشركة المصدرة لها تضمن وصول حقوق البائعين وتحقق البطاقة للتاجر الذي يقبل التعامل بها [3].
- منافع الدفع الإلكتروني: يتوفر الدفع الإلكتروني على جملة من المنافع أهمها:
- جلب أكبر عدد من الزبائن.

1 المادة (69) من الأمر رقم 11/03 المؤرخ في :2003/08/26 (المتعلق بالنقد والقرض) ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر بتاريخ :2003/08/27 ص 11

2 محمد الأمين الرومي (التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنت)، المطبوعات الجامعية، مصر ،2004، من 127

3رضوان غنيمي ،(بطاقة الائتمان بين الوضع القانوني المصرفي)،والتأصيل الفقهي ،دار الفكر الجامعي ،إسكندرية ،2012 ،ص 218

- الاستفادة من حملات الدعاية التي يقوم بها المصدر للبطاقة.
- رفع نسبة مبيعاته على نحو أكبر منه لو كان البيع نقدا.
- تقليل استعمال المستندات، كالنماذج الورقية والشيكات، حيث يتم الاعتماد على الدعائم الإلكترونية،
- كالشريط المغناطيسي والقرص المغنط وغيرها من الوسائط المادية[1].
- إنها أكثر أمانا للتاجر من النقود التي تجعله محل طمع أو اعتداء المجرمين.

ثانيا : خصائص وسائل الدفع الحديثة :

[2]تمتاز وسائل الدفع الالكتروني بمجموعة من خصائص تميزها عن وسائل الدفع التقليدية تتمثل في :

1) الطبيعة الدولية لوسائل الدفع الالكتروني: حيث أن بطاقات الدفع الالكترونية يمكن استخدامها في أغلب دول العالم، حيث تستخدم كوسيلة وفاء في المعاملات التجارية.

2) الكلفة المنخفضة لوسائل الدفع الالكتروني: حيث أن وسائل الدفع الالكتروني تتميز بانخفاض كلفة استعمالها.

3) عدم اقتصارها على مكان أو زمان معين : فوسائل الدفع الالكتروني لا تعرف قيودا زمانية أو مكانية، يمكن استعمالها في أي وقت، و غير مرتبطة بحدود جغرافية حيث يمكن لحاملها استعمالها متى و أين شاء

4) سهولة الحمل والاستخدام: تعتبر سهولة استخدام بطاقات الدفع الالكتروني وسهولة حملها من أهم المحفزات جذب المتعاملين بها وذلك مقارنة بوسائل الدفع التقليدية.

ثالثا: أنواع وسائل الدفع الحديثة

بعد ما كانت التسويات المالية تتم عن طريق وسائط مادية ملموسة ومعروفة وهي أدوات الوفاء الشائعة لاستخدام من النقود والشيكات والصكوك أي عملات المعدنية وعملات ورقية تنشأ عندئذ وسائط حديثة كانت نتاج التطور التقني الهائل في ثورة المعلوماتية والاتصالات إذا ظهرت تباعا وسائل الكترونية متطورة يتم الوفاء بها أي الالتزامات المالية الكترونيا.

1 باطلي غنية مرجع سبق ذكره ، ص 25

2 بورزق أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 653- 654

1- الشيكات الالكترونية :

ظهر هذا النوع من الشيكات في مقابل الشيكات التقليدية، تتعامل به البنوك التي تستخدم شبكة الانترنت في معاملاتها ويحتوي هذا الشبك على رقم سري خاص بالعمل، إذا يقتصر دور المواطن على التأكد من الشخص العميل فيوضع هذا الشيك على جهاز فك التشفير للتأكد من صحة التوقيع الالكتروني وقد جاء هذا التعامل مع الشبكات الالكترونية (أنظر الملحق رقم 01) في الكثير من الأحيان للحد من كلفة إدارة الآليات الخاصة بالدفع وحل المشاكل المعلقة بالإحصائيات المادية للشبكات الورقية ك التزوير والسرقة و التزييف و يوضح دورة استخدام الشيك الالكتروني (أنظر الملحق رقم 02) .

❖ **مزايا الشيكات الالكترونية:**

- توفير حوالي 50% من رسوم التشغيل بالمقارنة مع بطاقات الائتمان، ما يساهم في تخفيض النفقات التي يحملها المتعاملون بهذه الشيكات .
- عدم تحميل الشيكات المرتجعة عن طريق الانترنت بالرسوم التي تتم تحميلها على الشيكات المرتجعة الورقية .
- تسوية المدفوعات من خلال الشبكات الالكترونية في 48 ساعة فقط بالمقارنة بالشبكات العادية التي تتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرف المقاصة.
- تلاقي المشاكل التي تواجهها الشيكات التي تتم إرسالها بالبريد كالضياع أو التأخير [1].

2- المحفظة الالكترونية:

هي كناية عن بطاقة مسبقة الدفع بمعني أنها تتضمن مبلغا معينا من النقود مدعوها مسبقا بحيث يمثل احتياطيا ماليا لصاحب المحفظة وهي قد تكون كذلك بطاقة ذكية يمكن تثبتها على الكومبيوتر الشخصي أو تكون قرضا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرض المرن في الكمبيوتر الشخصي نقل القيمة المالية أو إليه عبر الانترنت .

وهي وسيلة وفاء جديدة تصلح لسداد المبالغ قليلة القيمة، وقد ظهرت هذه الوسيلة الجديدة نتيجة تزاوج التكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكنولوجيا الكروت الذكية، فقد انتقدت البنوك والمؤسسات المالية من التقديم المذهل في كلا النوعين من التكنولوجيا وكرمته في خدمة عملائها من خلال إنشاء وسيلة جديدة تستخدم نوعا جديدا من النقود وهي النقود الالكترونية كما يمكن اعتبارها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

1 أحمد سقر ،مرجع سبق ذكره ،ص 45

3- البطاقات الذكية:

مع تطور المستمر الجاري في مجال تكنولوجيا المعلومات ظهر حين جديد من البطاقات يسمى البطاقات الذكية Smart cards شريحة الكترونية يتم عليها تخرين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم العنوان المصرف المصدر لها، أسلوب الصرف المبلغ المنصرف وتاريخه، تاريخ حساب العميل المصرفية، وتعد هذه البطاقة الجديدة من البطاقات التي يختار العميل طريقة التعامل بها سواء كان التعامل ائتماني أو عن طريق الدفع الفوري، وثم تصنيعها من الدائن معالجة بكثافة من السيلكون المكثف ومن وحدات chips والشرائح فائقة القدرة التي يمكن خلالها تسجيل جميع المعاملات الخاصة بالبطاقة، يشبه بعضهم هذه البطاقة بالكمبيوتر المنتقل لكونها تحوي فعلا على سجل بالبيانات والمعلومات والأرصدة القائمة لصاحب البطاقة وحدود المصروفات المالية التي يقوم بها فضلا عن بياناته الشخصية والرقم السري، ويمتاز هذا النوع من البطاقات بعدة عناصر للحماية ضد عمليات التزوير والتزييف وسوء الاستخدام من جانب الغير في حالة سرقها أو محاولة تقليدها من أهمها نوع اللدائن المستخدمة والشريط الممغنط والصورة الفوتوغرافية للعميل والرقم السري وحدود التصرفات وعدم القدرة على فتح الغطاء الخارجي لها.

3-1 مجالات استخدامها: يتم استخدام البطاقات الذكية في العالم في مجالات متعددة منها تحويلها إلى حافظة نقود الكترونية تملأ وتتفرع من النقود، وتحويلها بطاقة لتعريف الهوية أو بطاقة صحية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومي أو بطاقة أمنية، كما تقوم حاليا شركة sam micro système الالكترونية الأمريكية بتطوير البطاقات الذكية ليستخدمها مشتركو الشبكات والرموز التي تكون التعريف هويتهم والحصول على بريدهم الالكتروني بدلا من استخدام الشيفرات والرموز التي تكون غير أمنة وتستخدم في تأمين إجراء التحويلات المالية داخل الشبكة الدولية المعلومات الانترنت وبعدها استخدامها في الحاسبات المستقلة pc أو الهواتف النقالة للدخول إلى شبكات الالكترونية إحداهم تطويراتها الجارية لان غدا يستطيع المتعاملون المتقلون الاتصال من أي موقع باستخدام بطاقات تحمل برامج خاصة بهم يتم تخزينه داخل البطاقة.

مثال: بطاقة المونـدكس كمثال على البطاقات الذكية mondexcards تسمى المنظمات العالمية التأمين استخدام بطاقات الدفع الالكترونية وجعلها أكثر مرونة في كافة التعاملات المالية، لذا فقد بدأت في إنتاج بطاقة دفع جديدة أطلق عليها إسم المونـدكسmondex .

وهو أحد نظام الدفع عالمي ثم طرحه العملاء المصارف ويتمثل في بطاقة ذات شريحة الكترونية قادرة على تحرير المعلومات وتعد بمثابة كمبيوتر صغير تحمله البطاقة مما يعطيها مرونة كبيرة في الاستخدام وتجعلها تجمع بين مميزات النقود الورقية وبطاقات الدفع الحديثة مع تلاقي عيوبها.

ولقد سعت المنظمات الدولية إلى تدعيم هذا المنتج الجديد في النصف الثاني من عام 1997 شاركت منظمة الماستر بحصة قدرها 51% من رأس المال الشركة بينما توزعت 49% الباقية على 27 شركة أوربية و أمريكية بنسب متفاوتة، ولقد بلغ عدد البطاقات المونديكس عالميا خمسين ألف بطاقة عام 1996 ثم سجل مليون بطاقة في نهاية 1997 وكان من المتوقع أن يصل عدد إلى 5 ملايين بطاقة في نهاية 1998 [1].

3-2- مزايا البطاقة الذكية (البنكية)

1- بالنسبة لمصدرها:

تملك مزايا عديدة يحصل عليها مصدر هذه الوسيلة لتحقيق أرباح فقد بلغت أرباح CITYBANKS حملة البطاقة الائتمانية عام 1991، 1 بليون دولار و فضلا عن ذالك فإنه توجد رسوم العضوية.و رسم التجديد والرسم المفروض على السحب النقدي.

كذلك فان الغرامات و الفوائد تعتبر من الإرباح التي يحققها مصدر البطاقة بالإضافة إلى ذلك رسوم العضوية و رسم التحديد و الرسم المفروض على السحب النقدي بالإضافة على ذلك غرامات التأخير في السداد و فوائد القرض عن طريق السحب النقدي لبطاقات الائتمان و بطاقات النقد و الترقية.

إن مصدر البطاقة يحقق ربحا من تشغيل أموال الودائع الجارية الخاصة بعملة البطاقات و من المحلات التجارية التي تقبلها، ومن البنوك التجارية التي تصدرها بالتعاون معها [2].

ب بالنسبة إلى التاجر MARCHANT:

إن البيع بواسطة البطاقات الائتمانية يشكل ضمانا لحقوق الشركة التي تصدرها حيث تكفل وصول حقوق البائعين إليهم وليس للبنك الرجوع على التاجر في حالة تأخر حامل البطاقة عن السداد، بالإضافة إلى زيادة

1 رأفت رضوان ،مرجع سبق ذكره ، صفحة 54،55،56

2سلطان حديقة المذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالالكتروني جامعة محمد خيضر بسكرة 2013/2012 - 46 .

المبيعات نتيجة استخدام بطاقات الائتمان، والتخلص من السرقات من على متابعة ديون الزبائن و العملاء فيما يبقى هذا الاجتماع عائق البنوك و الشركة المصدرة لهذه البطاقات: [1]

ج – بالنسبة لحاملها :

هناك العديد من المزايا التي يستفيد منها حامل البطاقة البنكية لعلى أهمها:

– قبولها عالميا فيمكن لحاملها إن يدفع بها مقابل البضائع في أي مكان من العالم و تحويل القيمة إلى العملة الحقيقة أن كان لازما.

– يوجد قانون حماية ائتمان المستهلك الذي يحدد مسؤولية حامل البطاقة بمبلغ محدد إذا كانت البطاقات تستخدم عن طريق الغش، أو بدون علم حامل البطاقة و الجهة المصدرة لها بسرقتها أو ضياعها تقوم بإبلاغ التاجر برفض تعامل بها، وتنتهي مسؤولية حاملها و غالبا ما يتخلى مصدرها عن تحميل حاملها سداد المبلغ المحدد عندما تستخدم في الشراء، ثم يعطيه بطاقة جديدة تمثل رقم جديد.

– تتمتع هذه الوسيلة بأمان مقارنة بالنسبة للنقود الورقية بالسرية التامة بالنسبة للمعاملات والحوارات التي يغيرها من الكمبيوتر، كما تتميز بالقدرة العالمية على تحرين مجموعة كبيرة من المعلومات الخاصة بحاملها

– سهولة ويسر الاستخدام كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع وكما أن لحاملها فرصة الحصول على ائتمان محاني لفترة محددة كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد رقم تلك البطاقة.

– حاملي البطاقات البنكية هم الذين يستفيدون من الاقتراض لأجل بين البنك أو الشركة المصدرة، وهي عملية سهلة بالنسبة لحاملها أن ينهيها لشخص أخر تفيده في حالة السفر أو الطوارئ. ... الخ

–

4– النقود الالكترونية :

تعرف النقود الالكترونية ELECTRONIC CHASH بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا تبادل العملات التقليدية وبعبارة أخرى فإن النقود الالكترونية والرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها.

1 أحمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية، منشورات جيلي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2008، ص 184

4-1 مزايا النقود الالكترونية :

- **تكلفة تداولها زهيدة:** تحويل النقود الالكترونية (أي الرقمية ELECTRONIC CHASH غير الانترنت أو شبكة الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.
- **لا تخضع للحدود:** يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم وفي أي وقت كان ذلك لاعتمادها على الانترنت أو على الشبكات التى لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا تعترف بالحدود السياسية
- **بسيطة وسهلة الاستخدام** : تسهل النقود الالكترونية ELECTRONIC CHASH التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني من ملء الاستمارات وإجراء الاستعمالات البنكية عبر الهاتف .
- **تسرع عمليات الدفع:** تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في زمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية على العكس حتى لو كانت تتم بادل ذلك بالطرق التقليدية.
- **تشجيع عمليات الدفع الأمنة:** تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول .
- **الحركات المالية الآمنة:**SECUREELECTRONICTRANSACTIONC-SET كما تستخدم متعرضات لشبكة الويب لدعم الطبقات الآمنة -SOCKETLAYERS SSLSECUTEمما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونية أكثر أمانا .

5- التحويل الالكتروني

يتم عبر هذا الأسلوب نقل النقود من حساب المدين إلى حساب الدائن، حيث تحتاج هذه العملية إلى تدخل وسيط يعمل على إتمام إجراءات الوفاء بين مصرفي العميل والتاجر فهي عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة CREDITET DEBIT الكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي أخر [1].

تجدر بنا الإشارة في هذا المقام إلى الأمر 03-111 المتعلق بالنقد والقرض وباستقراء نصوصه لاسيما المادة 51 والتي تنص على أنه "تمكين للبنك الجزائري القيام بكافة العمليات البنكية مع البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر ومع كافة البنوك المركزية الخارجية " وبناء على ذلك يمكننا الاستنتاج بأن التحويل المصرفي الالكتروني

1رأفت رضوان ، مرجع سبق ذكره ، صفحة 56 .

عملية قانونية منصوص عليها في النظام البنكي الجزائري اعتمادا على عبارة كل العمليات " الواردة بالمادة السابقة الذكر والتي تعتبر فقرة نحو تطوير النظام البنكي الجزائري وتطوير تقنيات نشاطه ما بين المؤسسات المالية والبنوك.

5-1 مزايا التحويلات المصرفية الالكترونية:

مع التطور التكنولوجي أصبحت عملية تحويل الأموال تتم الكترونيا بعد أن كانت تتم بإجراءات بنكية معقدة ومرهقة لتطلبها وقتا كبيرا حيث أن التحويل الالكتروني للأموال له عدة مزايا تتمثل فيما يلي :

- تقليل أو إلغاء الخدمات التي تقدمها الصناديق المتعلقة بتجميع الشيكات .

- تقليل خدمات التي تقدمها البنوك لتسوية الحسابات الجارية مع الشركات و الأفراد بما أن إدخال النظام الالكتروني يحل محل استخدام الشبكات الورقية من عمليات الدفع التي تتم من شركة لشركة أخرى ومن شركة إلى العملاء، ونقل طبقا لذلك الحاجة إلى إعداد كشوف تسوية الحسابات بمقدار استخدام النظم الآلية.

- تقليل مصاريف معالجة الشبكات إلى الحد الأدنى نتيجة عدم استخدام الشيكات الورقية.

- توفير النقدية بصورة فورية أو يؤدي هذا النظام إلى تحسين التدفق النقدي وكذا تسريع دورة النقد[1].

البطاقة البنكية: لقد عرف المشرع الفرنسي بطاقات الدفع في المادة 57-01 من المرسوم التشريعي المؤرخ في 30-10-1935 بأنها "كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو نقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع وإصدار البطاقات كالمصارف و الخزينة العامة و مصالح البريد .". فهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية ولذالك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم.

كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي ATM. وفي شراء سلع و الحصول على خدمات تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد وقدر أكبر من الأمان و تكلفة أقل في إتمام العمليات و سرعة أكبر في إتمام التسويات المالية والبطاقات البنكية عدة مسميات فهناك من يطلق عليها بالبطاقة البلاستيكية أو النقود البلاستيكية على أساس أنها تصنع من مادة البلاستيك و تحل محل النقود في مختلف

1 مجلة الفقه والقانون العدد الواحد والعشرون يوليو 2014 / رومد 0615-2336 نظام الدفع بين المزايا والمخاطر، من إعداد هداية بوعزة أستاذة متقاعدة وطالبة بصف الدكتورة ،جامعة أبي بكر بلقايد صفحة: 135

الالتزامات بينما يسميها آخرون ببطاقة الدفع الالكترونية و ذالك لاعتمادها على أجهزة لالكترونية في الحصول على التعويض أو إجراء التسويات المالية.

هناك عدة أنواع من هذه البطاقات لعلى أهمها ما يلي:

بطاقة السحب الآلي (CACH CARD) – بطاقة الشيكات (CHEQUE CARD)– بطاقة الدفع الانترنيت (INTERNET CARD) – بطاقة الائتمان (CARDCREDIT)[1].

رابعا: أطراف التعامل في وسائل الدفع الحديثة: [2]

تعتبر وسائل الدفع الحديثة تقنية مطورة ومعقدة تستلزم تدخل أطراف مختصة لتنفيذ متطلبات مستخدميها عبر دعامات الكترونية، بحيث تتمثل هذه الأطراف في:

– **المنظم (المركز العالمي للبطاقة)** : هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية إنشاء البطاقات و تتولى رعايتها، و تصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات

– **المصدر (المحرر)**: هو البنك أو المؤسسة المالية الكبرى التي لها عدة ادوار منها التعاقد مع المركز العالمي للبطاقات، و التعاقد مع التجار المحليين.

– **التاجر** : إن هذا الوصف يطلق على الشركات، أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع و مراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام.

– **حامل البطاقة** : هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناءا على طلب تم تقديمه للمصدر و وافق على منحهم إياها.

المطلب الثالث: آثار وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.

أولا: مزايا وسائل الدفع الحديثة: [3]

تتميز وسائل الدفع الحديثة بعدة مزايا نلخصها كما يلي :

1 رابح حمدي باشا وهيبة عبد الرحيم، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ص 159

2 زربوط آمنة ، " دور سائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر"، مجلة آراء الدراسات الاقتصادية و الإدارية (JAEAS) ، المجلد 01 ، العدد 01 ، جامعة البليدة ، 2019،صفحة 54

3 طيبي حورية ، عماد الدين بركات ، " وسائل الدفع الالكترونية و دورها في تفعيل التجارة الالكترونية "، مجلة القانون و التنمية المحلية ، مخبر القانون التنمية المحلية ، المجلد 01 ، العدد 02 ، أدرار ، 2019،صفحة 130

1– لحاملها : تتيح البطاقة لحاملها عدة مزايا من بينها :

- سهولة ويسر الاستخدام.
- الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع.
- فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة.
- إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

2– للتاجر : تعود عليه بالشكل الايجابي من حيث أنها :

- تضمن له حقوقه.
- تساهم في زيادة مبيعاته.
- إزاحة عبء الديون طالما العبء يقع على عاتق البنك و الشركات المصدرة.

3–الجهة المصدرة : تعتبر الطرف الأكثر استفادة من هذه الوسائل بحيث تحقق لها الأرباح من خلال الفوائد و الرسوم و الغرامات

ثانيا : عيوب وسائل الدفع الحديثة [1]:

تتمثل عيوب وسائل الدفع الحديثة في الآتي:

1–لحاملها : خطر زيادة الاقتراض و الاتفاق بما يتجاوز القدرة المالية و عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

2– للتاجر : بمجرد حدوث مخالفات وعدم التزامات من التاجر يجعل البنك يلغي التعامل معه و يضع اسمه في القائمة السوداء، مما يعرقل نشاطه التجاري.

3–الجهة المصدرة : أهم خطر يواجهه هو مدى سداد حامل البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك مدى تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

ثالثا: مخاطر وسائل الدفع الحديثة [2]:

1 حورية طبيبي مرجع سبق ذكره، صفحة 131

2قرومي حميد ، ضحاك نجية ، واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر "، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 24، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2013، صفحة (150)

لقد كان وراء ظهور وسائل الدفع الحديثة ظهور عاملا ساهم في بروز مخاطر جمة يمكن تلخيصها كالأتي:

1- بالنسبة لحاملها : من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض و الإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء .

2- بالنسبة للتاجر : إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبيه أو عدم الالتزام بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه و يضع اسمه في القائمة السوداء و هو ما يعني تكبد التاجر صعبات جمة في نشاطه .

3- بالنسبة لمصدريها : أهم خطر يواجهه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها .

4- من المخاطر أيضا نجد : أن ظهور هذا الشكل من النقود الالكترونية قد يشجع على عمليات غسيل الأموال ، و ذلك عن طريق إرسالها إلى موقع خارجي أو تخزينها على بطاقات ذكية يمكن تحميلها بسهولة في حافظة أو حذاء مسافر أو ما إلى ذلك.

المبحث الثالث: العوامل المساعدة والمعرقلة لوسائل الدفع الإلكترونية وتحدياتها ومخاطرها

يعد استخدام وسائل الدفع الإلكترونية من أهم الأدوات التي تمكن المشترين من شراء منتجاتهم عبر الإنترنت بكل سهولة وأمان. لكن هذا النظام لا يخلو من بعض العوامل المساعدة والمعرقلة، إلى جانب التحديات والمخاطر التي يواجهها المستخدمين .

المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الإلكترونية

في هذا العصر الرقمي ، أصبحت وسائل الدفع الإلكتروني من الأمور الضرورية في حياتنا اليومية. ولتحقيق نجاحات مستدامة في هذا المجال، يتوجب علينا فهم العوامل المساعدة لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية فتتمثل في:

1- نمو الانترنت: إن نمو شبكة الانترنت بعد عاملا أساسيا لتطور ونجاح وسائل الدفع الإلكترونية باعتبارها البيئة الملائمة لتداول هذه الوسائل، خاصة التجارة الإلكترونية التي تتم على هذه الشبكة و التي يجري الدفع فيها بالطرق الالكترونية وعليه فنمو شبكة الانترنت وانتشارها يساعد في انتشار الوسائل الالكترونية وبالتالي تطورها ونجاها.

2- ظهور البنوك الالكترونية و خدمات مصرفية جديدة : في ظل وجود شبكة الانترنت و شيوعها و ازدياد مستخدميها و استغلال هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري الالكتروني، لم تكتف البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات المصرفية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات، جعلته أكثر مرونة و سرعة في تقديم خدماته، وقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الالكترونية[1].

والبنك الالكتروني هو العمل الذي تكون فيه الانترنت وسيلة الاتصال بين المصرف والزبون و بمساعدة نظم أخرى تمكن الزبون من الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة بدون الحاجة للاتصال المباشر بموظفي البنك [2].

و بما أن البنوك الالكترونية والمعاملات المصرفية الالكترونية تتم عن طريق شبكة الانترنت، فمن الطبيعي أن يتم التعامل بوسائل الدفع الالكترونية مما يشجع على استعمال هذه الوسائل بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الجديدة التي تستوجب التعامل بتلك الوسائل، وأهم هذه الخدمات ما يلي:

1عبد الرحيم وهيبة، تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 2 المركز الجامعي لتمنراست، جانفي 2010، ص 188-189-190.

2عبد الهادي مسعودي، الأعمال المصرفية الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016 ، ص. 21.

- **الخدمات المصرفية الالكترونية عبر الصرافات الآلية ATM** : الصرافات الآلية أولى آلية لتطور العمل المصرفي حيث تعتمد على وجود تحقيق ميزة تنافسية شبكة من الاتصالات تربط فرع البنك الواحد أو فروع كل البنوك في حالة قيامها بخدمة أي عميل من أي بنك، وقد تطور عمل هذه الأجهزة حيث أصبحت تقوم بالوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوريا، و التي تقدم خدمات متقدمة في صرف المبالغ النقدية.

- **الصيرفة عبر الهاتف الجوال** :

البنك المحمول هو البنك الذي يوفر خدمة الأعمال المصرفية عبر الهاتف المحمول للعملاء مع حساباتهم في أي مكان وزمان، وغير ذلك من الخدمات الاستعلامية بشكل فوري، من خلال استخدام متصفح الانترنت على هواتفهم المحمولة، كما تشمل الخدمات المالية كتحويل النقود من حساب إلى حساب وخدمات الدفع النقدي وفتح الحسابات وإغلاقها وغيرها من الأعمال والخدمات المصرفية .

3- **ظاهرة الحكومة الالكترونية** : يعد موضوع الحكومة الالكترونية من أبرز التطبيقات الإدارية الحديثة التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية، وأصبح هذا الموضوع حيويا و يحظى بأهمية بالغة في مختلف دول العالم حيث يعد الموضوع من مكتسبات البشرية في الوقت الحاضر، و يمكن القول أن تطبيق الحكومة الالكترونية أصبح من متطلعات كل دولة، و لأن تطبيق حكومة الكترونية يتطلب تطبيق تجارة الكترونية، ارتأينا التطرق لهذا الموضوع باعتباره سببا آخر يشجع على ضرورة خلق تجارة الكترونية و بالتالي ضرورة استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحكومة الالكترونية هي وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الحكومة الحقيقية بمعناها القانوني و الإداري لتوصيل المعلومات والخدمات و تسويق السلع للمستفيدين منها عبر شبكة الانترنت و هذا لا يلغي دور الحكومة الحقيقية و إنما تسنده و تدعم كفاءته و فعاليته عن طريق البعد عن الروتين و التعقيدات البيروقراطية و اختصار المسافات و توفير وقت وجهد و مال المستفيد، و لا ينبغي التخوف من الحكومة الالكترونية فهي لن تستغني عن الجهد و الإبداع البشري المنظم و المحرك لها [1].

4- **تأمين وسائل الدفع الالكترونية** : أصبح الدفع الالكتروني من أكثر الطرق استخداما لدى العديد من المستخدمين. فهو أمن وسهل وسريع، لذلك يستخدم في العديد من المجالات مثل التسوق عبر الانترنت وتحويل الأموال بين الأفراد. إلا أن هذا التطور في وسائل الدفع يحتاج إلى تأمينه جيدا حتى يتم تجنب أية مشاكل أو اختراقات قد تؤثر على خصوصية المستخدم وأمانه المالي وتذكر

1 بورقبة قويدر وآخرون المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول في إطار الاقتصاد الرقمي – دراسة حالة البنك المحمول الأمريكي، مجلة فصلية أكاديمية محكمة مفهرسة، المجلد العاشر ، العدد الثاني الجزائر ، جوان 2019 ، ص. 98 -190-191.

بعضا من وسائل التأمين:

. **التشفير الالكتروني**: يعتبر التشفير من وسائل حفظ سرية المعلومات لاسيما في التجارة الالكترونية التي تتطلب الحفاظ على البيانات ومعاملات الأطراف هو عملية الحفاظ على سرية المعلومات باستخدام برامج لها القدرة على تحويل وترجمة تلك المعلومات إلى رموز بحيث إذا تم الوصول إليها من أشخاص غير مخول لهم بذلك لا يستطيعون فهم أي شيء لان ما يظهر لهم هو خليط من الرموز و الأرقام و الحروف الغير مفهومة .[1]

- **نظام المعاملات الالكترونية الآمنة SET** : يعد أهم بروتوكول متعلق بالنواحي التأمينية وهدفه الأساسي هو تأمين عملية الوفاء والمعاملات المالية التي تتم أثناء المعاملات التجارية و يتميز ببعض المميزات: يضمن أن طلب شراء المرسل هو نفسه الطلب الذي يستقبله صاحب المشروع أو التاجر عن طريق بصمة ورقية معينة تكون مميزة لهذا الطلب، ويضمن سرية طلب الشراء عن طريق تشفير المعلومات التي يشملها الطلب وكذلك البيانات الخاصة بعمليات الوفاء .[2]

- **نظام للتأمين SSL** : و تكمن مهمة البروتوكول في تشفير جميع الاتصالات بأحد برامج التصفح أو النوافذ على شبكة المعلومات أو أحد المواقع أو أحد مقار المعلومات على خادم الشبكة و بالتالي فهو يقلل من فرصة وقوع المعلومات أثناء عملية انتقالها في أيدي أي شخص غير مرغوب فيه إلى أن تصل إلى المستقبل النهائي فهو يعطي للعملاء الثقة، الطمأنينة بان المعلومات ، البيانات الخاصة بهم.

- **التواقيع الإلكترونية** : هو ذلك الناتج عن إتباع إجراءات محددة تؤدي في النهاية إلى نتيجة معينة معروفة مسبقا، وهناك نوعان شائعان من التوقيع الالكتروني في الوقت الحالي وهما :

- **التوقيع المفتاحي**: تقوم هذه التقنية بتزويد الوثيقة الالكترونية بتوقيع مشفر مميز ، يحدد هذا التوقيع الشخص الذي قام بتوقيع الوثيقة والوقت الذي تم فيه التوقيع ومعلومات صاحب التوقيع، ويتم تسجيل التوقيع بشكل رسمي عند جهات تسمى بجهات التوثيق الالكتروني.

- **التوقيع البيومتري** : هذا النوع من التوقيعات يعتمد بشكل أساسي على الخصائص الذاتية للإنسان بكافة أنواعها كالبصمة الوراثية، ورغم أن سرعة التطور العلمي في هذا المجال تنبأ عن اقتراب العمل ذا النوع بشكل

1عرعار الياقوت ، التشفير وسيلة لتأمين التجارة الإلكترونية من المخاطر التقنية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 5 ، العند 1، جامعة البويرة الجزائر، 2022، ص 535

2المنتصر بالله أبوطة ،حماية المستهلك من خلال تأمين وسائل الدفع الإلكترونية، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية ، العدد 2، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة 2020، ص 157

موسع، إلا أن هذا النوع تعترضه عدة مخاطر ذلك أن الذبذبات الحاملة للصوت أو الصورة أو بصمة الأصبع قابلة للنسخ وإعادة الاستعمال [1].

- **البصمة الإلكترونية** :هي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقا لخوارزميات معينة تدعى دوال أو اقترانات التمويه، إذ تطبق هذه الخوارزميات حسابات رياضية على الرسالة لتوليد بصمة تمثل ملفا كاملا أو رسالة، وتتكون البصمة الالكترونية للرسالة من بيانات لها طول ثابت يتراوح ما بين 128 و Bits16 .

المطلب الثاني: العوامل المعرقلة لوسائل الدفع الإلكتروني

تعد وسائل الدفع الإلكترونية أحد الاتجاهات المهمة للتجارة الإلكترونية، حيث تتيح للعملاء إتمام عمليات الشراء بكل سهولة ويسر، وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك بعض العوامل التي قد تؤثر سلبا على استخدام هذه الوسائل، ومن العوامل المعرقلة لوسائل الدفع الالكترونية نذكر ما يلي :

- **الجرائم الإلكترونية** :

عرفت على أنها الجريمة التي يستخدم فيها الحاسب الآلي كوسيلة أو أداة لارتكابها أو تمثيل إغراء بذلك بأنها أي جريمة يكون الحاسب فيها ضحيتها وتعرفت كذلك بأنها كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها .[2]

فتعرف الجرائم الالكترونية على أنها أي فعل ضار يأتيه المواطن عبر استعماله الوسائط الإلكترونية مثل الحواسيب، أجهزة الموبايل شبكات الاتصالات الهاتفية شبكات نقل المعلومات شبكة الإنترنت أو الاستخدامات غير القانونية للبيانات الحاسوبية أو الإلكترونية نذكر البعض من تصنيفاتها [3]:

- **تصنيف الجرائم تبعا لنوع المعطيات ومحل الجريمة** :

أ- الجرائم الماسة بقيمة معطيات الحاسوب : وتشمل هذه الطائفة فئتين: أولاهما الجرائم الواقعة على ذات المعطيات كجرائم الإتلاف والتشويه للمعلومات وبرامج الحاسوب بما في ذلك استخدام وسيلة الفيروسات التقنية،

1سعيدو عزو ،**الأمن التقني للدفع الإلكتروني** أي فعالية، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2 ، البليدة 2017، ص 123-124

2صهيب ياسر محمد شهين بشرى محمد حسن أبو ترابي، الجريمة الالكترونية وبعدها القانوني دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري و الفلسطيني)، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد الثاني ، العدد 1 جامعة عباس لغرور – خنشلة 2021، ص 152.

3عبد السلام محمد المايل، عادل محمد الشريجي الجريمة الالكترونية في الفضاء الالكتروني المفهوم – الأسباب – سبل المكافحة مع التعرض لحالة ليبيا، مجلة آفاق للبحوث والدراسات سداسية دولية – محكمة العدد 04، المركز الجامعي إيليزي، جوان 2019، ص 245.

وثانيهما الجرائم الواقعة على ما تمثله المعطيات آليا من أموال وأصول كجرائم غش الحاسوب التي تستهدف الحصول على المال أو جرائم الاتجار بالمعطيات.

ب– الجرائم الماسة بالمعطيات الشخصية أو البيانات المتصلة بالحياة الخاصة :وتشمل جرائم الاعتداء على المعطيات السرية أو المحمية وجرائم الاعتداء على البيانات الشخصية المتصلة بالحياة الخاصة .

ج– الجرائم الماسة بحقوق الملكية الفكرية لبرامج الحاسوب : وتشمل جرائم قرصنة البرمجيات كنسخ و تقليد البرامج وإعادة إنتاجها وصنعها دون ترخيص واستغلالها ماديا والاعتداء على العلامة التجارية وبراءة الاختراع.

تصنيف الجرائم تبعا لدور الكمبيوتر في الجريمة تضمنت أربع طوائف على النحو التالي :

د– الجرائم التي تستهدف عناصر سرية وديمومة توفر المعطيات والنظم: تضم الدخول غير القانوني، الاعتراض غير القانوني، تدمير المعطيات .

هـ– الجرائم المرتبطة بالكمبيوتر وتضم : التزوير المرتبط بالكمبيوتر الاحتيال المرتبط بالكمبيوتر. الجرائم المرتبطة بالمحتوى.

الجرائم المرتبطة بالإخلال بحق المؤلف و الحقوق المجاورة [1].

و– جرائم البطاقات البنكية :

من الأفعال التي ينبغي تحريمها داخل إطار التجارة الإلكترونية، هو استخدام بطاقة الائتمان الإلكترونية التي قد يساء استخدامها من قبل الحامل الشرعي لها، أو من قبل الغير ، وعليه تعرض بعض صور العدوان على بطاقات البنكية كتالي :

1– صور الاستخدام غير المشروع للبطاقات البنكية من قبل الحامل الشرعي لها: جريمة إساءة استعمال البطاقة البنكية ، جريمة استخدام البطاقة البنكية منتهية الصلاحية، جريمة استخدام بطاقة بنكية ملغاة جريمة إساءة استخدام بطاقة ضمان الشيكات إساءة استخدام بطاقة السحب الإلكترونية من الصراف الآلي،

2–صور الاستخدام غير المشروع للبطاقات البنكية من قبل الغير : جريمة استعمال بطاقة مسروقة أو مفقودة، جريمة استعمال بطاقة بنكية مزورة [2].

1إيمان مكرى الجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري – دراسة وصفية تحليلية للقوانين المجرمة الكترونيا 2000–2013 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تشريعات إعلامية، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3 ، 2015 ، 2014 ، ص. 161–163.

2عمراني مصطفى جريمة تزوير البطاقات البنكية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد السابع، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2017،ص 208–209

المطلب الثالث: التحديات والمخاطر التي تفرزها وسائل الدفع الإلكترونية

مع التطور المتسارع للتكنولوجيا، أصبح الدفع الإلكتروني أحد الخيارات المرغوبة لدى المستخدمين في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، يأتي هذا النوع من الدفع بالكثير من التحديات والمخاطر التي يجب توخي الحذر منها.

أولا: التحديات التي تفرزها وسائل الدفع الالكتروني :

- **قلة الوعي :**

إن إجراء الدفع عبر الإنترنت ليس عملية بسيطة حتى الأشخاص الأكثر تعليم يواجهون صعوبات في الدفع عبر الإنترنت. لهذا السبب، يختارون باستمرار الطريقة القديمة للشراء. فمثلا عندما تكون هناك مشكلة فنية مع الخادم، يتعذر على العملاء إجراء مدفوعات عبر الإنترنت لذلك يبتعد الناس عنها.

- **نقص الحماية:**

يسهل على مجرمي الإنترنت سرقة الأموال والبيانات الشخصية من أنظمة الدفع القائمة على الإنترنت ،حيث يتعين على العملاء تقديم معلومات شخصية، مثل رقم بطاقة الائتمان الخاصة بهم ورقم الحساب، أثناء إجراء عمليات الشراء عبر الانترنت في بعض الحالات، يتم إرسال هذه البيانات بطريقة غير مشفرة. عن طريق البريد أو الهاتف، يمكن اختراق هذه الحقائق الشخصية [1].

ثانيا: المخاطر التي تفرزها وسائل الدفع الإلكتروني

أ – المخاطر التنظيمية أو الأمنية لوسائل الدفع الالكترونية :

وتتمثل المخاطر التنظيمية والأمنية لوسائل الدفع الالكتروني في :

1Mohammed Kamran Siddiqui and other's, Overview the issues and challenges of Electronic Payment System for secure Online Payment, Journal of Advances and Scholarly Researches in Allied Education | Multidisciplinary Academic Research,

- **مخاطر ناتجة عن خلل في تشغيل أداة الدفع:** يلحق بالمستهل أضرار نتيجة القصور الوظيفي الذي قد تعاني أداة الدفع أمثلة هذه الأضرار خسارته للأرصدة النقدية الإلكترونية المنجزة ومن الأخطاء الشائعة كذلك الناتجة عن القصور الوظيفي نتيجة لتقصيري الصيانة مما يؤدي إلى تعطيل هذه الأنظمة.

- **فقد أداة الدفع الالكتروني** : قد يتم الحصول على أرقام بطاقة الائتمان الخاصة بالغير بسرقة البطاقة ذاتها أو سرقة بياناتها خارج الوسط الإلكتروني أو يتم الحصول على تلك البيانات عبر الوسط الإلكتروني، ثم يقوم الجاني باستخدام بيانا البطاقة المملوكة للغير في شراء سل أو خدمات عبر الانترنت لكن في فقد المستهلك أداة الدفع الإلكترونية الخاصة به دون خطأ الغير كاستخدام بطاقة الائتمان في حالة إلغائها أو استخدام البطاقة في حالة انتمائها.

القرصنة الإلكترونية قد تكمن القرصنة في وسائل الدفع الإلكترونية في التزوير و يمكن تصور وقوع التزوير في هذا النوع من البطاقة باستعمال إحدى طرق التزوير المتمثلة في الإضافة أو الهدف أو اصطناع ألفاظ أو أرقام أو إمضاءات أو أختام أو بصمات، وقد يمكن التزوير في إمكانية التزوير الكلي وتقليد بطاقة الدفع الإلكترونية أو تزوير جزئي لها تتم عملية التزوير إما في الإشعارات أو المستندات أو إصدار وسائل دفع صحيحة بمستندات مزورة[1].

ب – المخاطر القانونية لوسائل الدفع الإلكترونية

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات الدفع الإلكتروني ومن بين المخاطر القانونية : [2]

– النقود الإلكترونية: تسهل ارتكاب جريمة تبييض الأموال فتعد وسائل الدفع بشكل عام والنقود الإلكترونية بشكل خاص أدوات حديثة للدفع سهلة الاستخدام وسريعة الحركة ومن المفترض أن تشكل خطوة ايجابية على طريق تقدم الحياة الاقتصادية، ويتم التعامل بالنقود الإلكترونية دون الحاجة إلى ظهور الهوية الحقيقية للمتعاملين

1كريمة شايب باشا، آليات الحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 7، العدد 2، جامعة البليدة، 2018، ص 38

2فريد مشيرى و آخرون الحماية القانونية لوسائل الدفع الإلكترونية، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف 23 و 24 أفريل 2018 ، ص. 7.

وأحيانا دون ظهور هويتهم، وهذا الواقع يخلق فرصة لدى غاسل الأموال لاستخدامها في ارتكاب جريمته ودون التعرف على شخصيته كما أن السرية التي تتميز بها النقود الإلكترونية تجعل مهمة السلطات المختصة بمراقبة جريمة غسل الأموال مهمة صعبة جدا فيصعب مراقبة العمليات المالية التي تمت باستخدام النقود الإلكترونية كما تساعد كذلك على تأمين هذه الأموال غير المشروعة التي تحتاج إلى الغسل .[1]

1بوعكة كاملة، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 17 العدد 10 جامعة محمد بوضياف المسيلة 2022 ، ص 24-25

خلاصة الفصل

ظهرت وسائل الدفع الالكترونية مع ظهور التجارة الالكترونية، حيث أن هذا جارة سابقا كانت تعتمد على وسائل تقليدية في انجاز العمليات التجارية، لكن مع مرور الزمن وتطور التكنولوجيا وانفتاح الأسواق العالمية أصبحت تتطلب وسائل أكثر تطورا لتسريع المعاملات التجارية الالكترونية، فأصبحت بدورها تعتمد على وسائل الكترونية حديثة المتمثلة في البطاقات بمختلف أنواعها، والشيكات الالكترونية، والنقود الرقمية أو الالكترونية و التحويلات المصرفية الالكترونية و المحافظ الالكترونية.

الجزائر كباقي البلدان، تعتمد على وسائل الكترونية حديثة في تسيير العمليات التجارية والمصرفية و تقديم خدمات للمجتمع ، لكن رغم انتشار التجارة الالكترونية في الجزائر إلا أنها واجهت عدة مخاطر وعقبات قانونية و إدارية، و ثقافية أثرت على توسيع حجم التجارة الالكترونية و على مدى استخدام وسائل الدفع بكل ثقة و أريحية ، هذا ما يتطلب العديد من الجهود المنقولة والتخطيطات و التنظيمات و التشريعات والقوانين و الإرشادات الثقافية ، وبناء بنية تحتية صحيحة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال تتوافق مع تطبيق التجارة الالكترونية وتعميم استخدام وسائل الدفع الحديثة .

الفصل الثاني :الإطار التطبيقي لوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ودورها في تنمية التجارة الإلكترونية في الجزائر

تمهيد:

شكّلت التطورات التكنولوجية الحديثة منعطفًا حاسمًا في ظهور مفهوم التجارة الإلكترونية، الذي يُعَدُّ تحولًا جذريًّا في فلسفة الأعمال وممارساتها، حيث حلَّت المنهجيات الرقمية محل الأساليب التقليدية في إنجاز المعاملات والاتصالات التجارية. وقد أسهمت هذه التحولات في تجاوز الحواجز الجغرافية والزمنية، واختزال الوقت والجهد اللازمين لإتمام العمليات التجارية. وفي ظل التسارع العالمي نحو تبني التقنيات الرقمية والشبكات العالمية (مثل الإنترنت) لإبرام الصفقات، بات من الضروري على الجزائر الانضمام إلى هذا السباق التكنولوجي، والاستفادة من المزايا التنافسية التي توفرها التجارة الإلكترونية، دون أي مجال للتأخير أو التردد.

غير أن الواقع يُظهر أن الجزائر لم تواكب هذه الاتجاهات العالمية، وظلّت متأخرةً في تبني التجارة الإلكترونية على نطاق واسع، مما يجعلها خارج دائرة الفاعلية في هذا المجال. وفي هذا الإطار، يهدف هذا الفصل إلى تشخيص واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، مقارنةً بالانتشار العالمي لها، وبنجاح بعض الدول العربية في تطبيق هذا النموذج التجاري.

ويتناول الفصل بالتحليل أولًا البنية التحتية التكنولوجية الداعمة للتجارة الإلكترونية في الجزائر، ثم يستعرض مدى استجابة المؤسسات والأفراد لهذا النمط التجاري، مع تسليط الضوء على تجارب رائدة لمواقع جزائرية بدأت في تطبيق آليات التجارة الإلكترونية، وإن كانت لا تزال في مراحلها الأولى. أخيرًا، يُختتم الفصل بمناقشة واقع وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة محليًّا، والتحديات التي تواجه تعميم استخدامها.

يتناول المبحث الثاني أبرز التحديات التي أعاقت انتقال الجزائر إلى منظومة التجارة الإلكترونية، مع طرح حلول عملية واستكشاف السبل الكفيلة بدعم تطور هذا القطاع وازدهاره. كما يركز على تحليل الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لتهيئة بيئة داعمة تواكب متطلبات هذا النمط الحديث من المعاملات التجارية، وتضمن تفعيله بشكلٍ فاعل وآمن في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول :دور وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في تمويل التجارة الالكترونية في الجزائر.

تحاول الجزائر كغيرها من الدول مواكبة التغيرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، ذلك بتحديث إقتصادياتها بما يتلائم و تطور هذه التكنولوجيات، لذلك إنطلقت بالاعتماد على الأعمال الإلكترونية و التجارة الإلكترونية كأداة للتعامل للشركات و الأفراد في الأسواق.

المطلب الأول: التجارة الالكترونية في الجزائر

في قلب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة يتنامى التفكير حول أهمية التجارة الالكترونية كظاهرة حديثة تساهم في صياغة العالم المعاصر المتميز باستبدال عوامل الإنتاج التقليدية بعنصر المعلومات وقد لاقت هذه رواجا واستحسانا كبيرا ، وتمكنت من فرض وجودها على الدول المتقدمة والعربية على حد سواء ، إلا أن الجزائر متأخرة وشبه غائبة عن متابعة التطورات التجارية الالكترونية ، ولم تعطي التجارة الالكترونية حقها ، ومؤخرا بدأت الجزائر تسعى بخطوات لتجد بطيئة في إيجاد طريقها في مجال تطبيق هذه التجارة وجني الفوائد الكامنة فيها[1].

أولا : نظرة عامة حول التجارة الالكترونية في الجزائر :

إن التجارة الالكترونية موجودة في الجزائر بالموازاة مع التجارة العادية ودليل على ذلك وجود العديد من المواقع الالكترونية المتخصصة في التسويق الالكتروني قبل صدور قانون التجارة الالكترونية الجزائري رقم 18/05 تفتقد للتنظيم والذي تأخر في الصدور ورغم ذلك فإن لهذا الأخير دورا في تنظيم المعاملات التجارية الالكترونية وما تقوم عليه هذه الأخيرة من أسس ، حيث تضمن الباب الأول منه الأحكام العامة المنظمة لهذه التجارة وفي مقدمتها التجارة الالكترونية، حيث جاء في المادة 6 من القانون رقم 18/05 .

"التجارة الالكترونية النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد للمستهلك الالكتروني ، عن طريق الاتصالات الالكترونية " [2].

وبالتالي وضح المشرع الجزائري أطراف المعاملة التجارية الالكترونية ووفر الإطار القانوني والحماية اللازمة لأطرافها تماشيا مع مستحدثات ثورة المعلومات التي غيرت من طابع المعاملات التجارية الكلاسيكية ، و أوجدت ما يسمى بالمعاملات الالكترونية ، والتي هي شكل من أشكال المعاملة ، ويمكن تعريف المعاملات الالكترونية

1 عبد الله سراج ، " التسويق والتجارة الالكترونية في الدول العربية ، التحديات التي تواجهها وسبيل التغلب عليها"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2003 ، ديسمبر،ص69 .

2 القانون رقم 18/05 المؤرخ في شعبان عام 1439 الموافق لـ 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية ، الجريدة الرسمية العدد 28 ، بتاريخ 20 شعبان 1430 ، الموافق لـ : 16 مايو سنة 2018 .

الحكومية على أنها " الاستخدام التكاملي الفعال الجميع تقنيات المعلومات و الاتصالات لتسهيل وتسريع التعاملات بدقة عالية داخل الجهات الحكومية وبينها وبين تلك التي تربطها بالأفراد " [1]، فالتعاملات قد تشمل كل الخدمات التي يقدمها المرفق العام عبر الشبكة العنكبوتية سواء ما تعلق بخدمات موجهة للأفراد أو وحدات الأعمال ، وفي هذا الإطار بذلت الجزائر جهودا لأجل عصرنة المرافق العامة وتسهيل الإجراءات والخدمات على المواطنين ، حيث تبنت العديد من الإصلاحات نظرا للفوائد الكبيرة لهذه التقنية الرقمية على الاقتصاد الوطني .

- هذا وقد كان لقطاع العدالة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية السبق في الاستفادة من التقنية الرقمية، حيث من بين القطاعات الأولى التي حظيت بحصة الأسد في مجال رقمنة الخدمات و مقارنة بقطاعات أخرى هو قطاع التجارة [2].

ثانيا : واقع البنية التحتية للتجارة الالكترونية

حتى تتمكن الجزائر من تطبيق التجارة الالكترونية ومواكبة التطور الحاصل في التجارة الالكترونية وضعت بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

شبكة الانترنت : كانت أولى الخطوات المتخذة لتحقيق هذه الرغبة وتعميم تقنية الانترنت هو إسناد مهمة إنشاء شبكة وطنية و ربطها بالشبكات الدولية سنة 1993 المركز البحث والإعلام العلمي و التقني CERIST التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، و كان الانطلاق الفعلي لارتباط بالشبكة العنكبوتية في شهر مارس 1994 عن طريق ايطاليا ، حيث كانت سرعة الخط آنذاك ضعيفة جدا و لا تتعدى 9.6 كيلوبايت لكن هذه السرعة ما فتئت تنمو وتتطور لتبلغ 1 ميغابايت بفضل ربط CERIST الجزائر بواشنطن بالقمر الصناعي الأمريكي سنة 1998 و بعد مرور 10 سنوات تضاعفت هذه السرعة ، أما فيما يخص خدمات الانترنيت فقد ظل محتكرا من قبل الدولة حتى صدور القانون 98-257 في 25 أوت 1998 الذي حرر هذا القطاع و أنهى الاحتكار[3] مع ظهور التجارة الالكترونية وانتشارها ظهر ما يسمى بوسائل الدفع الالكترونية، وأخذت أشكالا متطورة مع تطور التكنولوجيا المعلوماتية بحيث أصبحت هذه الوسائل آلية لتفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر .

1 انظر للموقع المتخصص في برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية :www.yessergov.as

2 موساوي رشيدة ، دراجي المكي ، دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر : دراسة لنموذجين قطاعيين العدالة والداخلية و الجماعات المحلية "، مجلة العلوم القانونية وو السياسية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، سنة 2017.

3دبمش، 2010/2011، صفحة 203

المطلب الثاني: واقع استعمال وسائل الدفع الحديثة في الجزائر

أصبحت الجزائر على وعي بضرورة إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المحالات بما فيها الأعمال التجارية، ولكن يعرف هذا المجال بطء وتأخر ملحوظ [1]، وبالتالي فإن الجزائر من الدول العربية التي لازالت تجربتها في مجال التجارة الإلكترونية متعثرة بالرغم من الحاجة الماسة لاقتصادنا إلى هذا النوع من التجارة وذلك نظرا للمزايا التي سينالها من خلال اعتماده التجارة الإلكترونية والمتمثلة في:

- فتح آفاق واسعة أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة تلك التي تشكو من مشكلة صعوبة دخولها إلى أسواق عالمية لصغر حجمها وانخفاض مواردها[2] .
- الاستفادة من الخدمات والسلع الأجنبية التكنولوجية المتطورة وبالتالي توفر إمكانيات إحراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه وإعطائه قدرة تنافسية أكبر.
- تطوير الصادرات خارج المحروقات حيث أن منتجات جزائرية تجد طلبها في السوق العالمي، لكن نقص الإشهار الدولي للسلع الجزائرية تجعلها مجهولة لدى العالم .
- سهولة إيصال المعلومة للمستهلك والوصول إليه سواء على المستوى العلمي والمحلي.

فحسب موقع MED-IT يوجد القليل من مواقع حقيقية للتجارة الإلكترونية التي تسمح بالقيام مبادلات تجارية على شبكة الأنترنت وباستعمال وسائل الدفع الإلكتروني، ولكن يوجد بعض المحاولات في هذا الشأن والتي من خلالها بدأت تظهر بعض ملامح التجارة الإلكترونية وذلك بإنشاء مواقع تحتوي على كتالوجات للسلع، نماذج للطلبيات والحجز، ولكن الدفع يتم في أغلب الحالات عند الاستلام

❖ من بين المواقع الناشطة في الجزائر نجد [3]:

- موقع مؤسسة Touring Club Algérie والذي من خلال موقعه نستطيع الحجز مباشرة على الانترنيت

1عجلة محمد غزيل محمد مولود، ملامح التجارة الإلكترونية في الجزائر، مشاكلها و حلول مقترحة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية – المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 26 -27 أفريل 2011 ، ص04

2بلوافي محمد، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري) رسالة ماجستير في البنوك والمالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، غير منشورة الجزائر، السنة الجامعية 2005 2006 ، ص 113 .

3غروب عتيقة،، فيش حدية مداخلة في إطار Etats des lieusc du e-commerce en algérie et perspectives الملتقى العلمي الدولي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية –المركز الجامعي، الحزائر، يومي 26 27 أفريل 2010

- موقع www.ouedkniss : يعتبر من بين المواقع الناجحة في الجزائر والذي تلقى تجاوب مع الشعب الجزائري .

- موقع www.airalgerie.dz : للخطوط الجوية الجزائرية حيث عملت هذه الأخيرة على تطوير نظامها الإعلامي والتنظيمي من خلال إنشاء موقعها على شبكة الانترنت والذي يسمح بالحجز مباشرة على الشبكة، كما يمكن شراء التذاكر عن طريق بطاقات الدفع الإلكترونية لبعض البنوك من AGB بنك.

- موقع www.djelfa.info : يهتم هذا الموقع بنشر الأمور بيئة والبحوث والدراسات المختلفة ولقد تلقى هذا الموقع أكثر من 20000 زيارة يوميا ،كما حظي الموقع بعقود إشهار لعدة مؤسسات مثل موبيليس ونجمة وغيرها من المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثالث: آليات أمن وحماية المعاملات الالكترونية في الجزائر

معظم الشركات الجزائرية تعتمد على مجموعة من الآليات التأمين وحماية الشبكات التي تتم من خلالها العمليات التجارية الالكترونية من بين هذه الآليات ما يلي:

أنظمة التحقق البيولوجية : هي أنظمة تلقائية تتكون من أجهزة كمبيوتر وملحقاتها وبرامج خاصة مصممة لها تقوم بالتعرف والتحقق من الأشخاص و هوياتهم باستخدام خصائص ومقاييس بيولوجية مثل: بصمة الأصبع أو بصمة قزحية العين أو بصمة الصوت أو التعرف على بصمة الوجه و غيرها .

التشفير بالمفتاح الخاص والعام : هي عملية تحويل أو تشفير البيانات عبر الانترنت بطريقة معينة بحيث تكون عملية فك هذه الشفرة ومعرفة محتوى الرسالة المشفر .

التوقيع الالكتروني: إن من المهم في العمليات التجارية المعتمدة على الانترنت هي التأكيد على أن الرسالة المرسلة في مرسلة من الشخص نفسه وليس شخص آخر يدعي ذلك والتأكيد على عدم إنكار هذا الشخص بإرسال رسالة ما قد تمثل عقدا الكترونيا بين طرفين وأيضا لابد للذي يستقبل الرسالة ألا يقوم بنفي تلقيه لهذه الرسالة أو إنكاره لاستلامها.

الشهادات الرقمية : عبارة عن وثائق الكترونية تستخدم حصريا لتعريف الأشخاص والمصادر عبر الشبكات وخاصة شبكة الانترنت تحتوي على اسم حامل الشهادة المفتاح العام الحامل الشهادة اسم سلطة إصدار الشهادة الرقمية، رقم التسلسل، تاريخ الإصدار، مدة صلاحية الشهادة [1].

1خضر مصباح الطيطي، مرجع سبق ذكره 2008.، صفحة (228) ،(232)، (236-237)، (243)

المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية والدفع الالكتروني في الجزائر

شهد العالم مؤخرا و لا زال يشهد حاضرا العديد من التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في شتى الميادين، فتجد في مجال التجارة انه يتزايد التفكير في تطوير طرق البيع والشراء وجعلها أكثر سهولة ومرونة، ومن هنا تجد أن التجارة الإلكترونية أصبحت كظاهرة تساهم في صياغة العالم المعاصر المتميز باستبدال عوامل الإنتاج التقليدية بعنصر المعلومات.

وقد لاقت هذه الأخيرة رواجا وطلبا كبيرا عليها ففي الجزائر تحديدا وبعد غياب طويل، جاءت الصحوة في الأعوام الأخيرة، وبدأت تسعى بخطوات بطيئة جدا لرسم طريقها في تطبيق هذه التجارة وجني الفوائد الكامنة فيها نظرا لكونها إجبارية لا اختيارية في وقتنا الحاضر.

المطلب الأول : وضعية التجارة الإلكترونية في الجزائر.

أصبحت الجزائر على وعي بضرورة إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المجالات بما فيها الأعمال التجارية، ولكن يعرف هذا المجال بطئ وتأخر ملحوظ راجع لأسباب مختلفة سنوضحها من خلال التطرق إلى البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر[1]، وبالتالي فإن الجزائر من الدول العربية التي لازالت تجربتها في مجال التجارة الإلكترونية متعثرة بالرغم من الحاجة الماسة لاقتصادنا إلى هذا النوع من التجارة وذلك نظرا للمزايا التي سينالها من خلال اعتماده التجارة الإلكترونية والمتمثلة في:

- فتح آفاق واسعة أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة تلك التي تشكو من مشكلة صعوبة دخولها إلى أسواق عالمية لصغر حجمها وانخفاض مواردها [2].
- الاستفادة من الخدمات والسلع الأجنبية التكنولوجية المتطورة وبالتالي توفر إمكانيات إخراج الاقتصاد الجزائري من خلفه وإعطائه قدرة تنافسية أكبر.
- تطوير الصادرات خارج المحروقات حيث أن منتجات جزائرية تجد طلبها في السوق العالمي، لكن نقص الإشهار الدولي للسلع الجزائرية يجعلها مجهولة لدى العالم

1 – عجلة محمد غريل محمد مولود، ملامح التجارة الإلكترونية في الجزائر، مشاكلها وحلول مقترحة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في السوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تحارب دولية المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 26 -. 04 27 أفريل 2011، ص 04

2 علواني محمد، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري) رسالة ماجستير في البنوك والمالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة، الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006 ، ص 113

- سهولة إيصال المعلومة للمستهلك والوصول إليه سواء على المستوى العلمي والمحلي إعطاء نفس جديدة للتجارة الجزائرية خاصة واحن مقبلون على المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر

إن التجارة الالكترونية باعتبارها قناة جديدة للبيع والشراء عبر شبكة الانترنت ، فإنها وحسب الخبراء ستعرف نموا واسعا في الجزائر في السنوات القادمة ، صحيح انه وفي الوقت الحالي عدد مواقع التجارة الالكترونية في الجزائر والقادرة على إجراء معاملات الدفع الكترونيا ، حيث تنبئ توقعات الخبراء بحدوث طفرة سريعة في هذا النمط الجديد من التعامل التجاري ، والذي من شأنه التأثير على العديد من المصممين ، الأفراد والمؤسسات الذين يستعدون للثورة في محال التجارة الالكترونية في الجزائر ، مواقع تجارية ، واجهات محلات ، كتالوجات السلع ، نماذج الطلبيات ، حجوزات عبر الانترنت وغيرها قد نفذت في الجزائر ، وهذه تعتبر انطلاقة واعدة في الجزائر في محال التجارة الالكترونية ، مما يسبب جذب انتباه المؤسسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ، مثل بريد الجزائر وسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (ARPT).[1]

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى البنية التحتية للتجارة الالكترونية في الجزائر ، كما سنشير إلى الأسباب التي جعلت الجزائر لازالت متأخرة في مجال التجارة الالكترونية

1-1 شبكة الأنترنت و عدد مستخدميها في الجزائر :

في العقد الأخير، أصبحت شبكة الإنترنت عصبًا رئيسيًا في تحوُّل المجتمعات نحو الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة. وتُمثِّل الجزائر –كأكبر دولة أفريقية من حيث المساحة – حالة دراسية فريدة في تعاملها مع هذا التحوُّل، حيث اجتمعت فيها عوامل ديموغرافية ديناميكية (نمو سكاني بـ+1.7% سنويًا)، وطفرة تقنية غير مسبوقة، وتحديات بنيوية عميقة كما يوضح الجدول التالي:

1. سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية (ARPCE)، https://www.arpce.dz

جدول رقم:01 عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر خلال الفترة : 2020 – 2024[1]

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
المستخدمون	22.71م	26.35م	27.28 م	32.09 م	33.49 م
تعداد السكان	43.85 م	44.23 م	44.98 م	45.26 م	45.95 م
النسبة من عدد السكان	52%	%59.6	%60.6	%70.9	%72.9

ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر بمقدار 10.78 مليون مستخدم (+47.46%) بين عامي 2020 و2024 ، بلغت نسبة انتشار الإنترنت في الجزائر 52% في يناير 2020 ، وارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر بمقدار 3.6 مليون مستخدم (بزيادة قدرها 16%) بين عامي 2020 و2021 حيث بلغ معدل انتشار الإنترنت في الجزائر 59.6% في يناير 2021 ، وارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر بمقدار 1.8 مليون (+7.3 بالمائة) بين عامي 2021 و2022 ، عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر ارتفع بـ 4.81 مليون (+1.8 بالمائة) بين عامي 2022 و2023،يشير التحليل إلى أن مستخدمي الإنترنت في الجزائر زادوا بمقدار 1.4 مليون (+ 4.3 بالمائة) بين يناير 2023 ويناير 2024

تطور الحظيرة الإجمالية لمشتركي الإنترنت (الثابت والنقال) في الجزائر[2]:

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
عدد مشتركين الهاتف الثابت	4784306	5097059	5576193	6324384	6931444
عدد مشتركين الهاتف المتنقل	45555673	47015757	49018766	51522147	54050706

الجدول رقم (02) تطور عدد مشتركي الهواتف النقالة والثابتة في الجزائر خلال الفترة (2020– 2024)

1 - DataReportal (Digital 2024: Algeria): [رابط التقرير](https://datareportal.com/reports/digital-2024-algeria)

2سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية (ARPCE)، https://www.arpce.dz/ar/indic/mobile

سجلت حظيرة المشتركين للهاتف النقال ارتفاعا قدره 8.49 مليون حيث انتقلت من 45 مليون مشترك في نهاية 2020 إلى 54 مليون مشترك نهاية 2024 سجلت حظيرة الهاتف النقال GSM(الجيل الثالث، الجيل الرابع) تطورا تبلغ نسبته 18.64%، بالمقابل نلاحظ تسجيل ارتفاعا قدره 2.14 مليون حيث انتقلت من 4.7 مليون مشترك في نهاية 2020 إلى 6.9 مليون مشترك نهاية 2024 بنسبة :44.87% في عدد مشتركي الهواتف الثابتة خلال طول فترة الدراسة، وهذا راجع إلى بداية الاهتمام بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و ظهور صورة جديدة للتجارة الالكترونية وهي التجارة عبر الهواتف الذكية.

المطلب الثالث : : وضعية الدفع الإلكترونية في الجزائر.

نتطرق لواقع الدفع الإلكتروني في الجزائر من خلال الإطار التشريعي والقوانين التي تحكم أنظمة الدفع وهي قانون النقد والقرض الذي يعد القانون الإطار للقطاع النقدي والمصرفي في الجزائر بالإضافة إلى قانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين. ومن جهة أخرى يتم إبراز بعض الجهود المبذولة في ترقية الدفع الإلكتروني وبعض الإحصائيات التي تعطينا نظرة كمية حول حجم الدفع الإلكتروني في الجزائر .

الإطار التشريعي للدفع الإلكتروني :

قانون النقد والقرض : يعتبر قانون النقد والقرض القانون الإطار الذي ينظم القطاع النقدي في الجزائر ويحدد كيفية تنظيم الجهاز المصرفي وعلى رأسه بنك الجزائر ويتمثل في الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 عشت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03 -11 المؤرخ في 26 غشت 2003. وفيما يخص وسائل الدفع في الجزائر فتنص المادة 56 من الأمر المذكور سابقا على ما يلي: يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لتعلم الدفع وفعاليتها وسلامتها، تحدد القواعد المطبقة على نظم الدفع عن طريق نظام بصدره مجلس النقد والقرض، يضمن بنك الجزائر مراقبة نظم الدفع أي أن عملية مراقبة وتسيير وفعالية وسلامة وسائل الدفع نقع على عاتق بنك الجزائر دون سواه وتخضع القواعد صادرة عن مجلس النقد والفرض كما جاء في نص المادة 56 مكرر ليتأكد بنك الجزائر من سلامة وسائل الدفع غير العملة الائتمانية، وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملاءمتها. ويمكنه رفض إدخال أي وسيلة دفع، لاسيما إذا كانت تقدم ضمانات سلامة غير كافية، كما يمكن أن يطلب من مقدم طلب إدخال هذه الوسيلة اتحاد التدابير لتدارك ذلك يبلغ بنك الجزائر الممارسة .

مهامه، من قبل أي شخص معني بالمعلومات المفيدة التي تخص وسائل الدفع والأجهزة التقنية المتعلقة بها . كما أن قانون النقد والقرض عرف تعديلا جوهريا سنة 2003 على ما كان عليه قبل ذلك وفق قانون النقد والقرض

90-10 أين أصبحت البنوك والمؤسسات المالية أكثر قدرة على القيام بعملياتها الأساسية[1] المتمثلة في جمع الودائع مهما كان نوعها من الجمهور ومنح القروض مهما كانت طبيعتها حيث ألغيت الشروط التمييزية لمنح القروض وفق القطاع وبالخصوص وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل بشكل يسهل إجراء العمليات المالية ويوسع في مجالات تدخل البنوك.

القانون رقم 15-04 المؤرخ في أول فبراير سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين: صدر مؤخرا في بداية 2015 ، قانون يؤطر وينظم التوقيع والتصديق الإلكترونين، وجاء فيه أنه لا يمكن رفض التوقيع الإلكتروني كوسيلة إثبات وكدليل أمام القضاء بسبب شكله الإلكتروني (المادة (9) . ويؤسس القانون لكيفية تأدية خدمات التصديق الإلكتروني في الجزائر المواد من 41 إلى (52) ومنح التراخيص المؤدي خدمات التصديق الإلكتروني وشهادة تأهيله والالتزامات التي يخضع لها المواد من 33 إلى (40). كما ينص القانون على إنشاء سلطات مختصة في مجال التصديق الإلكتروني وهي:

السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني: نص القانون على إنشاء [2]سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتكفل ميزانية الدولة بمنحها الاعتمادات المالية اللازمة لتسييرها. وتتشكل من مجلس (المادة (19) يضم خمسة أعضاء من بينهم الرئيس، يعينون من طرف رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ومصالح تقنية وإدارية يسيرها مدير عام المادة (20) معين من طرف رئيس الجمهورية باقتراح من الوزير الأول وتتولى المهام التالية[3]:

- إعداد سياسة التصديق الإلكتروني والسهر على تطبيقها
- الموافقة على سياسات التصديق الإلكتروني الصادرة عن السلطتين الحكومية والاقتصادية للتصديق الإلكتروني
- إبرام اتفاقيات الاعتراف المتبادل على المستوى الدولي.
- اقتراح مشاريع للصوص تشريعية أو تنظيمية تتعلق بالتوقيع الإلكتروني
- القيام بعمليات التدقيق على مستوى السلطتين الحكومية والاقتصادية والتصديق الإلكتروني، عن طريق الهيئة الحكومية المكلفة بالتدقيق.

1 الطاهر الطرش تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2005 ، ص 216

2 المادة16منالقانون رقم 15- 04

3 المادة 18 منالقانون رقم 15 - 045

السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني بمن القانون على إنشاء سلطة حكومية للتصديق الإلكتروني لدى الوزير المكلف بالبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية وتكلف بمتابعة ومراقبة نشاط التصديق الإلكتروني للأطراف الثلاثة الموثوقة وكذا توفير خدمات التصديق الإلكتروني لفائدة المتدخلين في الفرع الحكومي وتتولى المهام التالية :

- إعداد سياستها للتصديق الإلكتروني وعرضها على السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني للموافقة والسهر على تطبيقها
- الموافقة على سياسات التصديق الإلكتروني الصادرة عن الأطراف الثلاثة الموثوقة والسهر على تطبيقها
- الاحتفاظ بشهادات التصديق الإلكترونية المنتهية الصلاحية، والبيانات المرتبطة بمنحها من قبل الطرف الثالث الموثوق بغرض تسليهما إلى السلطة القضائية المختصة
- نشر شهادة التصديق الإلكتروني للمفتاح العمومي للسلطة
- إرسال كل المعلومات المتعلقة بنشاط التصديق الإلكتروني إلى السلطة الوطنية دوريا أو بناء على طلب منها
- القيام بعملية التدقيق على مستوى الطرف الثالث الموثوق عن طريق الهيئة الحكومية المكلفة بالتدقيق، طبقا لسياسة التصديق

السلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني: تم تعيين حسب المادة 29 من القانون المذكور أعلاه

سلطة الضبط لدى البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية كسلطة اقتصادية للتصديق الإلكتروني وفضلا عن مهمتها في متابعة ومراقبة مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني الذين يقدمون خدمات التوقيع والتصديق الإلكترونيين لصالح الجمهور تتولى العديد من المهام نذكر منها :

- إعداد سياستها للتصديق الإلكتروني وعرضها على السلطة للموافقة عليها والسهر على تطبيقها ،
- منح التراخيص المؤدي خدمات التصديق الإلكتروني بعد موافقة السلطة
- الموافقة على سياسات التصديق الصادرة عن مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني والسهر على تطبيقها
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرارية الخدمات في حالة عجز مؤدي خدمات التصديق الالكتروني عن تقديم خدماته
- التحقق من مطابقة طالبي التراخيص مع سياسة التصديق الإلكتروني بنفسها أو عن طريق مكاتب تدقيق معتمدة

- السهر على وجود منافسة فعلية ونزيهة باتخاذ التدابير اللازمة لترقية أو استعادة المنافسة بمؤدى خدمات التصديق الإلكتروني
- التحكيم في النزاعات القائمة بين مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني فيما بينهم أو مع المستعملين طبقا للتشريع المعمول به
- مطابقة مؤدى خدمات التصديق الإلكتروني أو كل شخص معني بأي وثيقة أو معلومة تساعدها في تأدية المهام المخولة لها بموجب هذا القانون
- إعداد دفتر الشروط الذي يحدد شروط و كيفيات تأدية خدمات التصديق الالكتروني وعرضه على السلطة الوطنية للموافقة عليه.
- إجراء كل مراقبة طبقا لسياسة التصديق الالكتروني ودفتر الشروط الذي يحدد شروط و كيفيات تأدية خدمات التصديق الالكتروني.
- إصدار التقارير والإحصائيات العمومية وكذا تقرير سنوي يتضمن وصف نشاطاتها مع احترام مبدأ السرية.
- ولقد خصص القانون مدة خمس سنوات لإنشاء هذه الهيئات (المواد من 78 -80).

المطلب الرابع :أنظمة و مؤشرات الدفع الإلكترونية في الجزائر.

أولا **أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر:**

1- شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM

أنشئت في 25 مارس 1995 هي شركة مساهمة وأهم مشاريعها المنجزة هو البطاقة البنكية المشتركة CIB بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية.

2- **الشبكة النقدية المشتركة RMI**

في عام 1996 أطلقت SATIM مشروع وضع نظام نقدي مشترك ما بين البنوك ومن نتائجه أن تم إرساء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة RMI التي تتضمن حضيرة الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB تتوزع على كامل شبكة الوكالات البنكية والبريدية التي تستعمل شبكة الاتصالات DZ PAC وشبكة إرسال المعطيات.

أهداف الشبكة:

❖ تهدف الشركة SATIM من خلال إنشاء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية إلى تحقيق هدفين أساسين هما:

- وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة
- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات.

تتضمن الشبكة حظيرة الموزعات الآلية للنقود، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة المختلف البنوك المشاركة في الشبكة، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحويل للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة وفيما يتعلق بأمن المعلومات فإن الشبكة تقوم بـ :

- الاحتياط لجميع الأنشطة لشبكة النقديات
- ضمان احترام التشريعات سارية المفعول
- ضمان تبادل أمن المعلومات
- مكافحة عمليات الغش من خلال الاعتراض على الخط قائمة البطاقات المرفوضة.

❖ يتطلب الانضمام إلى الشبكة توفر بعض الشروط منها :

- إمضاء اتفاقية مشتركة ما بين البنوك
- إمضاء عقد التعاون مرتبط بالخدمات المقدمة من قبل الشبكة
- احترام الخصائص التقنية المحددة من الشبكة
- تسيير سجل حاملي بطاقات الآجال.

بعد الانضمام إلى الشبكة تقوم SATIM باتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام الفعلي للشبكة وتوفر عدة خيارات

- اقتناء الموزعات من قبل البنك مع احترام المقاييس المحددة من قبل SATIM
- استئجارها من قبل SATIM
- شراؤها وتركيبها دون الربط بشبكة DZPAC من خلال الخطوط المتخصصة.

❖ ومن الناحية التقنية فإن الشبكة تتكون من:

- موزعServeur يسير الشبكة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع ويقوم بمعالجة عمليات السحب في فترة قصيرة
- الموزعات الآلية DAB وهي مربوطة بشبكة نقل المعلومات DZ Pack

3- نظام التسوية الخام للمبالغ الضخمة والمبالغ المستعجلة ARTS

وضع هذا النظام لعصرنة البنى التحتية لأنظمة الدفع سنة 2003 وهو نظام لتسوية المبالغ الخام الضخمة. Aléria Real Time Setelments Système de règlement bruts en temps réel وتسوية الدفع الآني de gros montant et pacement urgent وضع وفق التعليمة رقم 05-114 الصادرة في 15 أكتوبر 2005 هذا النظام يستجيب لمجموع مبادئ لجنة أنظمة الدفع والتسويات التابعة لبنك التسويات العالمي، وشرع في الاستغلال نهاية ديسمبر 2006 وإذا كان المبلغ المحول يفوق مليون دينار فان عملية التحويل تتم عبر هذا النظام بشكل إجباري، أما إذا كان المبلغ أقل من مليون دينار فإن المحول يمكنه طلب تحويل أمواله بواسطة هذا النظام، ويسمى في هذه الحالة مستعجل.

في فترة تقدر ب 226 يوم سجل متوسط عمليات يقدر ب 630 عملية في اليوم يمثل مبلغ مالي يومي متوسط يقدر ب 750.6 مليار دينار.

أهدافه :

- تكييف أنظمة الدفع المقاصة، والتنظيمات ما بين البنوك وفق احتياجات الإدارة الشركات والمؤسسات والأفراد؛
- التقليل من أجال التسوية وبالخصوص بالنسبة للتبادلات البعيدة
- ترشيد وتحسين إجراءات وطرق تغطية وسائل الدفع الورقية كالشيك والسفتجة
- تفضيل تطوير وسائل الدفع الإلكترونية بالخصوص بطاقة الائتمان، التحويل، التسديد الآلي؛ .
- تخفيض التكاليف الكلية لتسيير الدفع وتكاليف السيولة الجامدة في حساب التسوية للبنوك
- إدخال معايير دولية فيما يخص تسيير مخاطر السيولة، والائتمان والحماية ضد المخاطر النظامية
- . تقوية فعالية وأمن التبادلات
- تقوية فعالية السياسة النقدية.

بطاقات الدفع والسحب:

يعد القرض الشعبي الجزائري هو الأول الذي استحدث بطاقات السحب من وكالاته المجهزة بموزع آلي للأوراق النقدية DAB distributeur automatique de billets، سوق بطاقات السحب بعد ذلك عرفت تطورا ملحوظا، فاحتل بريد الجزائر المركز الأول 15 في توزيع البطاقات بنسبة 88.61%.

بطاقة VISA :

هي بطاقة تابعة لمنظمة فيزا العالمية والتي تتعاقد مع المصدرين لإصدارها، ويمكن التعامل بها في جميع أنحاء العالم وتحظى بانتشار واسع واستعمال كثيف لتوفر الموزعات وأجهزة القراءة للبطاقة في جميع أنحاء العالم. أما في الجزائر فقد عقدت عدة بنوك كبنك الخليج الجزائر ، BDL BNP Panbas El Djazair وغيرها مع المنظمة العالمية وأصبح بإمكان زبائن هذه البنوك الجزائريين أو المقيمين في الجزائر أن يطلبوا إصدار البطاقة.

بطاقة CIB:

بطاقة تصدرها أغلب البنوك في الجزائر المشتركة في شبكة SATIM وتسمح بتسوية الشراء والخدمات من المحلات المجهزة بأجهزة قراءة البطاقات terminaux de paiement électroniques وسحب مبالغ مالية من جميع الموزعات الآلية المرتبطة بشبكة النقد ما بين البنوك IRM الموضوعة من قبل SATIM على مستوى التراب الوطني. والذي أصبح متاحا منذ 1997 . ويوجد نوعان من البطاقة البطاقة العادية والبطاقة الذهبية، صالحتان لمدة سنتين ولإصدارها يطلب الزبون من البنك ذلك ويملئ عقد البطاقة، أما التجديد فيكون بشكل تلقائي بناء على طلب الزبون كما يمكنه توقيفها في أي وقت وفي حالة الضياع أو السرقة أو التلف يمكن تعويضها. كما يمكن الدفع عبر شبكة الانترنت فواتير كل من اوريدو وموبيليس بفضل تعاقدهما مع شركة SATIM...

Moneygram :

وسيلة دفع جديدة تتعلق بتحويل الأموال عالميا، تملك 150000 نقطة بيع تقع في 170 دولة ولا تحتاج لتحويل الأموال إلى حساب بنكي أو بطاقة ائتمان، فقد يتم ملء استمارة معلومات للاستقبال أو للإرسال في نقطة بيع معتمدة، بنك BDL في الجزائر على سبيل المثال.

بطاقة CCP :

بطاقة يوفرها بريد الجزائر لعملائه بهدف سحب المبالغ المالية من الموزعات الآلية للأوراق النقدية وتوجد ثلاث أنواع منها بطاقة السحب لسقف يومي يقدر ب 20000 دج وبطاقة CIB عادية للسحب يسقف يومي

20000 دج ودفع بسقف يومي ب 15000 دج وبطاقة CIB ذهبية للسحب يسقف يومي 40000 دج ودفع 30000 دج يسقف يومي.

بطاقة الشفاء:

وهي بطاقة دفع يوفرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمنتمين له للاستفادة من الخدمات التي يوفرها الصندوق كشراء الأدوية من الصيدليات.

ثانيا: مؤشرات حجم الدفع الإلكتروني في الجزائر

الدراسة واقع وحجم الدفع الإلكتروني في الاقتصاد الوطني، يتم عرض بعض الإحصائيات التي تبرز حجم المعاملات بوسيلة الدفع الجديدة.

الجدول الموالي يبين عدد عمليات الدفع التي تمت بواسطة جهاز الدفع أو TERMINAL PAYMENT ELECTRONIC (TPE) من 2020 إلى غاية 2024 كمايلي:

جدول رقم 03 : عدد الصرافات الآلية

المصدر Source: https://giemonetique.dz

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الصرافات الآلية	3030	3053	3658	3848	3942

لما كانت غالبية مراحل التجارة الالكترونية من بحث عن منتوج و تفاوض و تعاقد تتم في فضاء افتراضي كان لابد من إتمام المرحلة التالية من هذه التجارة أي تسوية المدفوعات بطريقة إلكترونية ، مما يفرض على البنوك ضرورة توفير تقنيات حديثة و إصدار وسائل دفع إلكترونية تتلائم مع هذا النوع الحديث من التعاملات الإلكترونية .

1 الموزعات الآلية للنقود ونهائيات الدفع الالكتروني :

إن من بين التقنيات الحديثة التي وفرتها المصارف الجزائرية لدعم توجهها نحو الصيرفة الإلكترونية هي الموزعات الآلية للنقود "DAB" و نهائيات الدفع الالكتروني "TPE"و إن الموزعات الآلية للنقود هي عبارة عن أجهزة وآلات أوتوماتيكية تستخدم للسحب عن طريق البطاقات الإلكترونية ، تثبت خارج المصرف الذي يمولها بالعملة الوطنية .

أما عن أجهزة الدفع الإلكتروني TPE ، فالجدول الموالي يوضح لنا تطور عدد هذه العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة بين سنتي:2020-2024

نشاط الدفع على الإنترنت :

حاليا يوجد **625** تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البنكي،

منذ انطلاق الدفع على الانترنيت نتج حوالي **61 895 532** معاملة موزعة وفقا للجدول رقم 04 [1]:

سنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	مصدر فاتورات	خدمة إدارية	خدمات	بيع ممتلكات	رياضة وترفيه	العدد الإجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي (دج)مليون
2020	4 210 284	11 350	4 845	85 676	68 395	213 175	235	0	4 593 960	5.4
2021	6 993 135	72 164	8 372	120 841	155 640	457 726	13 468	0	7 821 346	11.17
2022	7 490 626	195 490	23 571	302 273	153 957	705 114	24 169	152 925	9 048 125	15.18
2023	8 400 869	371 317	36 996	640 485	4 086 659	1 055 672	51 154	708 212	15 351 354	32.19
2024	9 838 682	758 764	61 739	1 447 168	5 248 922	1 386 790	106 219	746 198	19 594 482	51.94

Source: https://giemonetique.dz

❖ **العدد الإجمالي لمعاملات السحب جدول رقم :05 .**

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب (دج)
2020	58 428 933	1 073 004 953 000,00
2021	87 722 789	1 728 937 064 000,00
2022	128 035 361	2 182 896 695 000,00
2023	174 415 895	3 262 245 367 500,00
2024	197 323 075	3 691 600 492 000,00

1 : https://giemonetique.dz

❖ **العدد الإجمالي لمعاملات الدفع جدول رقم :06 .**

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)
2020	711 777	4 733 820 043,01
2021	2 150 529	15 113 249 499,92
2022	2 712 848	19 343 056 538,17
2023	3 997 165	31 518 739 249,37
2024	5 579 708	44 563 958 073,8

Source: https://giemonetique.dz

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول رقم (02) يتبين الحجم في استخدام بطاقات الدفع وذلك لأن عددها كل سنة في زيادة جيدا ، ففي سنة 2020 تمت 711777 عملية الدفع بواسطة بطاقات الدفع CIB، وتطور العدد خلال السنوات الموالية واستمر في زيادة عدد عمليات الدفع لتصل إلى أكثر من 708 579 5 عملية الدفع خلال سنة 2024، هذه الزيادة راجعة لانتشار بطاقات الدفع CIB كما تضاعفت عملية الدفع بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية /الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020

نشاط الدفع بواسطة الهاتف جدول 07 [1]:

2022	المبلغ الإجمالي لمعاملات التحويل (دج)	العدد الإجمالي لمعاملات التحويل	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع
نوفمبر	9 388 682 740,95	765 550	1 462 237 873,38	2 019 180
ديسمبر	10 381 124 624,28	813 291	1 491 356 478,36	2 165 941
السنة	المبلغ الإجمالي لمعاملات التحويل(دج)	العدد الإجمالي لمعاملات التحويل	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع
2023	241 073 627 614,25	17 841 108	27 855 521 037,78	39 283 478
2024	503 679 854 885,90	36 236 137	43 590 424 114,00	58 465 858

1 نفس الموقع https://giemonetique.dz :

البطاقات المتداولة جدول 08 :

عدد البطاقات المتداولة حتى ديسمبر 2024 :882 605 15 بطاقة

	عدد البطاقات الذهبية	البطاقة البنكية	
السنة	عدد البطاقات الذهبية	عدد البطاقات للأعمال	عدد البطاقات للخواص
2023	12 487 304	187 984	3 834 219
2024	15 605 882	217 784	4 021 237

المبحث الثاني :معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل توسيعها و المجهودات المبذولة في هذا المجال.

تواجه التجارة الإلكترونية في الجزائر صعوبات جمة تعيق نموها، حيث تبقى معدلات انتشارها منخفضة ومتواضعة مقارنة بالمعايير العالمية، وذلك على الرغم من سعي البلاد الجاد لمواكبة التطورات التكنولوجية والاستفادة من تقنيات الاتصالات والمعلومات. غير أن الأمل يحدو في تجاوز هذه العقبات وتهيئة البيئة الملائمة لدفع عجلة التجارة الإلكترونية الجزائرية نحو التوسع.

المطلب الأول :معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر

تواجه الجزائر الكثير من التحديات التي تعيق انتشار التجارة الالكترونية و تقف حجر عثرة في سبيل نموها ويمكن عرض أبرز التحديات في:

أ– عوائق تقنية أو تكنولوجيا وتتمثل هذه التحديات في :

- ضعف البنية التحتية والإلكترونية
- ضعف التقنية والوعي الالكتروني حيث لا يزال هناك بعض القصور في مجالات الاعتماد والقياسات وبروتوكولات الاتصال؛
- صعوبة تكامل التجارة الإلكترونية مع بعض التطبيقات وقواعد وبيانات بعض الأعمال الحالية؛
- عدم كفاية خطوط الاتصال وبطء شبكة الانترنت.

ب– **عوائق تجارية:** يمكن تلخيص أهم هذه العقبات في:

- ضعف الخبرات التجارية والمساعدات الفنية اللازمة لتحويل الأعمال التجارية إلى إعمال إلكترونية
- قصور أسواق رأس المال في معظم الدول لدعم مشروعات التجارة الالكترونية لأنه في ظل غياب رؤوس الأموال يصعب على الأفراد الذين لديهم الأفكار والإبداعات من الحصول على الفرص للانطلاق في مشروعاتهم التجارية الالكترونية.
- عدم توفر الحواجز لدى المؤسسات الممارسة التجارة الالكترونية ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها صعوبة الوصول إلى قاعدة تمويل لبدء مشاريع تجارية إلكترونية
- ضعف المساعدات اللازمة للتحول إلى التجارة الإلكترونية، والذي تتجلى مظاهره في:
  - ❖ محدودية الدعم الحكومي المشجع للتجارة الإلكترونية
  - ❖ عدم توفر شركات للوساطة تقوم بدور نقل وتوصيل البضائع المباعة الكترونيا

❖ حاضنات غير مؤهلة، ونظرا لعدم تكييف نموذج الحاضنات المستوردة مع الظروف المحلية من جهة. ومن جهة أخرى عدم اقتراح مشروعات جديدة على هذه الحاضنات لتستضيفها ؛

❖ الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة على المؤسسات المحلية المختصة في مجال معلوماتية والتي أصبح دورها يقتصر على الاستهلاك فقط

❖ إحجام المستهلكين عن التسوق عبر الانترنت بسبب بوجود فوارق في الأسعار بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية

❖ عدم توفر عدد كبير من الباعة المشترين الذي يعطى مشروع التجارة الإلكترونية الأهمية المناسبة وبجعله ميزة تنافسية في السوق وأمرا مريحا .

ج – عوائق اجتماعية وثقافية :

تتعلق المعوقات الاجتماعية والثقافية للتجارة الالكترونية بخصائص المجتمع الجزائري والذي لا يزال ينتظره الكثير حتى يتمكن من الانضمام إلى مجتمع المعلومات، ويمكن تلخيص أهم المعوقات فيما يلي:

1- **الأمية:** من الصعب على الجزائر التي يعاني فيها حوالي 1.1 مليون شخص من أمية الحرف أن تتحول بسهولة إلى الاقتصاد المعرفي وتطبيق أسلوب التجارة عبر الانترنت.

2- **اللغة** : من بين تحديات التجارة الالكترونية عامل اللغة، والذي يعتبر من بين القضايا الحاسمة في استخدام الشبكات للأغراض التجارية، حيث أن معظم التعاملات التجارية الالكترونية تتم باللغة الانجليزية.

3- **ضعف الوعي والثقافة الالكترونية** : إن تدني الثقافة الرقمية يؤثر سلبا على تطور وانتشار التجارة الالكترونية، إذ نجد فئة واسعة من الجزائريين تعاني ضعفا في مستوى الوعي بالاستخدام الصحيح لتقنيات المعلومات في قطاع الأعمال، وهذا الضعف يفسر في جانب منه بانتشار ظاهرة ما يسمى بالأمية المعلوماتية، والتي يقصد بها الجهل بأساليب ووسائل التعامل بأجهزة الحواسب الآلية والبرمجيات، فعدم التعامل مع جهاز الحاسوب يؤثر في الإقبال على خدمات التكنولوجيا ويحرم الكثير من ممارسة التجارة الالكترونية.

د– عوائق التشريعية والقانونية : يمكن إيجاز التحديات القانونية في بيئة التعاملات الإلكترونية الجزائرية وفق مراحل إتمام عملية التجارية الالكترونية .

❖ ففي المرحلة الأولى التي تسبق عملية التعاقد تظهر عقبات وتحديات أبرزها مسألة ثقة المشتري أو الزبون من حقيقة وجود الموقع والسلعة أو الخدمة المعروضة، ومشروعية ما يقدم في الموقع من حيث ملكية مواده ذات الطبيعة المعنوية مشكلة الملكية الفكرية وحماية المستهلك من عمليات الاحتيال سواء على الخط أو عبر المواقع الوهمية أو المحتوى غير المشروع للمنتجات المعروضة.

❖ وفي المرحلة الثانية المتمثلة في إبرام العقد حيث يتلقى الإيجاب والقبول في العقود الإلكترونية سواء في الموقع على الويب أو عبر مراسلات البريد الإلكتروني وهنا تظهر مشكلتان:

– أولها مدى وثوق كل طرف من صفة وشخص ووجود الطرف الآخر، أي سالمة صفة المتعاقد، وهنا تظهر ضرورة وجود طرف محايد يتوسط بين المتعاقدين ويقوم بعملية التوثق والتأكد من صفة وحقيقة كل طرف

– وثانيها مدي حجية العقد الالكتروني ومدى قبوله في الإثبات، ومن هنا ظهرت فكرة التوقيع الرقمي ليحل محل التوقيع العادي.

❖ أما المرحلة الثالثة والمتمثلة في إنفاذ التزامات المتعاقدين من تسليم السلعة أو الخدمة، والوفاء بالثمن فمن ناحية تسليم السلعة فتثار مشكلة التأخير أو الإخلال بمواصفات الاتفاق، ومن ناحية الوفاء بالثمن فإن التحدي يظهر في وسائل الدفع التقنية مثل السداد بالبطاقات الائتمانية أو تزويد بيانات البطاقة عبر الهاتف. وهذه التحديات ترتبط بمشكلة أمن المعلومات عبر شبكة الانترنت. ويضاف إلى ذلك، تحديات أخرى مثل حماية الأنشطة التجارية من تطفل مخترقي نظم الكومبيوتر والشبكات أو ما يعرف بجرائم الانترنت، وكذلك تحدي الاختصاص القضائي في فض النزاعات التي حدثت بين الأطراف المتعاقدة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

المطلب الثاني : سبل توسيع إستخدام التجارة الإلكترونية في الجزائر.

في ظل تنامي الاهتمام العالمي بالتجارة الالكترونية، يتعين على الجزائر أن تدرك حقيقة وضعها على الخريطة التجارية الالكترونية الحديثة ، وان تحاول تدارك التأخر الحاصل والاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التجارة ، من خلال إيجاد الحلول والسبل واتخاذ بعض الإجراءات قصد النهوض بهذه التجارة و إيجاد البيئة التمكينية المناسبة لانتشارها

وتتمثل هذه السبل فيما يلي [1]:

أولا : السبل التوعوية : من المتفق عليه أن التحول نحو التجارة الالكترونية والتعامل في عالم افتراضي خالي من الوسائل المادية ، ولا يعترف بالحدود الزمانية والمكانية ، ويشكل في واقع الأمر تحديا كبيرا لعادات استهلاكية و أفكار تجارية مستقرة منذ عقود طويلة ، ولذلك لا يمكن تطبيق التجارة الالكترونية إلا في ضوء خطة إعلامية علمية مدروسة بعناية ، ومخصصة حسب الفئات التي تتم مخاطبتها ، فالقيام بهذه الحملات الهادفة إلى نشر الوعي. و الاستعداد النفسي للتجارة الالكترونية ، بعد عاملا أساسيا في تكوين رأي عام ايجابي حول هذه التجارة والمزايا الناجمة عن التعامل بما لدى جميع الفئات بكافة أعمارهم وثقافاتهم ، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات .

1– جاري شنايدر،التجارة الالكترونية تعريب سرور علي إبراهيم ،دارا لمريخ للنشر و التوزيع،الرياض، المملكة العربية السعودية،2008، ص13

إذن فنجاح هذه السبل التوعوية في أداء الدور المنوط بها، يستدعي تركيزها على نشر الثقافة والمعرفة باستخدامات.

الانترنت والتجارة الالكترونية ، وتحسيس الجمهور بفوائد هذه التجارة وتكوين موارد بشرية ، وموائمة نظام التكوين والتعليم مع هذا النوع الحديث من المعاملات ، ومنه تذكر بعض السبل التوعوية :

1- التثقيف التكنولوجي : يتم نشر الثقافة الالكترونية من خلال تنظيم ملتقيات تحسيسية وندوات وأيام دراسية حول التجارة الالكترونية ، وأهمية توظيف الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوجه الأمثل لخدمة الاقتصاد الوطني ، وذلك بالتعاون مع شركات تقنية المعلومات والهياكل الوطنية والأجنبية ، ويتم الاستعانة بكافة وسائل الإعلام السمعية والمرئية والمقروءة لتوليد تيار متدفق من الفكر المدرك لأهمية التجارة الالكترونية .

حيث يتم تقديم حصص تلفزيونية وإذاعية حول التجارة الالكترونية، ويتم نشر مقالات وتحليلات في الجرائد والمجلات قام بوضعها كبار المتخصصين والخبراء لشرح جدوى وأهمية هذه التجارة ، مع عرض تجارب ناجحة للدول التي تبنت هذا النوع من المبادلات وما حققته من نجاحات مبهرة ، كما يمكن الاستعانة بشبكة الانترنت لإنشاء مواقع متخصصة في التوعية و التحسيس و إطلاق حملات توعوية عبر هذه الشبكة ، ويكون التعامل معها كأنها حملات إعلانية تقوم بها شركات منتجات جديدة ، بحيث تستمر هذه الحملة وتتجدد كلما استحدثت خدمة أو أضيفت قناة تعامل جديدة ، ومن جهة أخرى لابد من إنشاء مصالح ومكاتب خاصة تتولى مهمة التخاطب مع الجمهور، وتقوم بالرد على كل التساؤلات والاستفسارات المطروحة بشأن التجارة الالكترونية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال .

2- إعداد مجتمع الأعمال للتجارة الإلكترونية : إن مسألة التوعية لا تقتصر على الأفراد فقط بل لابد من أن تشمل المؤسسات كذلك ، فتبني تطبيقات التجارة الالكترونية في الشركات يعتمد بشكل كبير على مدى قبول هذه التكنولوجيا و إدراك إمكانياتها من قبل العاملين في الشركة سواء كانوا مديرين أو موظفين [1].

ويتم التركيز أولا في حملة التوعية على تعزيز ثقة هذه المؤسسات في التجارة الالكترونية ، وتخفيف المخاطر المدركة ، من خلال التطرق إلى الجوانب الأمنية والتنظيمية وحماية الخصوصية والسرية ، ثم تتم محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه المؤسسات من الموارد البشرية الجاهزة لمعالجة العمليات في بيئة الكترونية ، من خلال برمجة دورات تكوينية متخصصة ومراكز معتمدة ، ثم يتم العمل على إعداد نخبة من الإطارات الفنية المؤهلة و المتخصصة في تطوير البرمجيات والتعامل مع التقنيات الحديثة للتجارة الالكترونية ، ومن جهة أخرى يمكن تخصيص أيضا حلقات

1 فؤاد الشيخ سالم ، محمد سليمان عواد : " المعوقات المدركة لتبني تطبيقات التجارة الالكترونية في الشركات الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد (1) العدد (1 مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن ، 2005,

تكوين متعلقة بموضوع تكنولوجيا الإعلام والاتصال لفئة معينة من الشباب ، وهم طالبي الشغل من خريجي التعليم العالي، مما يساهم في زيادة وعيهم باستخدام التكنولوجيا، ويوجههم إلى العمل في هذا المجال ، ويساعدهم على إنشاء شركات جديدة يكون نشاطها الأساسي هو التجارة عبر الانترنت.

3- تثمين دور التعليم : في ظل اقتصاد المعلومات أين يتجه الاهتمام صوب النشاط كثيف المعرفة ، يخص جانب التعليم بدوره الجوهري باعتباره النطاق الذي تبني فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها صناعات اقتصاد المعرفة، فتطبيق التجارة الالكترونية يستدعي ضرورة إطلاق مبادرات لبناء وتنمية القدرات البشرية اللازمة للتحول إلى هذا النمط من التعاملات [1].

4- اعتماد الحكومة للتجارة الالكترونية (ممارسة الحكومة للتجارة الالكترونية) : إن تزايد إدراك صناع القرار الاقتصادي لأهمية التجارة الالكترونية وترجمته في الواقع بالاعتماد الحقيقي لهذا النمط من التجارة سوف تكون له أثار ايجابية على زيادة وعي مجتمع الأعمال بفوائد ومزايا هذا النمط من المبادلات الالكترونية ، فلا يقتصر دور الحكومة على توفير البيئة التكنولوجية لتطوير هذه التجارة ، وربط جمهور المستخدمين بنظام الكتروني حديث ، بل أن اعتماد هذه الحكومة للتجارة الالكترونية ودخولها كمشتري حقيقي في هذا السوق ، ومبادرتها باستخدام الانترنت في سبيل عرض مشترياتها والحصول على عرض الشراء من المهتمين من شأنه إن يشجع الشركات على تبني هذه التجارة ، من خلال توفير الثقة والحافز لدى الفاعلين الاقتصاديين والقطاع الخاص لاعتماد هذه المبادلات الالكترونية الحديثة ، ويزيد من القناعة بجدوى هذا النمط من المبادلات وانعكاساته على تقليل التكاليف وامتلاك قدرة تنافسية أفضل .

ثانيا : السبل التكنولوجية

تتعلق الحلول التكنولوجية الرامية إلى النهوض بالتجارة الالكترونية بالعناصر التالية :

1- تعميم استخدام الانترنت : إن الانتشار الكبير لشبكة الانترنت وتزايد استخداماتها وبروزها كقاعدة للتجارة الالكترونية ، ساعد على جعل هذه التجارة الطريقة الأرخص والأكثر كفاءة للوصول إلى الأسواق الوطنية والعالمية والتفاوض و إتمام الصفقات ، مما يجعل من البديهي أن تضع الجزائر ضمن مشاريعها القادمة والمستعجلة ضرورة توسيع استخدام الانترنت والعمل على الاستفادة القصوى منها ، فلا يمكن في أي حال من الأحوال تسريع اندماج الجزائر في عالم التجارة الالكترونية دون توسيع دائرة مستخدمي الانترنت وتنمية انتشار وتغلغل خدمات الانترنت ، وتحقيق النفاذ الشامل لكافة فئات المجتمع لهذه الشبكة ، وزيادة سرعة الاتصال بالإضافة إلى تحسين

1 طارق حله ، "التسويق والتجارة الالكترونية"، دار الكتب للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2005 ، ص 59

جودة هذه الخدمة خاصة في المناطق المعزولة والنائية ، ولذلك لا بد أن تسعى الجزائر إلى توسيع وتحسين الشبكات من خلال إصلاح الخطوط الهاتفية المتقادمة وتبني نظم وشبكات جديدة متطورة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات سرعة وكفاءة واستجابة عالية ،كما لابد من المحافظة على التوازن بين أسعار خدمات الانترنت ومستوى الدخل ، وجعل هذه التكاليف معقولة وفي متناول غالبية المواطنين ، فضلا عن إنشاء نقاط نفاذ عمومية للإنترنت معتمدة على تكنولوجيا السعة عالية النطاق ، وتكون متاحة ومجانية الاستخدام أو ذات أسعار منخفضة وملائمة لمختلف شرائح المستخدمين .

2- تحرير سوق خدمات الاتصالات : إن من بين ما يحد من تطور التجارة الالكترونية هو انغلاق أبواب المنافسة في أسواق خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، ولهذا لابد من تقليص دور القطاع العام والتوسع في تحرير هذه الخدمات من الاحتكار، من اجل خلق بيئة وسوق تنافسي تتعادل فيه الفرص ، ويكون حافزا ومشجعا على تطوير وتوسيع شبكات الاتصالات وزيادة المعدلات الانتشار ، وتخفيض تكاليف الحصول على الخدمات ، بالإضافة إلى تطوير وتحسين النوعية والجودة .

3- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار : تتميز البنى التحتية للاتصالات والمعلومات في الجزائر بكونها لا تزال دون المستوى المقبول ، سواء من حيث نسب الانتشار ، أو القدرات أو التكلفة ولذلك يحتاج واقع البنى التحتية للكثير من الاستثمارات لتطوير أنظمة المعلومات والاتصالات خاصة مجال الانترنت ، حتى تستطيع الوصول إلى المستوى الملائم والداعم للتجارة الالكترونية الجزائرية ، فلا بد أن تولي الحكومة الجزائرية عناية خاصة بعملية تشجيع الاستثمارات المحلية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتوفير الحوافز المناسبة لاستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية التي تلعب دورا كبيرا في نقل التقنيات الحديثة وتوطين التكنولوجيا ، وتطوير المهارات وخلق فرص العمل في هذا المجال ، ومن بين الإجراءات الواجب اتخاذها منها : منح امتيازات للمشاريع الاستثمارية وتبسيط إجراءات منح التراخيص ، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات تتولى مهمة توفير جو من الثقة في البيئة الاستثمارية وتوفر المعلومات الكافية عن كل الفرص الاستثمارية المتوفرة ، فضلا عن متابعة المشاريع الاستثمارية الحديثة.

4- خلق صناعة محلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات : تعتبر عملية تطوير صناعة جزائرية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال احد الأركان الأساسية في مستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر ، فلا يجب التركيز على استيراد التكنولوجيا الجاهزة [1]، بل العمل من اجل إقامة صناعة محلية لإنتاج التجهيزات والبرامج المعلوماتية ، فبقدر النمو

1 سعد غالب ياسين ، بشير عباس العلاق ، "التجارة الالكترونية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ،2009 ، ص 97.

الذي يمكن تحقيقه في مجال هذه الصناعة ، تكون النتيجة مباشرة تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر ونشر تطبيقاتها ، حيث تساعد هذه الصناعة على دعم البنى التحتية وتعظيم منافع النفاذ إلى التكنولوجيا وتطبيقاتها في مجال التجارة الالكترونية ، وذلك من خلال توفير التجهيزات الأساسية من هواتف ووسائل اتصال مختلفة وبرامج تشغيل بأسعار ملائمة لكافة شرائح المجتمع ، ويمكن تنمية هذه الصناعة من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات من بينها ، الدخول في مشاريع شراكة مع شركات عالمية لإقامة مصانع متخصصة في مجال أجهزة الاتصالات ، التعاون الإقليمي والدولي في مجال بناء القدرات والكوادر اللازمة لتنمية هذه الصناعة ، بالإضافة إلى تعزيز قدرات البحث والتطوير لتلبية احتياجات هذه الصناعة الحديثة.

5– معالجة القضايا التنظيمية : إن وجود سلسلة رسمية أو كيان مستقل لتنظيم قطاع الاتصالات يمثل عاملا رئيسيا في نمو وانتشار التجارة الالكترونية ، فمثل هذه السلطة تتولى وضع آليات تنظيمية لخلق سوق يعزز الشفافية ويشجع على التنافس ويضمن التحول السريع إلى مجتمع المعلومات، وما يميز سلطة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر ، إن الحكومة هي المساهم الرئيسي فيها ، ولهذا تلتزم هذه السلطة الحذر في فتح أسواق الاتصالات ولا تسمح بمستويات عالية من الملكية الأجنبية في الأصول الوطنية[1].

ثالثا : السبل التشريعية :

تختلف التعاملات في إطار التجارة الالكترونية في كثير من جوانبها عن التجارة التقليدية ، فقد أفرز الاعتماد المتنامي على شبكات المعلومات ونظم الحواسيب في المجال التجاري جملة من التحديات القانونية التي لم يسبق للمشرع الجزائري مواجهتها ولهذا فإن رغبة الجزائر في إقامة تجارة الكترونية وتحقيق الفوائد المرجوة منها ، يستدعي ضرورة القيام بتعديلات عميقة تشمل التوجه السريع للنظم القانونية الجزائرية لمعالجة الآثار الناجمة عن استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجانب التجاري ، من خلال حركة تشريعية تعكس استجابة التشريع الجزائري الجديد والمستجد في هذا الحقل [2].

حيث إن تسارع التجارة الالكترونية أوجد رغبة لدى المشرعين الجزائريين لتكييف قواعد قانونية تحكم التطورات التكنولوجية ، إلا أن هذه القواعد لازالت دون الطموحات لطبيعة التجارة الالكترونية ، ولذلك لا بد من مراجعة التشريعات القانونية القائمة وتقنينها و إدخال عليها تعديلات لإثرائها ، و لجعلها أكثر فعالية واستجابة لمتطلبات التجارة الالكترونية .

1الاتحاد الدولي للإتصالات "الخصائص الإحصائية لجمع المعلومات لعام 2009 .

2 يونس عرب " الأداء التشريعي العربي في التجارة الإلكترونية"، ندوة تشريعات التجارة الإلكترونية ودورها في دعم وتنمية الصناعة العربية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، يومي) 21-19 أفريل، تونس.

بمعنى إن التشريعات الجديدة والتعديلات لابد أن تمس الجوانب التالية :

- الإطار العام للتجارة الالكترونية.
- التعاقد الالكتروني .
- الإثبات والتوثيق .
- الخصوصية والأمن المعلوماتي
- حماية المستهلك .
- الملكية الفكرية .
- الخدمات المصرفية[1] .

رابعا : السبل الاقتصادية والمالية :

تعد الحكومة المحرك الرئيسي والفاعل للاقتصاد ، فبإمكانها اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية التي من شأنها توفير قوة الدفع اللازمة لجميع أطراف مجتمع المعلومات لتبني التجارة الالكترونية وتتمثل مختلف هذه السبل في :

1– الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة : إن الرغبة في بناء مجتمع المعلومات يتطلب تنسيقا وتكاملا بين القطاع الحكومي والخاص ، لتتاح لكل قطاع فرصة القيام بالدور المنوط به في إيجاد آليات تسريع التحول نحو هذا المجتمع فمشروع التجارة الالكترونية جزء من مجتمع المعلومات لا يمكن أن تقوم به الحكومة لوحدها ، بل لابد من إسناد القيادة للقطاع الخاص ، وتفعيل دوره في مجال تطوير هذه التجارة بكافة أبعادها ، من خلال إعطاءه حرية الانطلاق وضمان مشاركته في تحديد الرؤية والتخطيط وإعداد القواعد والنظم والإجراءات اللازمة لتطبيق التجارة الالكترونية ، وتقييم ومتابعة تنفيذ المشاريع ،كما لا بد من السعي إلى تعبئة الموارد التكنولوجية للقطاع الخاص الأجنبي، من خلال بحث سبل جذب القطاع الخاص العالمي للدخول في شراكات مع القطاع الحكومي وما سيكون لذلك من تأثير ايجابي على نقل التكنولوجيا وتوطينها في الجزائر [2] .

2– تنمية وتشجيع المؤسسات للتحول إلى التجارة الالكترونية: يوجد اتفاق عالمي إن القطاع الخاص يلعب الدور الفاعل والرئيسي في نمو وازدهار التجارة الالكترونية [3] ، إلا أن ما يميز مؤسسات هذا القطاع في الجزائر هو

1يوسف أبو فارة ، التسويق الالكتروني: عناصر المزيج التسويقي عبر الأنترنت "، دار وائل للطباعة والنشر،1 يناير 2012 ، ص 51.

2مجلس الوزراء العربي للاتصالات و للمعلومات الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات و المعلومات "، بناء مجتمع للمعلومات 2007 – 2012، متوفر على الموقع الالكتروني:www.aticm.org.eg/upload/Ictjuly2008.ocd

3 .زايري بلقاسم ، طوبلش علي ، طبيعة التجارة الالكترونية وتطبيقاتها المتعددة ، مجلة المستقبل العربي ، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 288 ، لبنان ، فيفري 2003 .

نقص اهتمامها بهذه التقنية التجارية التي ستفتح لها آفاقا واسعة ، فقرار هذه الشركات في تبني تطبيقات التجارة الالكترونية يتأثر بمجموعة من التحديات والمعوقات ، ولذلك لا بد أن تلعب الحكومة الجزائرية دورا إيجابيا مشجعا ومحفزا ، لهذه الشركات لتعظيم استخدامها للتجارة الالكترونية ورفع مستوى الوعي لديها بالفرص والتحديات التي تشكلها هذه التجارة ، كما يمكن إنشاء سلسة من الشركات المهتمة بالتجارة الالكترونية ، وتجميعها لإنشاء شبكات تجارية ومواقع تسويقية أو بوابات الكترونية على شبكة الانترنت ، تهدف إلى زيادة روابط التعاون بين هذه المنشآت ، وتدعيم المعاملات والصفقات بينها عن طريق الاتصال المباشر ، ومن بين ما يشجع أيضا المؤسسات لتبني خيار التجارة الالكترونية هو حصولها على مساعدات مالية تتضمن تخصيص منحة لدعم هذه المشاريع ، وتقديم التسهيلات اللازمة للحصول على القروض بأقل الفوائد.

3- تطوير وتنويع الهيكل الاقتصادي : إن التجارة الالكترونية هي ركن من أركان الاقتصاد تعكس ما يدور فيه ، فإزدهار هذه التجارة يتطلب تعبئة كافة القطاعات الاقتصادية لخدمتها ، إلا إن ما يميز هيكل الاقتصاد الجزائري انه قائم على نمط الإنتاج الريعي الذي يصعب تكييفه مع متطلبات التجارة الالكترونية والاقتصاد المعرفي ، فلن تكون هناك تجارة الكترونية جزائرية ما لم يتغير هذا الاقتصاد ليصبح قادرا على استغلال المعرفة لخلق القيمة المضافة ، لذلك لا بد من تنمية القطاعات التي تشكل أساسا لهذا النمط من التجارة حتى تزيد القدرة التنافسية لمنتوجات هذه القطاعات في الأسواق المحلية والعالمية سواء منتوجات من حيث الجودة أو الأسعار ، كما إن تطوير القاعدة الإنتاجية المناسبة للتجارة الالكترونية يفرض تركيز الجهود على تنمية السلع الافتراضية وقطاع الخدمات التجارية (مثل قطاع السياحة والنقل)على نحو يتناسب مع طبيعة التجارة الالكترونية .

4- رفع معدل الاتفاق على أنشطة البحث والتطوير : يمثل البحث والتطوير أحد أهم جوانب التطوير التكنولوجي ، فالدخول في اقتصاد المعرفة وتبني التجارة الالكترونية يستدعي ضرورة الخروج من النظرة الضيقة لقطاع البحث على أنه لا يحقق قيمة مضافة ، وتجسيد ذلك بوضع خطة بحث وتطوير في تقنية المعلومات والاتصالات تستهدف استقطاب الباحثين العلميين والاستفادة من خبراتهم لزيادة ذخيرة المعرفة العلمية واستعمالها في إنتاج وتطوير منتجات وخدمات جديدة متعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، فلا بد من إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وترشيده في سبيل إجراء زيادة في الإنفاق المخصص لمشاريع البحث والتطوير، ووضع مراكز بحث تكون في صورة تحالفات تضم الجامعات والمؤسسات البحثية الجزائرية والدولية وعدد من الشركات المختصة في هذا المجال

5-تطوير نظام الدفع الإلكتروني : أن من بين المتطلبات الرئيسية لنمو التجارة الالكترونية الجزائرية وانتشار تطبيقاتها ، هو ضرورة استبدال النظام التقليدي للدفع ، بنظام إلكتروني يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة .

فلا بد على الدولة الجزائرية أن تسارع بتشخيص الأوضاع الراهنة وتحديد احتياجات هذا النظام الإلكتروني الحديث ، وبناء عليه تقوم بتنفيذ برنامج أو خطة شاملة لعصرنة وتطوير الأساليب الأساسية الشائعة الاستعمال لتسديد المدفوعات ،كما يتعين على الجزائر إن تسهل المدفوعات الالكترونية وتوسع قاعدة المتعاملين بالوسائل الالكترونية سواء كانوا تجار أو مستهلكين ، وذلك من خلال نشر الوعي والثقة بأمان هذه الوسائل ، ووضع تحفيزات من شأنها دفع التجار للاعتماد على أسلوب الدفع الالكتروني بدلا من الدفع النقدي ، وتوفير عدد كبير من نقاط الدفع والتسوية ونشرها عبر كافة أرجاء التراب الوطني ،كما لا بد من إعطاء البنوك دورا فعالا في دفع عجلة تعميم وسائل الدفع الحديثة ، وذلك من خلال توفير لهذه البنوك الخبرات اللازمة والتكنولوجيا الكفيلة بتسريع تداول النقود الالكترونية ، وتشجيع هذه البنوك على خوض تجربة إصدارها بكل أشكالها ،سواء كانت محلية أو بترخيص من الشبكات العالمية .

6- تخفيض التكاليف : لابد أن تسعى الحكومة إلى تخفيض أسعار منتجات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخدمات النفاذ إليها من خلال خوصصة قطاع الاتصالات و فتح الباب للمنافسة ، ومنح إعفاءات ضريبية للشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية وتخفيض الرسوم الجمركية على [1] منتجات تكنولوجيا الإعلام والاتصال المستوردة ليتاح لمعظم فئات المجتمع الحصول عليها ، خصوصا مع زيادة التوجه نحو استيراد هذه المنتجات بدل تصديرها .

المطلب الثالث : مجهودات الجزائر المبذولة في مجال التجارة الإلكترونية.

أولا : مشروع التجارة الإلكترونية

إن مشروع التجارة الالكترونية قد تم التشاور فيه بين العديد من المتعاملين و الأطراف ، مثل المؤسسات ، الإدارات العمومية ، المتعاملين الاقتصاديين العمومين ، الخواص ، الجامعات ، مراكز البحث ، الجمعيات المهنية التي تنشط في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، إذ شارك أكثر من 300 ألف شخص في طرح الأفكار ومناقشتها خلال مدة ستة أشهر ، وقد تضمن هذا المشروع عدة محاور نذكر منها :

1 كمال رزيق فارس مسدور ، " التجارة الالكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة"، الملتقى 21-22 ماي الوطني الأول : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب، البليدة ، يومي .2002

المحور 01 – تسريع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

إن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الإدارات العمومية يساهم أو يولد تحولا مهما في الأنماط الإدارية والتنظيمية ، مما يؤدي إلى جعل الحكومة تعيد النظر في أنماطه التسييرية والوظيفية ، وتلبية احتياجات المواطنين بطريقة انسب من خلال تقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين . وفي الواقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخصوصا الانترنت ، تمكن من خلق فضاء مستقل للاتصالات والذي يمكن من توافر المعلومات في أي وقت ومن أي مكان ، من اجل ذلك فان إدارة المعلومة ينبغي ألا تكون مركزية ، حيثما كان ذلك ممكنا ، من خلال مشروع الجزائر الالكترونية 2013 ، تم التأكيد على المعرفة كأفضل السبل لتحسين جودة عملية صنع القرار ، وابرز الخدمات المقدمة حاليا هي : بطاقة الشفاء الالكترونية ، جواز السفر الالكتروني ، وبطاقة التعريف و رخصة السياقة الالكترونية .[1]

المحور 02 تعزيز البنية الأساسية للاتصال السريع فائق السرعة :

إن شبكة الاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة ، يجب أن تكون قادرة على تقديم الخدمات الأساسية على كامل التراب الوطني بالجودة والأمن ووفقا للمعايير الدولية، وهذا يكون من خلال تطوير البنية التحتية الوطنية للاتصالات ، تأمين الشبكات ، جودة خدمة الشبكة والتسيير الفعال للنطاق (DZ).

المحور 03 – تعزيز وتنمية البحث والتطوير في الجزائر :

يتطلب الاقتصاد القائم على المعرفة تفاعلا قويا ، بين البحث والتطوير والعالم الاقتصادي، فالابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، يضمن تطوير المنتجات والخدمات ، ويكون ذلك من خلال تثمين نتائج البحث ، تطوير نقل التكنولوجيا والمهارات وحشد الكفاءات ..[2].

المحور 04 – تأهيل الإطار القانوني الوطني :

دراسة جميع التشريعات القائمة في الجزائر يقود إلى أن القانون الجزائري لا يغطي كافة المسائل القانونية التي يثيرها استخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مجتمع المعلومات ، لذلك لابد من رفع المستوى القانوني بما يتماشى والممارسات الدولية ، ومتطلبات مجتمع المعلومات.

المحور 05 – تعزيز التعاون الدولي :

1 بالعربي عبد القادر ، لعرج نسيمة ، مغير فاطمة تحديات التحول إلى حكومة الكترونية في الجزائر " الملتقى العلمي الدولي الخامس ، حول الاقتصاد الرقمي وانعكاساتها على الاقتصاديات الدولية ، المركز الجامعي خميس مليانة يومي 13/14 مارس 2012 ص 6

2 بالعربي عبد القادر، لعرج نسيمة ، مغير فاطمة "تحديات التحول إلى حكومة الكترونية في الجزائر " مرجع سبق ذكره ص 7

وذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، من خلال إقامة شراكات إستراتيجية لاعتماد تكنولوجيا المعلومات، والمشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية ، بهدف تملك التكنولوجيا والمهارات .

ثانيا : إستراتيجية التدفق العالي

يعتبر نشر التدفق العالي إحدى ركائز التنمية البشرية فهو يساهم في :

- زيادة تنافسية الشركات وتعزيز استقطابها من خلال توفير شبكة فعالة من الاتصالات السلكية واللاسلكية وفتح عروض تنافسية للتدفق العالي عبر كامل التراب الوطني مما يساهم في انتعاش الاقتصاد المحلي .
- تطوير النشاطات السكانية داخل بعض المناطق المعزولة من الوطن .
- بهدف تعزيز ، تكثيف وتنويع تكنولوجيا النفاذ وتأمين البنية التحتية ذات التدفق العالي والتدفق العالي جدا وتم اتخاذ العديد من الإجراءات من طرف الدولة والتي يمكن تلخيصها في :
- منح تراخيص الجيل الثالث للهاتف النقال للمتعاملين الثلاث سنة 2013.
- منح تراخيص الجيل الرابع من الهاتف الثابت سنة 2014
- منح تراخيص الجيل الرابع من الانترنت للهاتف النقال سنة 2016

المبحث الرابع: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة الاغواط

شهدت الفترة خلال العقدين الآخرين تغيرات سريعة ، وتقدما تكنولوجيا هائلا ساهم في تحسين كمية ونوعية المنتجات المقدمة ، هذا التغيرات كان لها الأثر على اشتداد المنافسة بين المنظمات ، بغض النظر عن جنسيتها وعن مكان الذي تعمل فيه كونها في إطار عولمة الاقتصاد .

البنك الخارجي الجزائري كغيره من البنوك التجارية ، يعمل على إدخال مفهوم جودة وتطوير وسائل الدفع الالكترونية البنكية ، في نمط التسيير من خلال استخدام أحدث التكنولوجيا على مستوى كل وكالاته لتسهيل تقديم خدماته وتوفير الوقت والجهد في نفس الوقت.

المطلب الأول: نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري BEA

بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاستعادة تحمل حقوق سيادتها في ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية ، فباشرت بإنشاء نظام ينكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة لتحقيق تلك الأهداف المسطرة التمويل، وبالتالي تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري.

أولا: نشأة وتعريف البنك الخارجي الجزائري BEA

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ، وقد مر بعدة مراحل خلال تطوره ، قلعب دور التسهيل) تقديم القروض) ، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية.

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 8-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة ، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988

هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 67/204 الصادر في 01 أكتوبر 1967، ويعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري ، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الإعتمادات عن الإستيرادات و إعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين التسهيل مهامهم [1].

و من أهم خصائصه:

[1] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ،2007 ، ص 196 .

تمويل الاستثمارات على المستوى الخارجي و المحلي، منح أنواع مختلفة من القروض (القروض الاستثمارية، الاستهلاكية، قروض تشغيل الشباب، إعتمادات مستندية ... الخ. ويقوم كذلك بتسهيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم .

الشكل رقم (04) : رمز بنك الجزائر الخارجي

المصدر: من طرف مصلحة الدراسة بنك BEA الأغواط

بنك الجزائر الخارجي

أما بالنسبة لوكالة الأغواط (29)

هي إحدى وكالات بنك الجزائر الخارجي والتي تسعى كغيرها من الوكالات لتحقيق أهداف بنك الجزائر الخارجي ككل.

افتتحت الوكالة بتاريخ 18/06/1976 بموجب الأمر 06/76 ، و يقع مقرها الحالي بشارع بن سحنون المعمورة والتابعة للمديرية الجهوية جنوب بورقلة وعدد عمالها 23 عامل مقسمين في الجدول التالي :

الوظيفة	العدد
مدير الوكالة	01
رئيس المركز المحاسبي	01
رئيس مصلحة	04

رئيس فرع	02
مكلف بالدراسات	04
عون متعدد المهام	03
أمين الصندوق	01
عامل بنكي	02
سائق	01
عون نظافة	01
عامل إدماج	03
المجموع	23

الجدول رقم (01) : عدد عمال بنك الجزائر الخارجي وكالة الأغواط –

المصدر: إدارة البنك

ثانيا: مهام ووظائف البنك الخارجي الجزائري BEA

- تنمية العلاقات التجارية بين المتعاملين الخواص والقطاع العام.
- دراسة القروض البنكية الممنوحة للعملاء وإخضاعها الشروط المديرية في حالة الفروض ذات المبالغ المرتفعة .
- استقبال مختلف الإيداعات .
- تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى.
- تقديم خدمات الزبائن المؤسسات العمومية وكذا الزبائن الخواص في إطار العمل.
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير مع الهيئات وشبكات البنك.

الوظائف وتتمثل في :

- تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.
- . تدخل بضمانه الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقيات القرض مع المراسلين الأجانب الترقية الصفقات التجارية مع الدول الأخرى .
- . إعادة تسيير المخازن العمومية أو القيام بشراء وكراء عمليات عقارية غير متصلة بنشاط الشركة أو اتحاد إجراءات اجتماعية لصالح مستفيدها.

- . ينشئ ويضع تحت تصرف المؤسسات المهتمة مصلحة خدمة مركزية للمعلومات التجارية في الخارج ومصلحة ترقية العمليات مع الخارج.

ثالثا : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري BEA

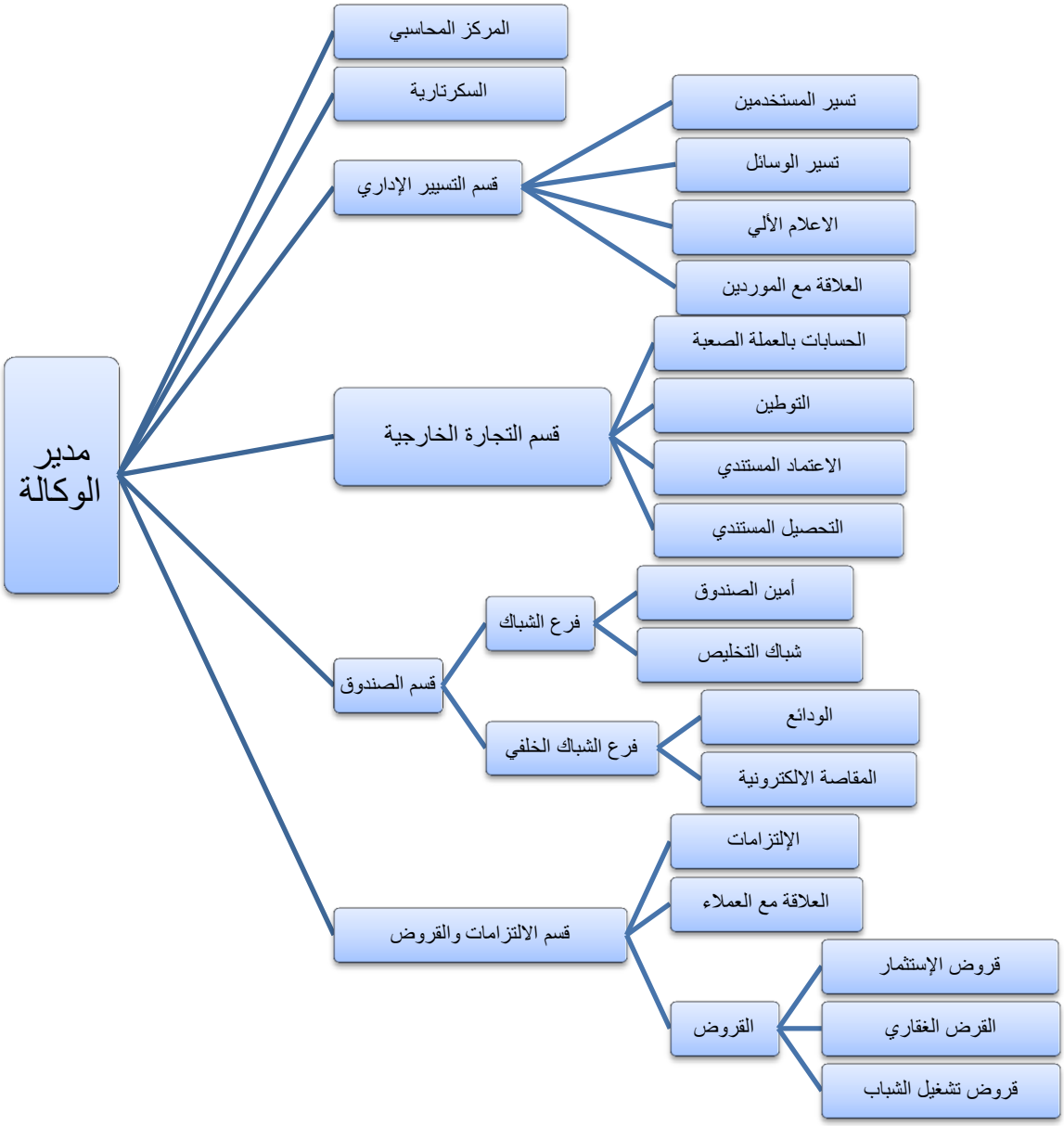

الشكل رقم :04 الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة الأغواط (29)

المصدر: إدارة بنك الجزائر الخارجي وكالة الأغواط

المطلب الثاني: مدى استخدام بنك BEA لخدمات ووسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية .

تسعى الجزائر لمسايرة متطلبات العصر بصفة تدريجية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فوسائل الدفع الإلكترونية هي نظام حديث على البنوك، وأهم وسيلة فيها في استخدام الكمبيوتر وشبكة الإنترنت.

وبعد البنك الخارجي الجزائري من البنوك الجزائرية التي مارست التجارة الإلكترونية ، وذلك عن طريق إدخال تقنيات من شانها مواكبة التطورات الحاصلة .

ومن خلال إجراء دراسة على مستوى البنك الخارجي الجزائري – وكالة الأغواط – سجلنا نسبة استخدام ضعيفة في هذا البنك ، فهي تنحصر أساسا في : أجهزة الصراف الآلي وبطاقات السحب والدفع : التحويلات المالية البنكية المقاصة الإلكترونية، وتشرف على كل منها المؤسسة الوطنية المالية الإلكترونية SATIM ، وأما عن تعاملها عبر الإنترنت فهو محصور في موقع إعلامي فقط .

و من خلال الدراسة التي قمنا بها لمعرفة خدمات الصيرفة الإلكترونية المقدمة من طرف BEA وكالة ورقلة – وجدنا أنها تعاني من تأخر ملحوظ في تقديم مثل هذه الخدمات فهي تنحصر فقط في [1]:

أولا : الصيرفة الإلكترونية من خلال أجهزة الصراف الآلي:

تعتبر هذه الخدمة آلية من آليات إتمام العمل المصرفي، فهي تعتمد على وجود أجهزة طرحت للزبائن التلبية حاجياتهم آليا دون الاتصال بالبنك مباشرة ، وهناك نوعين من الأجهزة :

- . الموزعات الآلية النقدية DAB .
- . الشبابيك الآلية البنكية GAB
- . وبالنسبة لبنك BEA – وكالة الأغواط وجدنا أنها تستخدم الشبابيك الآلية البنكية GAB فقط

والذي يسمح بعملية سحب النقود وفق سقف معين، إضافة إلى تقديم خدمات أخرى كل إمكانية التحويل من حساب إلى آخر، التعرف على الرصيد.. الخ، حيث بدأ استخدامها سنة 2003 ، ويتم تغذيته بالنقديات اللازمة خاصة أيام العطل والإجازات الرسمية على أن تكون هذه النقديات جيدة و مفرزة في أربعة طوابق بما يسمح بأداء الخدمة على أكمل وجه .

أما البطاقات المتعامل بها في الوكالة فهي:

بطاقات دولية : وهي بطاقات الثمانية ، تستخدم في الخارج وتعرف ب Master carte

[1] مقابلة مع المالي مدير BEA وكالة الأغواط

. **بطاقات محلية** : وهي بطاقات غير ائتمانية، ويطلق عليها la carte de retre بمعنى بطاقة السحب، وتتمثل بطاقات السحب المستخدمة في الوكالة في :

البطاقة CIB كلاسيك :

ويطلق عليها كذلك اسم البطاقات الزرقاء (أنظر الملحق رقم (03)، وهي بطاقات دفع بين البنوك ، تستطيع من خلالها إجراء عملية السحب من الموزعات الآلية النقدية والشبابيك الآلية البنكية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى ، وفق سقف لا يتجاوز 5000 دج، مع عمولة تقدر ب 25 دج ، وكذلك تستطيع استعمالها في تلخيص خدمات أو مشتريات عن طريق جهاز TPE (جهاز الدفع الإلكتروني) . (أنظر الملحق رقم (04) بطاقة ڤولد (GOLD CIB).

ظهرت البطاقة البنكية الذهبية في 2009، وتمنح هذه البطاقات لأصحاب الدخول المرتفعة والتجار . أي أصحاب الملاءة المالية ، سقف السحب ما بين 60000 دج – 70000 دج ، وفق إشتراك سنوي يقدر ب 1200 دج .

شروط الحصول على البطاقة :

أ– بالنسبة للحصول على البطاقة المحلية يشترط ما يلي:

- ملأ طلب البطاقة من طرف العميل .
- يجب أن يكون للعميل حساب جاري، أو حساب صكي لدى البنك.
- أن يكون للعميل رصيد لا يقل عن 5000 دج
- أن تكون مدة تعامله مع البنك لا تقل عن 03 أشهر.

ب– أما بالنسبة للحصول على البطاقة الدولية يشترط ما يلي:

. وللحصول على البطاقة الدولية يشترط نفس الشروط المطلوبة في البطاقة المحلية إلا أن الإختلاف يكون في مبلغ الرصيد وهو 1000000 أورو

وتتم عملية السحب وفق الخطوات التالية :

أولا: إدخال البطاقة في الشق المخصص للصراف الآلي ، وذلك بإتباع التعليمات الواردة على الشاشة :

ثانيا: يطلب منك تحديد اللغة المراد التعامل بها (فرنسية، انجليزية ...) .

ثالثا: وبعدها يطلب منك إدخال الرقم السري الخاص ببطاقتك .

رابعا: يطلب منك المبلغ المراد سحبه .

خامسا: وبعد ذلك تطلب منك نوعية وحدات النقود .

العملات المعمول بها في البنك الجزائر الخارجي وكالة الأغواط .

EUR الأورو .

GBP دولار البريطاني (الجنيه الاسترليني) .

CAD دولار الكندي .

USD دولار الأمريكي .

أما عملية الدفع والائتمان تتم بالشكل التالي :

❖ يمكن حصر أطراف التعامل في البطاقة في :

- المنظمة العالمية التي ترعى البطاقة (فيزا أو ماستر كارد)
- البنك المصادر الطاقة .
- حامل البطاقة
- التاجر أو الشركة التي ترعى البطاقة
- بنك التاجر البنك الذي يتعامل معه التاجر) .

❖ ويتم التعامل بين الأطراف بالخطوات التالية:

أ- تبرم اتفاقية بين المنظمة التي ترعى البطاقة والبنك يقول بموجبها بإصدار البطاقات للعملاء

ب- يصدر البنك بطاقة للعميل وفق حدود الثمانية تبعا لوضعه المالي .

ت- تفترض أن هذا العميل استخدم بطاقته للشراء ، أو الحصول على خدمة على أن يكون التاجر مقدم السلعة أو الخدمة متعاقد مع نفس المنظمة ، فإذا حصل العميل على السلعة فإن التاجر يطلب منه البطاقة ويتأكد من مدة صلاحيتها وبياناتها ، ثم يقرر له إشعارات البيع ويطلب منه الإمضاء عليها ويتأكد من تطابق الإمضاءين البطاقة والإشعارات) :

ث- يقوم التاجر بإرسال إشعارات البيع إلى بنكه ، وبدوره يقوم البنك بتسديد قيمة الإشعارات للتاجر مخصوم منها عمولة متفق عليها بينهما ؟

ج- يقوم بنك التاجر بإرسال جميع العمليات المالية المحتسبة للعملاء إلى المنظمة وهي بدورها ترسلها إلى البنك المصدر للبطاقة والقيام بعمليات المقاصة ليتم تحصيل مبلغ الإشعارات من البنك المصدر إلى بنك التاجر

ح- يقوم بنك المصدر للبطاقة بخصم المبلغ من حساب عميله مع احتساب عمولة على المشتريات وبطبيعة الحال يكون العميل متحصل على ائتمان بسقف محدد .

وتسمح البطاقات البنكية بتقديم مجموعة من المميزات تتمثل في :

المميزات التي تقدمها البطاقات للبنك المصدر لها:

- تعتبر البطاقات البنكية وسيلة سهلة ودقيقة في تسوية المعاملات بين البنوك .
- تقلل وتحسب من الصفوف الطويلة نتيجة استخدام الصراف الآلي، وبذلك تقلل الضغط على البنوك
- تمثل مصدر مربح من خلال ما يحصل عليه البنك من عمولات
- تريد البطاقات البنكية من حجم العائدات قياسا إلى أعماله .

الميزة التي تقدمها البطاقات البنكية لحاملها:

- **توفير عنصر الأمان** : حيث أنها تجنب العميل حمل النقود ومخاطر السرقة
- **المرونة** : تكسب صاحبها مرونة الحصول على حاجاته من سيولة نقدية وسلع وخدمات في أي مكان من التراب الوطني
- تمثل البطاقات البنكية مظهر من مظاهر التقدم التكنولوجي ، فهي تكسب حاملها مكانة مميزة في المجتمع

المميزات التي تقدمها للتاجر

- تقلل البطاقات البنكية من المخاطر : فقبولها من قبل التاجر يجنب تواجد النقود في محلاتهم مما يجنبهم قبض أموال مزورة أو مسروقة .
- زيادة المبيعات : تعمل البطاقات البنكية على زيادة المبيعات ، فهي تشجع حاملها على زيادة الاستهلاك

المطلب الثالث: المقاصة الالكترونية و التحويلات المالية

1 – التحويلات المالية (البنكية) :

تتم عملية التحويل المالي من حساب إلى حساب دائن ، مدين) ، عن طريق ملئ استمارة تدعى ب: أمر بالتحويل ، وتحوي هذه الاستمارة مجموعة من المعلومات تخص المانح للأمر وجزء يخص المستفيد ، و خانة متعلقة بالمبلغ، ولابد أن يكون هذا الأمر صادر من صاحب الحساب في البنك إلى مدير البنك بتحويل هذا المبلغ، وبعدها يتم التحويل المالي من حساب إلى حساب، ويشترط في التحويلات المالية أن لا يتجاوز المبلغ المقول 1.000.000.00 دج ، وعند هذه العملية يكون هناك ثلاث نسخ (نسخة للعميل، ونسخة للوكالة ، نسخة للمديرية) .

2 – المقاصة الإلكترونية :

تتمثل هذه العملية في معالجة العمليات إلكترونيا، حيث ظهرت هذه التقنية لكي لا تصبح البنوك غارقة في كتلة هائلة من الأشغال التكرارية الباهظة ، ومنه فإن آلية المقاصة الإلكترونية بإمكانها حل هذه المشاكل والاستجابة إلى متطلبات البنوك ومتطلبات الزبائن في آن واحد، فهي بطبيعة الحال نظام له علاقة بنظام الإعلام الآلي عن بعد (téle informatique) تستخدمه البنوك فيما بينها ، وتكمن خاصيته أنه يحسب عند نهاية كل مرحلة تبادل الأرصدة الصافية التي تسمى أرصدة التسديد " (SOLDES).

حيث أن عمليات إرسال البيانات التي تقوم بها شبكة الإتصالات الجزائرية DZ– PAK بنقل المعلومات بسرعة عن طريق خط النقل X25 ،

خلاصة الفصل

رغم كل الجهود المبذولة للتفاعل مع التغيرات التكنولوجية ، وتوفير متطلبات قيام التجارة الالكترونية ، إلا انه حسب المعطيات لاحظنا أن هناك تأخر في مجال البنية التحتية للاتصالات لاسيما الانترنت ، مما حال دون توسع التجارة الالكترونية الجزائرية ، بالإضافة إلى العديد من العراقيل والعقبات التي تعترض نمو هذه التجارة ، منها ما هو قانوني ، تجاري ، ثقافي واجتماعي وبهدف تفعيل هذه التجارة ، لابد أن تدرك الجزائر أن مسار التحول إلى التجارة الالكترونية ، يتطلب جملة من التغييرات ، وإعداد الترتيبات والتخطيط والتفكير الدقيق ، فمن الضروري التركيز على مجموعة من المقومات ، واستخدامها بشكل يعطي الثمار المرجوة منه ويحقق الانطلاق الفعلي للمعاملات التجارية الالكترونية ، ويتم ذلك من خلال استكمال البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، وانتهاج سياسة التثقيف الالكتروني ، بالإضافة إلى تنشيط وتحفيز المؤسسات لاقتحام هذا النشاط و تحديث البيئة التشريعية والقانونية لتصبح أكثر تلاؤما مع التجارة الالكترونية الجزائرية.

خاتمة

مما سبق يمكن القول أن التجارة الالكترونية هي بمثابة الدعامة الرئيسية لاقتصاديات الدول، ولها أهمية رئيسية في إيجاد حلول إضافية، وخلق ثروة ومناصب شغل جديدة على المدى الطويل.

تشكل التجارة الالكترونية واحدة من أهم ثروات التطور التكنولوجي وأحد التطبيقات الاقتصادية الرئيسية للإنترنت في الجزائر من حيث تنوع نشاطات المنتج ، يعد الدفع الالكتروني سمة رئيسية في السوق الالكتروني في الجزائر وبمثابة مؤشر قوي لتقييم أثر التجارة الالكترونية في تنويع الاقتصاد يمكن للتجارة الالكترونية أن تصبح دعامة رئيسيه للاقتصاد الجزائري على المدى الطويل .

كما تشير التقديرات إلى أن تطوير مصطلح التجارة الإلكترونية في الجزائر مزال في بدايته، ويتطلب مستويات كبيرة مقارنة بمستوى التكنولوجيا المتاحة حاليا .

و يمكن القول إن وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة لعبت دورا هاما في تنمية التجارة الإلكترونية في الجزائر ، حيث ساعدت على تحسين الكفاءة والأمان في عمليات الدفع والتحصيل، وزيادة الوصول إلى العملاء والمستهلكين في جميع أنحاء العالم، وتسهيل العمليات التجارية عبر الإنترنت.

حيث تعاني صعوبات في تطبيق وسائل الدفع الالكترونية الحديثة، باعتبار أن التجارة الالكترونية هي محرك فعال لتنشيط العمل التجاري فما على الجزائر سوى فتح المجال على مصراعيه للتجارة الالكترونية لتتمكن من اختراق الأسواق العالمية.

مؤخرا نلاحظ اهتمام كبير بهذا النوع من التجارة ، لكن هذا لا يزال غير كاف وبعيد عن التوقعات، لذلك توصلنا إلى بعض الاقتراحات التي يكمن أن يساهم تجسيدها في تثمين الموضوع .

أهم التوصيات المقترحة :

- على الدولة بناء سياسة إلكترونية ناجحة ورشيدة موجهة مباشرة إلى تنمية قطاع التجارة الالكترونية في البلد .

- وجود إستراتيجية تسويقية موجهة لترويج المواقع المخصصة للتجارة الالكترونية وتثمين السوق الالكتروني ، وتقوية البنية التحتية للقطاع المصرفي في الجزائر .

- توفير البنية الأساسية للاتصالات ونشر خدمات الانترنيت وتخفيض تكلفة الاتصال

- نشر الوعي بأهمية التجارة الالكترونية من خلال إبراز مالها من فوائد ومزايا وتعزيز الثقة من اجل استخدام وسائل الدفع الالكترونية وذلك من خلال تكثيف الحملات التحسيسية وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بسبل الاستفادة من تقنيات التجارة الإلكترونية

- تطوير نظام المدفوعات اللازمة بالقيام بالعمليات المصرفية لإتمام التعاملات الالكترونية بسرعة وبأمان من خلال وسائل الدفع الالكترونية .

- تطوير الإطار القانوني التي يعزز الثقة بالاقتصاد الشبكي من خلال حماية المستهلكين وتأمين الاتصالات الالكترونية وحقوق الملكية الفكرية ، فالقوانين والتشريعات التي سنتها الجزائر لا تزال غير منسجمة مع متطلبات التجارة الالكترونية .

قائمة المراجع

أولا المراجع بالعربية :

الكتب :

1- إبراهيم العيسوي ، **"التجارة الالكترونية"** ، الطبعة الأولى المكتبة الأكاديمية ، مصر ، 2003 .

2- أحمد سفر، **أنظمة الدفع الالكترونية**، منشورات جيلي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2008.

3- أحمد عبد الخالق ، "**التجارة الالكترونية و العولمة** "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر ، 2006

4- احمد ماهر نصير ،**التسويق الالكتروني**، (دون طبعة) دار الحامد ،الأردن ،2005 .

5- باطلي غنية، **وسائل الدفع الالكترونية** " ، دار هومة للطباعة، الجزائر ، 2018.

6- بشير عباس العلاق، **تطبيقات الانترنت في التسويق**، ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،الطبعة 01 ،2002 .

7- بوزرق احمد، **التجارة الالكترونية في الجزائر بين النص والتطبيق** ، البوابة الشمالية للجامعة الأردنية عمان .2020

8- جاريشنايدر ،**التجارةالالكترونيةتعريبسرورعليابراهيم**،دارالمريخللنشروالتوزيع،الرياض، المملكة العربية السعودية،2008 .

9- خالد ممدوح إبراهيم ، **لوجستيات التجارة الالكترونية** ، الطبعة الأول، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 .

10- خضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية و الأعمال الالكترونية من منظور تقني و تجاري و إداري**" ، دار الجامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .

11- الدكتورحسنيوسف،**الاقتصادالالكتروني**،الطبعةالأولى،المركزالقوميللإصداراتالقانونية،القاهرة،مصر،2012

12- رأفت رضوان ، **عالم التجارة الالكترونية** ،الطبعة1 ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1999 .

13- رضوان غنيمي ،(**بطاقة الائتمان بين الوضع القانوني المصرفي**)،والتأصيل الفقهي ،دار الفكر الجامعي ،إسكندرية ،2012

14- سعد غالب ياسين ، بشير عباس العلاق ، **"التجارة الالكترونية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ،2009 .

15- طارق حله ،**"التسويق والتجارة الالكترونية"**، دار الكتب للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2005 .

16- عبد المطلب عبد الحميد، **" اقتصاديات التجارة الإلكترونية"**،الطبعة الأولى،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2011

17- عبد الهادي مسعودي، **الأعمال المصرفية الإلكترونية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016 .

18- محمد الأمين الرومي، (**التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنت**)، المطبوعات الجامعية، مصر ،2004.

19- محمد نور صالح الجداية ، سناء جودت ، **"التجارة الالكترونية"**، الطبعة الأولى، دار الحامد ، عمان ، 2009

20- ناصر وسام خليل،**"التجارة والتسويق الإلكتروني"** ،الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر،عمان،الأردن، 2009

21- يوسف أبو فارة ، **التسويق الالكتروني: عناصر المزيج التسويقي عبر الأنترنت** "، دار وائل للطباعة والنشر،1 يناير 2012

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية :

1- Layla Abu-khadra. **L'avenir du commerce électronique en Jordanie**, centre français d'Amman

المداخلات :

1-بالعربي عبد القادر ، لعرج نسيمة ، مغير فاطمة **تحديات التحول إلى حكومة الكترونية في الجزائر** " الملتقى العلمي الدولي الخامس ، حول الاقتصاد الرقمي وانعكاساتها على الاقتصاديات الدولية ، المركز الجامعي خميس مليانة يومي 13/14 مارس 2012.

2-بورقبة قويدر وآخرون ،**المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول في إطار الاقتصاد الرقمي – دراسة حالة البنك المحمول الأمريكي**، مجلة فصلية أكاديمية محكمة مفهرسة، المجلد العاشر ، العدد الثاني الجزائر ، جوان 2019 .

3-بوعكة كاملة، **النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 17 العدد 10 جامعة محمد بوضياف المسيلة 2022 .

4-رابح حمدي باشا وهيبة عبد الرحيم، **مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.**

5-زايري بلقاسم ، طوبلش علي ، **طبيعة التجارة الالكترونية وتطبيقاتها المتعددة** ، مجلة المستقبل العربي ، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 288 ، لبنان ، فيفري 2003 .

6-زربوط آمنة ، " دور **سائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر**"، مجلة آراء الدراسات الاقتصادية و الإدارية (JAEAS) ، المجلد 01 ، العدد 01 ، جامعة البليدة ، 2019.

7-سعيدو عزو ،**الأمن التقني للدفع الإلكتروني أي فعالية، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 2 ، البليدة 2017 .

8-صهيب ياسر محمد شهين بشرى محمد حسن أبو ترابي، **الجريمة الالكترونية وبعدها القانوني دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري و الفلسطيني)**، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد الثاني ، العدد 1 جامعة عباس لغرور – خنشلة 2021 .

9-طيبي حورية ، عماد الدين بركات ، " **وسائل الدفع الالكترونية و دورها في تفعيل التجارة الالكترونية** "، مجلة القانون و التنمية المحلية ، مخبر القانون التنمية المحلية ، المجلد 01 ، العدد 02 ، أدرار ، 2019

10-عبد الرحيم وهيبة، تقييم **وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 2 المركز الجامعي لتمنراست، 2010 .

11-عبد السلام محمد المايل، عادل محمد الشريجي، **الجريمة الالكترونية في الفضاء الالكتروني المفهوم – الأسباب – سبل المكافحة مع التعرض لحالة ليبيا**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات سداسية دولية – محكمة العدد 04، المركز الجامعي إيليزي، جوان 2019 .

12-عبد الله سراج ، " **التسويق والتجارة الالكترونية في الدول العربية ، التحديات التي تواجهها وسبيل التغلب عليها**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2003 ، ديسمبر .

13-عجلة محمد غريل محمد مولود، **ملامح التجارة الإلكترونية في الجزائر**، مشاكلها وحلول مقترحة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تحارب دولية المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 26 04 27 أفريل 2011 .

14-عجلة محمد غزيل محمد مولود، **ملامح التجارة الإلكترونية في الجزائر**، مشاكلها و حلول مقترحة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية – المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 26 -27 أفريل 2011 .

15-عرعار الياقوت ، **التشفير وسيلة لتأمين التجارة الإلكترونية من المخاطر التقنية**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 5 ، العند 1، جامعة البويرة الجزائر، 2022 .

16-عمراني مصطفى ،**جريمة تزوير البطاقات البنكية**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد السابع، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2017

17-غروب عتيقة،، فيش حدية مداخلة في إطار **Etats des lieux du e-commerce en Algérie et perspectives** الملتقى العلمي الدولي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تحارب دولية -المركز الجامعي، الحرائر، يومي 26 27 أفريل 2010 .

18-قرومي حميد ، ضحاك نجية ، **واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر** "، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 24، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2013 .

19-كريمة شايب باشا، **آليات الحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 7، العدد 2، جامعة البليدة، 2018 .

20-كمال رزيق فارس مسدور ، " **التجارة الالكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الالفية الثالثة**"، الملتقى 21-22 ماي الوطني الأول : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب، البليدة ، يومي .2002

21-مجلة الفقه والقانون العدد الواحد والعشرون يوليو 2014 / رومد 0615-2336 **نظام الدفع بين المزايا والمخاطر**، من إعداد هداية بوعزة أستاذة متقاعدة وطالبة بصف الدكتورة ،جامعة أبي بكر بلقايد .

22-المنتصر بالله أبوطة حماية المستهلك من خلال **تأمين وسائل الدفع الإلكترونية**، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية ، العدد 2، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة 2020 .

23-موساوي رشيدة ، دراجي المكي ، **دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر : دراسة لنموذجين قطاعيين العدالة والداخلية و الجماعات المحلية** "، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، سنة 2017 .

24-يونس عرب " **الأداء التشريعي العربي في التجارة الإلكترونية**"، ندوة تشريعات التجارة الإلكترونية ودورها في دعم وتنمية الصناعة العربية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، يومي) 21-19 أفريل، تونس.

ثانيا المداخلات باللغة الأجنبية :

Mohammed Kamran Siddiqui and other's, Overview the issues and challenges -1 of Électronique Payment System forsécure Online Payment, Journal of Advances and Scholarly Researches in Allied Education | Multidisciplinary Academic ,Research

أطروحات ومذكرات :

1- إيمان مكري الجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري – دراسة وصفية تحليلية للقوانين المجرمة الكترونيا 2000-2013 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تشريعات إعلامية، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3 ، 2015 ، 2014

2- بلوافي محمد، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري) رسالة ماجستير في البنوك والمالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، غير منشورة الجزائر، السنة الجامعية 2005 2006 .

3- سلطان خديجة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالالكتروني جامعة محمد خيضر بسكرة 2013/2012 – البعد سفرة أنظمة الدفع الالكتروني

4- سمية ديمش، التجارة الالكترونية حقيقتها ووقعها في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2011، ص 63

5- صراع كريمة ، واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة وهران ، سنة 2014

6- علواني محمد، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري) رسالة ماجستير في البنوك والمالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة، الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006 .

المواقع الاليكترونية :

1. الموقع المتخصص في برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية: www.yessergov.as .
2. الاتحاد الدولي للإتصالات "الخصائص الإحصائية لجمع المعلومات لعام 2009 .
3. سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية (ARPCE)، https://www.arpce.dz
4. مجلس الوزراء العربي للاتصالات و للمعلومات الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات و المعلومات "، بناء مجتمع للمعلومات 2007 -2012، متوفر على الموقع الالكتروني: www.aticm.org.eg/upload/Ictjuly2008.ocd
5. Source: https://giemonetique.dz
6. DataReportal (Digital 2024: Algeria): [رابط التقرير](https://datareportal.com/reports/digital-2024-algeria)

القوانين والتشريعات :

1- المادة (69) من الأمر رقم 11/03 المؤرخ في :2003/08/26 (المتعلق بالنقد والقرض) ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر بتاريخ :2003/08/27

2- القانون رقم 18/05 المؤرخ في شعبان عام 1439 الموافق لـ 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية ، الجريدة الرسمية العدد 28 ، بتاريخ 20 شعبان 1430 ، الموافق لـ : 16 مايو سنة 2018 .

3- المادة16منالقانون رقم 15- 04

4- المادة 18 من القانون رقم 15 - 045

ملتقيات دولية ووطنية :

1. علاوة محمد الحسن ، مولاي الخضر عبد الرزاق ، "آليات التجارة الالكترونية كأداة لتفعيل التجارة العربية البينية ، الملتقى الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتمادها في الجزائر ، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 26،27 أفريل ، 2011.

2. فريد مشيرى و آخرون الحماية القانونية لوسائل الدفع الإلكترونية، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف 23 و 24 أفريل 2018.

الملاحق

المصدر: ابراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص183

الملحق رقم : 01

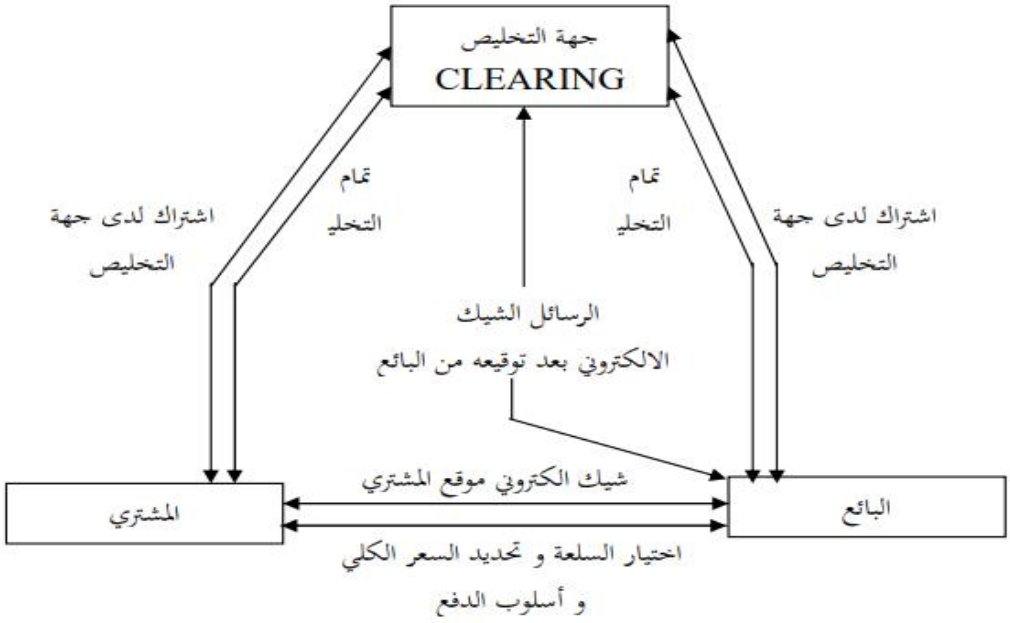

دورة استخدام الشيك الالكتروني و إجراءاته

المصدر: رأفت رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الملحق رقم 02

الملحق رقم 03

بطاقة الدفع CIB الخاصة ببنك الجزائر الخارجي

المصدر وثائق مقدمة من طرف ببنك الجزائر الخارجي –وكالة الأغواط –

الملحق رقم 04

جهاز TPE الخاص ببنك الجزائر الخارجي

المصدر : https://www.bea.dz/monetique